بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

AL al-BAYT UNIVERSITY

بيت الحكمة

سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية على التحديث حزب الرفاه والعدالة والتنمية(١٩٩٦-٢٠١٧) حالة دراسة

Sociology of Intellectual Transformations of Political Currents and Modernization, Welfare Justice and Development Party (١٩٩٦-٢٠١٧) Case Study

إعداد

محمد علاء الدين أبو هدبة

الرقم الجامعي: ١٥٢٠٦٠٠٠٢٨

إشراف

الدكتور عادل القاضي

٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب محمد علاء الدين أبو هدبة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح

سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية على التحديث

حزب الرفاه والعدالة والتنمية(1996-2017) حالة دراسة

إعداد الطالب

محمد علاء الدين أبو هدية

المشرف

الدكتور عادل القاضي

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عادل القاضي	رئيساً ومشرفاً	
الأستاذ الدكتور صايل السرحان	عضواً	
الدكتور حمزة أبو شريعة	عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت/ الأردن.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / 1440هـ الموافق 8 / 8 / 2019

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير

(والدي العزيز).

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض

(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرئية، إلى رياحين حياتي

(أخواني وأخواتي)

إلى كل الحب.. إلى رفيقة دربي، إلى من سارت معي نحو العلم.. خطوة بخطوة بذرناه معاً.. وحصدناه معاً.. وسنبقى معاً.. بإذن الله

إلى الروح التي سكنت روحي

(زوجتي العزيزة)

إلى فلذات كبدي

(علاء الدين، جود، قسام، تولين)

إلى أخواني الذين لم تلدهم أمي، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

من حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شكر المولى عزَّوجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء...

أقدم الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى ليَّ النصح، والتوجيه، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة آل البيت، وأخص بالذكر معهد بيت الحكمة، وعميد المعهد الأستاذ الدكتور محمد المقداد، والقائمين عليها...

وأتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث، وأخص بذلك مشرفي الدكتور: عادل القاضي، الذي قوم، وتابع، وصوب، بحسن إرشاده لي في كل مراحل الدراسة، والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم، التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله...

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى الدكتور صايل السرحان، والدكتور عبد السلام الخوالدة والدكتور هاني أخوارشيدة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة...

والشكر موصول لجميع أعضاء لجنة المناقشة، أشكرهم جميعاً وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تفويض..... ب

الأهداء..... د

شكر وتقدير ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخص.. ..... ط

Abstract ..... ي

المقدمة..... ١

أولاً: أهمية الدراسة: ١

ثانياً: أهداف الدراسة: ٢

ثالثاً: مشكلة الدراسةوأسئلتها: ٢

رابعاً: فروض الدراسة: ٣

خامساً: حدود الدراسة: ٤

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة: ٤

سابعاً: منهجية الدراسة: ٦

ثامنا: الدراسات السابقة: ٩

الفصل الأول السوسيولوجيا والتحولات الفكرية ١٧

المبحث الأول السوسيولوجياالنشأة والتطور، والتغيير ١٨

المطلب الأول نشأة وتطور علم الاجتماع والسوسيولوجيا ١٨

١- الثورات السياسية الاجتماعية: ٢٤

٢- الثورة الصناعية والحضرية: ٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الثورة العلمية والمعرفية: ٢٤
٤- الثورات الفكرية والأيديولوجية: ٢٤
المطلب الثاني السوسيولوجيا ومستويات التحول ٢٩
المبحث الثاني التحولات الفكرية ٣٩
المطلب الأول أنماط التحولات الفكرية ٣٩
أولاً: الموقف من العنف(تبني أو رفض): ٤٠
ثانياً: الموقف من تنظيم الاقتصاد: ٤١
ثالثاً: الموقف من الحقوق والحريات: ٤٢
رابعاً: الموقف من الملكية الفردية أو الملكية الجماعية: ٤٣
خامسا: طرق التغيير: ٤٤
١- التغيير الإصلاحي: ٤٤
٢- التغيير الثوري: ٤٤
٣- العصيان المدني: ٤٥
٤- الانقلابات العسكرية: ٤٥
المطلب الثاني دور النخب في التحولات الفكرية والسياسية ٤٦
المطلب الثالث التحديث ٤٩
الفصل الثاني سوسيولوجياالتحولات الفكريةفيتركيا ٥٥
المبحث الأول تركيا والمجتمع التركي، وحزبي الرفاه، والعدالة والتنمية..... ٥٦
المطلب الأول تركيا عبر التاريخ، وسوسيولوجيا المجتمع التركي ٥٧
المطلب الثاني حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية، وعملية التحديث ٦٤
المبحث الثاني التحولات الفكرية لدى مؤسسي حزبي الرفاه، وحزب العدالة والتنمية..... ٧١
المطلب الأول الفكر عند أربكان ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني الفكر لدى أردوغان ٧٧
المبحث الثالث العلاقة بين التحولات الفكرية لحزب الرفاه والعدالة والتنمية وبين التحديث في تركيا المعاصرة ٨٤
المطلب الأول الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح السياسي ٨٤
المطلب الثاني دور التحول الفكري في إفشال محاولة الإنقلاب الأخيرة على أردوغان..... ٩٣
المطلب الثالث دور التحولات الفكرية للتيارات السياسية في التعديلات الدستورية والقانونية الأخيرة ٩٥
الخاتمة ١١٥
أولاً: نتائج الدراسة: ١١٥
ثانياً: توصيات الدراسة: ١١٦
المراجع ١١٧
أولاً: الكتب: ١١٧
ثانياً: رسائل جامعية: ١٢٢
ثالثاً: أبحاث ودراسات ومجلات ومؤتمرات علمية وندوات وأوراق عمل: ١٢٣
رابعاً : صحف ومجلات ومطبوعات: ١٢٤
المراجع الأجنبية: ١٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنشأة وتطور علم الاجتماع والسوسيولوجيا، ومستويات التحول الفكري وبعد ذلك قامت بإسقاط هذا الموضوع على التحول الفكري للتيارات السياسية على التحديث الذي قام به حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية في تركيا خلال فترة الممتدة من عام ١٩٩٦-٢٠١٧، وذلك من خلال فصلين: تناول الأول موضوع السوسيولوجيا والتحولات الفكرية، فيما تناول الفصل الثاني سوسيولوجيا التحولات الفكرية في تركيا، وقد الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية وبين عملية التحديث في تركيا، وللوصول إلى النتائج استخدمت الدراسةعدداً من المناهج وهي: نظرية النخبة، تحليل المضمون، مقاربة الثقافة السياسية، والمنهج التاريخي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي كان من أهمهما: تمثل التجربة التركية حالة حديثة فريدة نظراً لما قدمته من إسقاط الحالة النظرية إلى أرض الواقع مما أدى إلى صعود تركيا إلى مصاف الدول المتقدمة، كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة بين التنمية في تركيا الحديثة وبين التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

مفاتيح الدراسة: السوسيولوجيا، التحولات الفكري، التيارات السياسية التحديث، حزب الرفاه، حزب العدالة والتنمية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Sociology of Intellectual Transformations of Political Currents and Modernization, Welfare Justice and Development Party (١٩٩٦-٢٠١٧) Case Study

Abstract

The current study aimed to identify the establishment and development of sociology and the levels of intellectual transformations and then, it projected this matter on the intellectual transformation of political currents on modernization done by the welfare party and justice and development party in Turkey from ١٩٩٦-٢٠١٧. This was done in two chapters, the first chapter discussed sociology topic and intellectual transformations while the second addressed the sociology of intellectual transformations in Turkey.

The study formulated a hypothesis that there is a positive correlation relationship between intellectual transformations sociology of the political currents and the modernization process in Turkey. In order to reach the study objectives, several approaches were used including: Elite Theory, Content Analysis, Political Culture Approach, and the Historical Approach.

The study concluded several results and made several recommendations, the most important of which is that the Turkish experience represents a unique modern case given the projection of theoretical situation into reality, which led turkey to become one of the advanced countries. Another conclusion is that there is a relationship between development in modern turkey and the economic, social, and political modernization.

Keywords: Sociology, Intellectual Transformations, Political Currents, Modernization, Welfare Party, Justice and Development Party.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية والتحديث

حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية في تركيا (١٩٩٦-٢٠١٧)، حالة دراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تلعب العلاقات الاجتماعية المنظمة دوراً هاماً في تحقيق التقدم والارتقاء في مستويات التنمية وصولاً إلى التحديث الشامل، لذلك تهتم التيارات السياسية بعملية تنظيم تلك العلاقات من خلال غرس ثقافة عامة تُحقق الانسجام بين كافة أفراد المجتمع؛ إذ أن من شأن ذلك مساعدة صناع القرار في تنفيذ خطط التحديث. ونظراً لأن تركيا تمتلك العديد من الخصائص المتميزة على المستوى الإقليمي، ونظراً لما تملكه تركيا من إرث تاريخي حضاري فقد جاء حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية للاستفادة من هذا الإرث وتطويره بما يناسب الواقع المعاصر، بعد أن أستطاع هذان الحزبان التخلص من أفكار أتاتورك العلمانية، كما استطاعا التخلص من حكم العسكر وبالتالي تمكنا من نقل البلاد من حكم العسكر، إن الحكم الديموقراطي، وقد توصلت تركيا بذلك إلى مرحلة متقدمة من التطور السياسي والاقتصادي ساعدها في ذلك التحولات الفكرية السياسية والتي تمثلت جلياً في القضاء شعبياً على محاولة الانقلاب الأخيرة على أردوغان، وقد جاءت هذه الدراسة لتنقل هذه التجربة من خلال فصلين يتحدث الأول عن السوسيولوجيا والتحولات الفكرية فيما يتحدث الثاني عنسوسيولوجياالتحولاتالفكريةفيتركيا وذلك من خلال استخدام: بعض المناهج السياسية والنظريات والمقاربات.

وى ٌ:ؤولآتبمنيشت:

لهذه الدراسة أهميتان، الأولى أهمية علمية، والثانية أهمية عملية:

الأهمية العلمية (النظرية):تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تلعب دوراً في تحديد المتغيرات التي ساهمت في دفع التحولات الفكرية التي تشهدها القوى المجتمعية، وانعكاساتها على عملية التحديث والتنمية، وخاصة في المجال السياسي، بما سيكون له أثر في زيادة التراكم المعرفي في حقل علم الاجتماع السياسي، وبالتالي حقل العلوم السياسية بشكل عام. كماقد تسهم الدراسة في بيان إلى أي مدى حدثت تحولات فكرية مست التيارات الإسلامية، وتحديد طبيعة تلك التحولات، ومن شأن ذلك المساهمة في تطوير الإطار النظري لتلك المتغيرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية العملية (التطبيقية): تُسهم هذه الدراسة في مساعدة صناع القرار في السلطة والقيادات الحزبية من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من خلال معرفة طبيعة وأنماط التحولات الفكرية التي ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الدولة والمجتمع، وكذلك مراجعة ألأفكار الأساسية مما قد يُسهم في تحقيق عملية التقويم والتحديث.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على النقاط التالية:

١- الاطلاع على نشأة وتطور علم الاجتماع والسوسيولوجيا، ومستويات التحول.

٢- الاطلاع على طبيعة التيارات السياسية في تركيا.

٣- معرفة الأسباب التي ساهمت في إحداث تحولات فكرية للتيارات السياسية.

٤- معرفة مدى انعكاس التحولات الفكرية لحزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية على عملية التحدث والتنمية في تركيا.

٥- الاطلاع على طبيعة ومدى استجابة الشعب التركي مع التحولات الفكرية للتيارات السياسية في تركيا.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تُمثل التجربة التركية حالة حديثة فريدة تستحق الدراسة لما قدمته من إسقاط الحالة النظرية على أرض الواقع؛ مما أدى إلى الصعود بتركيا من مراتب الدول المتخلفة إلى مصاف الدول المتقدمة، وسوف تستند هذه الدراسة على العامل السوسيولوجي الذي أثر على المنظومة الفكرية للنخب السياسية؛ فأحدث تحولاً فكرياً عند النخب السياسية، ومن ثم أثر في صياغة ثقافة جديدة عند النخب السياسية، وعليه فإن المشكلة البحثية تكمن في الإجابة على السؤال المحوري الرئيس التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما مدى تأثير سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية في تركيا على التحديث؟

وينبثق من السؤال المحوري لمشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما طبيعة التحولات الفكرية للتيارات السياسية في تركيا؟
٢- ما العوامل التي أدت إلى إحداث التحولات الفكرية للتيارات السياسية في تركيا؟
٣- ما الاستراتيجية التي تبناها كل من حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية، حتى تمكن كل منهما من إحداث تحولات فكرية إيجابية استطاعت التأثير على الثقافة المجتمعية للشعب التركي؟
٤- ما مدى تأثير المعايير الاجتماعية على عملية إفراز النخب السياسية؟
٥- ما مدى إسهام التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نشأة التيار التحديثي في الجمهورية التركية؟
٦- ما مدى الاختلاف والالتقاء للمنظومة الفكرية للنخبة السياسية التي تقود كل من حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية؟

[illegible]:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية وبين عملية التحديث في تركيا، وينبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ارتباطية بين تجذير الهوية الإسلامية لحزب العدالة والتنميةفي تركيا وبين التحديث السياسي.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ارتباطية بين ثقافة المجتمع التركي وبين التحولات الفكرية لحزب العدالة والرفاه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك علاقة ارتباطية بين التحولات الفكرية لحزب العدالة والتنمية، وحزب الرفاه، وبين التحديث السياسي.

ذبنشبٌ: خنوذبمنيشدت:

الحدود الزمانية: تُغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٦-٢٠١٧)، والبداية في عام ١٩٩٦ سببها عودة التيار الإسلامي متمثلاً بحزب الرفاه، وتولي نجم الدين أربكان رئاسة حكومة ائتلافية بقيادته، وخلال هذه الفترة الزمنية حدث عدة تغيرات بعد إسقاط حكومة نجم الدين أربكان، حيث زاد تغول النخبة العسكرية على الحياة المدنية مما أفسد الحياة السياسية، وزادت الأعباء الاقتصادية في الجمهورية التركية في تلك الفترة مما انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية، حينها بدأت التحولات في المنظومة الفكرية للتيارات السياسية حول كيفية التعاطي مع المشاكل القائمة؛ مما أحدث تباينات فكرية أفرزت نخباً سياسية، وفي خضم هذه العوامل برز حزب العدالة والتنمية في بداية القرن الواحد والعشرين الذي استلم السلطة في البلاد ولا يزال حتى ساعة إعداد هذه الدراسة، أما اختيار (٢٠١٧) كنهاية الفترة الزمنية للدراسة لأن هذا التأريخ يُمكن التوقف عنده، ويستطيع الباحث الحصول على البيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة بالدراسة.

الحدود الحقلية: يقع هذا الموضوع في حقل علم الاجتماع السياسي، والفكر السياسي.

شبنشبٌ بمنثفنوث يم نقبولآب لإشبثلآتق لآبمنيشدت:

المتغير المستقل: سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية.

المتغير التابع: عملية التحديث والتي تتكون من العناصر التالية:السوسيولوجيا، والتحولات الفكرية، والتيارات السياسية، والتحديث.

وفيما يلي تعريفاً اصطلاحياً وإجرائياً لهذين المتغيرينوعناصرهما:

أولاً: التعريفات الاصطلاحية:

السوسيولوجيا: تعرَّف السوسيولوجيا في الاصطلاح بأنها:"العلم الذي نستطيع من خلاله أن نقوم بالفهم التفسيري للنشاط الاجتماعي، ومن ثَم التفسير السببي لمجرياته، وتأثيراته، وبالتالي يعتبر علماً فهمياً للعمل الاجتماعي"(عدنني، ٢٠١٣، ص: ٣١).وتعرف النظرية السوسيولوجية في الاصطلاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنها:" نسق فكري استنباطي متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة تحتوي إطاراً تصورياً ومفاهيم وقضايا نظرية توضح العلاقة بين الواقع وتنظيمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد امبريقي وذات توجه تنبؤي" (البرميل، ٢٠٠٥، ص:٢٠١).

الفكر: هو ظاهرة عقلية تنتج عن عمليات قائمة على الإدراك والتحليل والتصميم ويتميز الفكر عن العاطفة التي تصدر عن ميل انفعالي لا يستند عل التجربة وتدور حول فكرة أو موضوع أو ظاهرة (بدوي، ١٩٨٢، ص:٣١).ويُعرِّف الباحث الفكر إجرائياً بأنه **الفكر السياسي:** هو مجموعة الأفكار والآراء التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية، وعلاقتها بالعالم والمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها ووظائفها وخصائصها والقائمين بها(الحسني، ١٩٩٣، ص:٢٠).

التيارات السياسية:تظهر التيارات السياسية عندما يكون هناك مجموعة من الأفراد تؤمن بفكرة معينة، ومن خلال هذه الفكرة تستطيع جذب الناس إليها، وعندما تنجح في جذب الناس وتنتشر الفكرة ينشأ التيار(المناوي، ٢٠١٤).

التحديث:هو مجموعة التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو في المجتمع خلال ال (٤٠٠) سنة الأخيرة مع صعود الرأسمالية وارتباطها بالنمو الحضاري، وظهور المدن الكبرى، ويرتبط هذا المفهوم بعملية التنظير الخاصة بالتنمية السياسية(هيغوت، ٢٠٠١، ص: ٢٣٢)، كما يُشير هذا المفهوم إلى التغيير الحضاري المقصود، والمخطط، والمقدرة تكاليفه ونتائجه ووسائله(العيسى، ١٩٧٨).

ثانيا التعريفات الإجرائية:

السوسيولوجيا:هي طريقة علمية يُمكن من خلالها تفسير النشاط الاجتماعي، وتفسير أسبابه، ومعرفة الآثار التي يتركها هذا النشاط الاجتماعي، وفي هذه الدراسة تُعتبر التحولات الفكرية للتيارات السياسية هي النشاط الاجتماعي المقصود.

الفكر:هو مجموعة من اللمحات التي يستنبطها العقل من خلال إعماله للبحث حول ظاهرة معينة دون الاعتماد على أية تجارب سابقة تتعلق بالموضوع، أوهو المخرجات التي تنتج عن إعمال العقل لتفسير ظاهرة سياسية، والخروج بعلاقة هذه الظاهرة السياسية بالمجتمع وتأثيرها على هذا المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التيارات السياسية: هي مجموعة من الأفكار التي تتناقلها العامة أو النخب حول ظاهرة معينة لتُصبح ظاهرة لا جدال حولها كالعرف.

التحديث: هو مجموعة الظواهر التي جرى تطويرها، وفي هذه الدراسة بالذات هو مجموعة الظواهر السياسية التي تم تطويرها خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتنحصر بالتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية.

شبقغبٌ: نهوجلآتبمفنيشدت:

يتطلب هذا النوع من الدراسات استخدام منهجنظرية النخبة، ومنهج تحليل المضمون، والثقافة السياسية، والمنهج التاريخي.

١- **نظرية النخبة:** تعتبر نظرية النخبة إحدى نظريات المرحلة الانتقالية ما بين التقليدية والسلوكية، رغم أنها استطاعت الاستمرار والحفاظ على الحيوية والمنهجية، والقدرة على التحليل طوال المرحلة السلوكية وما بعدها، نظراً لما تميزها في تحديد المدخل المناسب لفهم النظم السياسية وتحليلها، وتنطلق نظرية النخبة من افتراض أن الظاهرة السياسية ما هي إلا ظاهرة تتبع لظواهر أخرى، لذلك لا يُمكن فهمها لذاتها، وإنما من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها؛ نظراً لأن النظام السياسي ما هو إلا متغير تابع للنظام الاجتماعي(عارف، ١٩٩٥، ص:١٩٥-١٩٦). وقد عرَّف باريتو النخبة بطريقتين مختلفتين، حيث بدأ بالتعريف العام قائلاً:" دعنا نفترض أن كل فرد في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني لديه دليل أو مؤشر يُشير إلى قدراته، تعبيراً منه إلى الاختلاف والتباين الاجتماعي، وحقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الأخلاقية والفكرية، فقد استخدم باريتو مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء والطبع والمهارة والقدرة والقوة ورغم اعترافه بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب :" نخبة"، دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد في ذات الوقت الرأي القائل:" أن الذين يتميزون بخصائص النخبة سوف يُشكلون بالضرورة نخبة مقبلة"(صاغور، ٢٠١٤، ص: ١٦).ومن أهم أدوار ووظائف النخبة داخل النسق المجتمعي والحكومي: الأدوار والوظائف الإدارية، والوظائف السياسية، والوظائف الاقتصادية، والوظائف الاجتماعية، والوظائف الدينية، والوظائف التنويرية، والإرشادية، والتأطيرية، فالنخبة تقوم بتأطير المواطنين سياسياً، ونقابياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوعيتهم من الناحية الفكرية، عن طريق شرح برامجها السياسية، والحزبية، والنقابية، كما تقوم باستعلراض تطلعاتها المستقبلية من أجل التأثير في الجماهير، وعندما تظفر النخبة السياسية بالسلطة؛ تقوم بأدوارها الرئيسية كالتخطيط، والتدبير، وتوزيع المسؤوليات، والمهام، وتنظيم المرافق العامة، أما من الناحية السياسية فتتجلى توجيهاتها في السياسة المحلية والإقليمية، والوطنية، والدولية، بشكل عملي وواقعي، ثم تحضر أمام نواب الأمة أثناء الجلسات البرلمانية لمسائلتها، وتقويمها، ومحاسبتها، أو حتى إسقاطها(حمداوي، ٢٠١٥، ص: ٥٧-٥٩).وسوف يُستفاد من هذه النظرية للتعرف على النظام السياسي التركي والتحولات الفكرية التي طرأت عليه حيث تمكنت النخبة من إقناع الأفراد بتغيير بعض المفاهيم نتيجة للفوائد التي أحدثتها التيارات السياسية على السوسيولوجيا الاقتصادية؛ مما أدى إلى نهضة البلاد وتقدمها خلال فترة قصيرة من الزمن.

٢- **تحليل المضمون:** هو ما يقوم به الباحث من تحليل للمعلومات الوثائقية في أي منهج يعتمد على المصادر الأصيلة كمنهج التحليل الوثائقي والمنهج التاريخي وغيرهم، فهو يشترك في معظم مناهج البحث عند الإشارة في تحليل مضمون البيانات، ويتم استخدام هذا المنهج عادة لضبط أهداف وأبعاد أسئلة وفرضيات الدراسة(زرواتي، ٢٠٠٤). وقد حدد Bernard Berlson شروط تحليل المضمون(زيدان، ١٩٨٠، ص: ١٢٢):أن يكون التحليل موضوعياً، وأن يكون التحليل منتظماً، والتعامل مع المضمون الواضح والظاهر بهدف تجاوز الأحكام والقوالب الفكرية الجاهزة، وأن يكون التحليل على مراحل حتى لا يسقط الباحث منذ البداية في الخطأ، إضافة إلى ضرورة قراءة ما بين السطور.

وسوف يُستفاد من هذا المنهج في هذه الدراسة لضبط أهداف وأبعاد أسئلة وفرضيات الدراسة، وبالتالي المساعدة في تحليل المراحل التي مرّ بها النظام السياسي التركي في فترة الدراسة.

٣- **الثقافة السياسية:** عرَّفها قاموس أكسفورد بأنها:"الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة متضمنة، ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه وأيضا أحكاما تقييمية بشأنه"(lain Mclean Oxford)، فيما عرَّفها فيليب برو بأنها:" مجموعة من المعارف والمعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتجربة(الروتينية) لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهزيتها، أي أنها تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي المعقد، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم الواعية، أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه"(برو، ١٩٩٨، ص: ٢١٣)، أما عبد الغفار رشاد فقد عرَّفها بأنها:" نسق القيم والمعتقدات السائدة المتعلقة بالسلطة والحكم في المجتمع، وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل النظام السياسي ويؤدي وظائفه من خلالها"(رشاد، ١٩٩٤، ص: ٦٢)، ويُقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، والدولة، والسلطة، والولاء، والانتماء، والشرعية، والمشاركة، ويمكن القول بأنها منظومة المعتقدات، والرموز، والقيم الحددة للكيفية التي يرلى بهل مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم(الحلولي، ٢٠٠٩، ص: ١٤).وتعتبر الثقافة السياسية من أهم مداخل علم الاجتماع السياسي لدى باحثي العلوم السياسية حيث تكمن أهميتها في دراسة نمطين من الثقافة ، الأولى الثقافة السياسية الخارجية والتي تشمل أنماط المشاركة السياسية والسلوك السياسي لأفراد المجتمع، والثانية الثقافة الداخلية وتأثيرها في اتجاهات المواطن أو الفرد إزاء السلطة أو النظام السياسي، خاصة وأن هذان النمطان يشكلان أساس البحث عن الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، كما أن دراسة أي ثقافة سياسيةبغض النظر عن ماهية المجتمع ديمقراطياً كان أو مدنياً أم سلطوياً، أو استبدادياً أم ريفيا تقليدياً؛ فإن ذلك يتطلب دراسة الاتجاهات التي يتكون منها النسق السياسي في ذلك المجتمع، وتكمن أهمية الثقافة السياسية من خلال اعتمادها على جوانب متعددة من حياة الفرد بمجتمعه ترتبط بمبادئ ومعتقدات وآراء الفرد ومواقفه تجاه نظامه السياسي، نظراً لأن العلاقة التوافقية بين توجهات الفرد ومعتقداته وسلوكه ونظامه السياسي تعمل على حل المشكلات بجانبيها الاجتماعي والسياسي، أما في حال وجود علاقة غير توافقية أو رفض الفرد لمنظومة دولته السياسية؛ فربما أدى هذا الأمر إلى إثارة مشكلة الشرعية التي تؤثر على تماسك ووحدة الدولة من خلال الفوضى وعدم انسجام ثقافي مع آلية النظام السياسي، والذي يؤدي بدوره لانهيار النظام تدريجياً ، لذا فإن وجود التجانس والثقه بين الفرد والدولة واستقراراها يعتمد على الثقافة السياسية(دايش، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج التاريخي:يشبه المنهج التاريخي التاريخ نفسه من حيث تسجيل ووصف الأحداث والوقائع التي حصلت في الماضي، ولكنه يختلف عنه في كونه يتعدى مجرد سرد ووصف الأحداث ليحللها ويُفسرها على أسس علمية دقيقة بهدف التوصل إلى تفسيرات، وتعميمات تساعد الباحث على تفسير الماضي، وفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل(الحمداني وآخرون، ٢٠٠٦، ص: ٩٣).ويهتم المنهج التاريخي في التحليل السياسي للأحداث من خلال دراسة العلاقة بين الأيديولوجية والظاهرة، أو الواقعة للوصول إلى الحقيقة الإجمالية من خلال تحليل الظواهر والأحداث، والمواقف لتحديد طبيعة نشأتها، والعوامل التي أدت إلى تكوينها، مما يُساعد على فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الحاضر، ومن ثم التنبؤ بالمستقبل، بعد استخلاص العلاقة بين الأسباب والنتائج المتعلقة بالظاهرة، وفي حال معالجة موضوعات معاصرة؛ تزداد صعوبة التحليل السياسي للأحداث وذلك للإحاطة بجميع الوثائق السرية، والرسمية، إضافة للوثائق الخاصة بالفاعلين السياسيين للحدث (العلوي، ٢٠١٢، ص: ١٢).وسوف يوظف الباحث هذا المنهج للتعرف على الأحداث السياسية التي مرت ليحللها ويُفسرها على أسس علمية دقيقة بهدف التوصل إلى تفسيرات، وتعميمات تساعده على تفسير الماضي، وفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ج.نهبـبـمنـنشبـبشـبـمشبكـت:

تمكن الباحث من الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، وفيما يلي شرح لأهمها:

الدراسات العربية:

١- دراسة ندى محمد ابراهيم الموافي، ونورهان أحمد محمد قطامش، ودينا عماد محمد كمال،وراندا رزق حسين رزق، راندا مسعد محمد علي سلطان (٢٠١٨)، **دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٦**، هدفت الدراسة إلى التعرف على النقاط التالية: بيان مدى الأرتباط بين التعددية الحزبية والتنمية السياسية في تركيا، والتعرف على المدى الذي تؤثر فيه الأحزاب السياسية التركية على النظام السياسي التركي، وكذلك التعرف على مؤشرات ثقة الشعب في جهود حزب العدالة والتنمية، إضافة إلى التعرف على علاقة حزب العدالة والتنمية بإصلاح الأدارة المحلية، وكذلك أثر سياسات حزب العدالة والتنمية في فشل محاولة الأنقلاب ٢٠١٦، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: مقدرة يملك حزب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدالة والتنمية وأردوغان مقدرة على إدارة البلاد وفرض سيطرتهم على المؤسسة العسكرية وترويضها، بدهاء سياسي، بما في ذلك مخاطر على الحزب فالمؤسسة العسكرية لم يفرض أحد سيطرته عليها حتى وإن لم تكن سيطرة كاملة وتمثلت تلك المخاطر في محاولة انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ والتي بائت بالفشل نتيجة رفض الشعب حكم عسكري أخر ورفعهم لراية المدنية واصطفافهم نحوها.

٢- دراسة حاج الطيب بعطوش، وأسماء دهكال (٢٠١٧)، **دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، الجزائر نموذجاً ١٩٨٩-٢٠١٦**، أشارت هذه الدراسة إلى أن النخبة السياسية تُمثل تلك الأقلية التي تتمتع بصفات متميزة تُمكنها من تحقيق حد أدنى من الثبات والتماسك، الذي يؤهلها لاستلام مقاليد الحكم، والسير نحو تحقيق أهدافها الأساسية، كونها تتميز عن باقي مكونات المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال خصائصها التي تتمتع بها: كاحتلالها للقوة، النخبة ليست فرداً أو حكماً عسكرياً، إضافة إلى أنواعها المتمحورة في النخبة العسكرية، نخبة رجال الدين، نخبة المثقفين، إلى جانب الوظائف الإدارية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية التي تقوم بها النخبة السياسية الحاكمة، كما إن تفسير ذلك يرتبط بنظريات منها: النظرية التنظيمية ويُمثلها العالمان:" موسكا، وميشيلز"، يليها النظرية السيكولوجية عند :" باريتو"، والاقتصادية ل:" بيرنهام، والنظامية بقيادة :"ميلز"، في حين أن التحول الديمقراطي هو العملية التي يتم في إطارها صيغة أساليب وقواعد حل النزاعات بطرق سلمية وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي.

٣- دراسةرضوى حسين رضوان محمود (٢٠١٦)، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية"٢٠٠٢ – ٢٠١٦"**، وقد هدف هذا البحث إلى التعرف على أنماط العلاقات المدنية العسكرية التركية إضافة إلى العوامل المُحددة لطبيعة هذه العلاقات، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور لعبته القوات المسلحة في السياسة التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، والتغير الذي طرأ على هذا الدور بعد وصول الحزب لسُدة الحكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإجابة على الأسئلة التالية: لماذا أدى وصول حزب العدالة والتنمية للحكم إلى مزيد من إحتدام الصراع بين النخب المدنية والنخب العسكرية في تركيا ؟ ولماذا تكرر الحديث عن محاولة إنقلاب أُجهضت من حين إلى آخر ؟ وكيف يُمكن أن تؤثر هذه الدعاوى على العلاقات المدنية العسكرية التركية تحت حكم حزب العدالة والتنمية؟وماهي العلاقة بين التحول الديمقراطي والعلاقات المدنية العسكرية في تركيا؟ وكيف أثر الصراع بين المؤسسة العسكرية والحزب الحاكم على مسار التحول الديمقراطي التركي؟وقد توصل هذا البحث مجموعات من النتائج من أهمها: تشترك كلاً من عملية إصلاح العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي التركي في أهدافهم المحدد، حيث تشتمل عملية التحول الديمقراطي على إصلاحات جوهرية في العلاقات المدنية العسكرية، ومن جانب آخر تسعى عملية إصلاح العلاقات المدنية العسكرية إلى تدعيم الشفافية والمحاسبية داخل المؤسسة العسكرية بهدف دمقرطة القطاع الأمني.

٤- دراسة أحمد قاعود (٢٠١٦)، **منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية في تركيا**، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢، وقد هدفت الدراسة أيضاً إلى بيان أهمية استحضار البعد التاريخي، والجغرافي، للجمهورية التركية في عملية الإصلاح، كما هدفت الدراسة إلى بيان أهم المجالات الإصلاحية التي نجح الحزب في إحداثها، إضافة ؟إلى التعريف بدور العدالة والتنمية في تحقيق استقرار المجتمع، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن نظومة القوانين، والمراسيم، واللوائح، والسياسات الاجتماعية التي أوجدها الحزب في إيجاد بيئة اجتماعية تركية مستقرة ساهمت في إحداث التغيير الإيجابي منذ عام ٢٠٠٢.

٥- دراسة رشيد جرموني(٢٠١٦)، **سوسيولوجيا التحولات القيادية في عالم اليوم**، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة عدة مواضيع في التحولات المجتمعية، كما ركزت على تحولات السوسيولوجيا التي كان لها تأثير في السنوات الأخيرة على الأكاديميين، والصحفيين، وصناع القرار السياسي، وتقول هذه الدراسة أن الصراع الجاري قد تجاوز ما هو مادي، واقتصادي، وعسكري، وتقني، إلى ما هو قيمي، ومعرفي بالدرجة الأولى، كما أكدت هذه الدراسة أن مستقبل الصراع في العالم سيكون في منظومة القيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- دراسة طه حمد محمد جرادات(٢٠١٤)، **التحولات الدولية وأثرها على الفكر السياسي الإسلامي**، تناولت الدراسة تأثير التحولات الدولية غلى الفكر الإسلامي منذ انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠١٣، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة ارتبطية مابين التحولات السياسية التي طرأت على الساخة الدولية وبين استجابة الفكر السياسي الإسلامي في تحديد كيفية التعامل مع قضايا الواقع السياسي المعاصر، وقد استعرضت هذه الدراسة أهم ملامح الفكر السياسي الإسلامي منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الزمن المعاصر، كما قامت بدراسة التحولات التي طرأت على الفكر الإسلامي في ظل التحولات والمتغيرات السياسية الدولية، بما فيه بعض القضايا التي شغلت عقول المفكرين من أجل المساهمة في صياغة وتطوير فكر سياسي إسلامي عالمي وحضاري يتناسب مع روح كل عصر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها إن الفكر السياسي الإسلامي أخذ بمسار التطوير في ظل الأحداث والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، متقدماً في بعض الجوانب، ومتعثراً في جوانب أخرى، كما خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة صياغة قواعد فكرية سياسية إسلامية مستوحاة من العقيدة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية، إضافة للتوصية بضرورة تقديم الفكر السياسي الإسلامي بوصفه مشروعاً عالمياً قابلاً للتطبيق وليس مشروعاً للدعوة فقط.

٧- دراسة رحالي محمد(٢٠١٣)، **النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس**، حاولت هذه الدراسة الوقوف على على علاقة النخبة السياسية المحلية بمسألة التنمية، اعتماداً على دراسة ميدانية للمجلس الشعبي الولائي بسيدي بلعياس، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الأحزاب السياسية على المستوى المحلي تحاول وضع الأشخاص المؤثرين في قوائمها الانتخابية حتى تتمكن من تثبيت وجودها السياسي في تراب الولاية، إلا أن مشاركة هذه الأخيرة في إرساء التنمية إنما يعتمد على الإيرادات المالية للولاية، وذلك من خلال إثراء ميزانية التجهيز والمصادقة عليها، كما لاحظ الباحث انحصار صلاحيات النخبة من خلال التنظيمات على اعتبار أن مشاريع التنمية المحلية تمر من خلال المشاريع القطاعية، التي تتحكم فيها السلطة المركزية من خلال مديرياتها التنفيذية على مستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولاية، والتي يُمكن لأعضاء المجلس الشعبي المساعدة في إثرائها من خلال المقترحات لا غير.كما توصل الباحث إلى أن الجدلية تبقى قائمة بين سيطرة السلطة المركزية على عمليتي تخطيط وتمويل التنمية المحلية وبين النخبة السياسية المحلية التي تتحكم فيها الثقافة السياسية والتنشئة من جهة، ومدى مشاركتها في العمل السياسي المحلي وفي إرساء التنمية من جهة أخرى.

٨- دراسة رشاد الفقيه(٢٠١٣)، **سوسيولوجيا التحضير، وإشكالية التنمية الحضارية بالمغرب**،وصفت هذه الدراسة المجتمع المغربي، والتحولات الاجتماعية التي طرأت عليه مابين فترة الاستعمار، وفترة التحرر، كما أشارت الدراسة إلى طريقة إدخال العولمة إلى هذا المجتمع، وكيفية صيرورة التحضير في هذا المجتمع، حيث لم تنمو طبقياً، وإنما كانت نتاجاً للتدخل الأجنبي مع حركة التوسع الالمبريالي في القرن العشرين مما أحدث خللاً بنيوياً في هذا المجتمع.

٩- دراسة محمد زاهر غول(٢٠١٣)، **التجربة النهضوية التركية**، تأتي هذه الدراسة بشرح جديد عن الإرث التاريخي المشترك ما بين العرب والأتراك خلال فترة الهيمنة العثمانية على معظم أقطار المنطقة ، ودراسة تحليلية عن المصالح الجيوسياسية بين العرب والعثمانيين، وكيف انتهت هذه المصالح على يد الكماليين فضلاً عن إحداث فجوة ثقافية، واجتماعية، واقتصادية، ومن ثم الانتقال إلى عملية النهضة التتنموية التي أحدثها حزب العدالة والتنمية، وإدراج بعض مميزاتها مع تشريح هذا المشروع النهضوي خلال العشرية الأخيرة.

١٠- دراسة غادة عبد القادر علي(٢٠١١)، **التحولات الفكرية في السياسة الدولية وأثرها على تمثيل المصالح**، هدف هذا البحث إلى التعريف بأهم التحولات في السياسة الدولية المعاصرة، إضافة إلى توضيح نمط المصالح وصورها ومرجعيتها قياساً على واقع ممارسات الدول والمنظمات الدولية المعاصرة، إضافة إلى عرض وتحليل أحدث النظريات في السياسة الدولية وبيان صلاحيتها ومداها التطبيقي وآثاره على العلاقات الإنسانية وبنائها، كما هدفت إلى التعرف على توجه دول العالم الإسلامي والعربي، والاستفادة من من مرجعيتها الأصولية لبناء توجهاتها ومصالحها في السياسة الدولية؛ وصولاً إلى توصيات مفصلة تخدم الجهات ذات الصلة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمعالجة فرضيات الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- دراسة جلال ورغي(٢٠١٠)، **الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة، وحدود المنوال في العالم العربي**، جاءت هذه الدراسة لوصف الصعود الإسلامي السياسي في تركيا، وكيفية استغلال الديمقراطية، والعمل المؤسسي، وكيفية وصول الإسلاميين للحكم، ووصف أهم الصراعات التي حدثت بين القيادات السياسية الإسلامية، واستلام حزب الرفاه، وعملية الإنقلاب التي حدثت، وشرح لخطر هذا الإنقلاب، ومن ثم تناولت الدراسة تأسيس حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الله غول، ورجب طيب أردوغان.وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ما وصلت إليه التجربة التركية هو مسار تاريخي، واجتماعي، وسياسي، وثقافي طويل، مرت به تركيا عبر عقود، حيث شهد هذا المسار مراحل من الانكسارات وأخرى من الانتصارات على طريق الاستقرار والنهوض، وقد عرفت هذه التجربة كثيراً من التدافع، والتناقض بين قوى ومصالح.كما تميزت التجربة التركية بتقديم رؤية مختلفة لعلاقة الدين بالدولة، على امتداد مسار التجربة وتحولاتها، وتموقع الدين في التجربة التركية في العلاقات بالفضاءات الأخرى، بشكل مختلف تماماً عن السياقات العربية، تموقعاً حعل الدين حاضراً بقوة في مسارات التجربة التركية، تحييداً واستدعاءً، وقد تكون التجربة التركية في هذا السياق، تجربة حيوية جداً في مفهم ما يُمكن أن يُدعى العلاقة الغامضة أو الملتبسة تاريخياً بين الدين والدنيا، وبين الديني والسياسي، وبين الإسلام والدولة.

الدراسات الأجنبية:

١٢- بحث متين هيبر(٢٠٠٠)، التراث العثماني والسياسة التركية،

Metin Heper(٢٠٠٠)،The Ottoman Legacy and Turkish Politics،

هدف هذا البحث إلى التعريف بتميز الثقافة السياسية التركية باستمراريتها بدلاً من التغيير، وقد أشار الباحث إلى أن المعايير السياسية العثمانية قد تطورت خلال القرون العديدة من الامبراطورية، ولا زالت مستمرة حتى اليوم، وقد أشار البحث إلى عدة نقاط أدت إلى استمرارية الثقافة السياسية منذ العهد العثماني، مروراً بالجمهوريات التركية، كما درس هذا البحث تأثير التراث العثماني على الديمقراطية التركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣- بحث ناظم إريم(٢٠٠٢)، التركيبة التركية المحافظة على التراث: ولادة استفتاء وطني من أجل التجديد الثقافي:

Nazim İrem(٢٠٠٢)، Turkish Conservative Modernism: Birth of A Nationalist Quest For Cultural Renewal،

أشار هذا البحث إلى أن الجمهورية التركية تأسست في عام ١٩٢٣ كاختراع للنخب الحداثية - الغربية التي سعت إلى تحول جذري في الهياكل الإسلامية والاقتصادية والاجتماعية التقليدية العثمانية التقليدية. وقد أخذ مشروع الحداثة التحويلي للنخب الغربية الرأسمالية كأساس اقتصادي جديد للمجتمع،والدولة القومية والديمقراطية البرلمانية كهيكل سياسي لها،والعلمنة كعملية ثقافية. استخدم ياكوب كادري كاراسمان أوغلو مصطلح "الكمالية" في ٢٨ يونيو ١٩٢٩ للإشارة إلى الأيديولوجية الجديدة لبناء الدولة التي حددت المفردات السياسية الشرعية التي تشكل المبادئ والقيم الأساسية للمسار التركي إلى الحداثة. كما أشار البحث إلى أن الكمالية استُخدمت في الرسم السائد للثورة التركية للإشارة إلى موقف سياسي جديد يفسر الممارسات الثورية التي حدثت بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٥ في إطار تقليد الوضعية الإيديولوجية. فقد انطوت على موقف فلسفي - سياسي شكَّله التمسك بمبادئ "الأسهم الستة" الرسمية للثورة التركية. فيما قالعلي كازانسيجيل بأن الأيديولوجية الكمالية هي مزيج من الأفكار المرتبطة بالعلمانية، والقومية، والنظرية السياسية الوضعية التضامنية، كما أشار البحث إلىأن الثورة الكمالية كانت بمثابة حركة تنويرية جذورها في التقليد العلماني العقلاني من الوضعية الإيديولوجية، وميزت سياسة العصر باعتبارها لعبة محصلتها صفر بين الكماليين الحداثيين العلمانيين في الحركة والمناهضين للحداثة ذوي التوجه الديني في رد الفعل. ومع ذلك ، كان لكل من المجموعات التقدمية والرجعية تراكيب غير متجانسة وكانت مؤلفة من مجموعات كثيرة تشكلت حول مفاهيم فلسفية وسياسية مختلفة حول المستجدات التي أحدثتها الثورة التركية.

١٤- بحث تركي سالم نفيس(٢٠١٣)، تكيف زيا غوكالب لعلم اجتماع اميل دوركهايم في صياغته للأمة التركية الحديثة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Türkay Salim Nefes(٢٠١٣)،Ziya Gökalp's adaptation of Emile Durkheim's sociology in his formulation of the modern Turkish nation،

على الرغم من أن علم إيكول دوركايم استخدم من قبل النخبة التركية في أوائل القرن العشرين ، فلا توجد أدبيات شاملة تحدد تأثيرها على السياسة التركية. وقد حاول هذا المقال ملء هذه الثغرة من خلال تحليل كيفية تكييف زيا جوكالب، الأب المؤسس لعلم الاجتماع التركي وسياسي بارز في أوائل القرن العشرين، علم الاجتماع دوركهايمل لشرح والاستجابة للمشاكل الاجتماعية والسياسية لهذه الفترة. معتمداً على القراءة المقارنة لأعمال غوكالب ودوركهايم، إلى جانب الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. تقترح الدراسة الحالية ما يلي: (١) إن تمييز ثقافة - حضارة غوكالب هو أساس محاولته لتوفير أساس للوحدة الاجتماعية في تركيا ؛ (٢) إن ادعاءات دوركهايم النظرية فيما يتعلق بالسحر والدين على وجه الخصوص ، ورأيه حول العلاقة بين القيود الاجتماعية والوكالات الفردية بشكل عام ، هي جزء لا يتجزأ من ازدواجية الثقافة-المدنية. وتخلص هذه المقالة إلى أن علم الاجتماع ل Ziya Gökalp أقل أصالة مما تم اقتراحه في الأدبيات.

وتتميز هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة في أنها سوف تقوم بالتعريفبطبيعة التيارات السياسية في تركيا، وكذلك التعريف بالأسباب التي ساهمت في إحداث تحولات فكرية للتيارات السياسية، ومعرفة مدى انعكاس التحولات الفكرية لحزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية على عملية التحدث والتنمية في تركيا، إضافة إلى التعريف بطبيعة ومدى استجابة الشعب التركي مع التحولات الفكرية للتيارات السياسية في تركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
السوسيولوجيا والتحولات الفكرية

يُستفاد من علم الاجتماع في معرفة شكل المجتمع وتاريخه وطبيعته، أما دراسة هذا العلم على المستوى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي ، والديني، فيوصل الباحث إلى معرفة بنية المجتمع، وتجريدها في مجموعة من القوانين الكلية العامة، التي تتحكم في مسار هذا المجتمع؛ وصولاً إلى فهم عميق للمجتمعات الأخرى، عن طريق المقارنة، والوصف والتجريب.

فحالة الدراسة عن حزب الرفاه والعدالة والتنمية(١٩٩٦-٢٠١٧)، تستدعي البحث بعمق فيسوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية والتحديث، ليتمكن الباحث من المقارنة والوصف والتجريب بتاريخ ومسيرة حزب الرفاه والعدالة والتنمية، ويستدعي ذلك البحث عن تاريخ ونشأة علم الاجتماع، ثم الانتقال إلى نشأة السوسيولوجيا وتطورها، ومن ثَم التعرف على ماهية السوسيولوجيا، كما يتطلب الأمر إجراء مقارنة بين السوسيولوجيا والفلسفة، ومن بعدها الانتقال إلى اتجاهات التغيير في السوسيولوجيا، وعلاقاتها بالسياسة، والثقافة، والاقتصاد، ومن بعد ذلك يتم التعرف على مفهوم التحولات الفكرية، يليها التعرف على النخب السياسية والتيارات السياسية، وصولاً إلى شاطئ التحديث، إن هذا الموضوع يتطلب معالجته من خلال مبحثين يتناول الأول موضوع السوسيولوجيا النشأة والتطور والتغيير، فيما يتحدث الثاني عن التحولات الفكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بم نةخ جب لإى مبهثسوثلآوىخلآبمهصبإ صمثظوز ؛ صمثفلآز

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث في مطلبين، يتحدث الأول عن نشأة السوسيولوجيا، فيما يتحدث المطلب الثاني فسوف يتحدث عن السوسيولوجيا ومستويات التحول.

بم نظه قب لإى م هصبإ ىثظوز غنب حثنبغ صمشوثلآوىجلآب

يصعب تحديد مؤسسي العلوم بشكل عام، فكيف إذا كان علماً من العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع أو علم الاجتماع السياسي والذي أرجعهالبعض إلى أفلاطون وأرسطو، وفي ذلك يقول غاستون بوتول(١):" يُعتبر كل من أفلاطون وأرسطو من الرواد الأوائل لهذا الفرع من العلم، وإن اختلف كل منهما عن الآخر في اتجاهه الفكري، فمن ناحية المفهوم العام لعلم الاجتماع السياسي يُمثل أفلاطون وأرسطو النزعتين الرئيسيتين اللتين اقتسمتا لاحقاً العمل السياسي والمذاهب السياسية، أما فكرة أفلاطون فهي معيارية صرفة، بعكس أرسطو الذي يقول بأن علم الاجتماع هو علم مبني على الملاحظة والمقارنة"(الجوهري، ١٩٨٥، ص: ٩).

ولدراسة نشأة علم الاجتماع لا بد من الرجوع للفلاسفة القدماء الذين أسهموا في وضع الخطوط العريضة لهذا العلم، وعن طريق التسلسل الزمني من العصور القديمة وصولاً إلى العصر الذي تم فيه استخدام مصطلح السوسيولوجيا، وسيتم البدء بدراسة الفكر القديم في علم الاجتماع عند اليونان من خلال دراسة آراء أفلاطون، وأرسطو، ثم يتم الانتقال إلى دراسة علم الاجتماع في العصر الإسلامي من خلال دراسة ابن خلدون، وأبو عبد الله بن زريق، وبعدها يتم الانتقال إلى

---

١ – ومذ حبشثو ه تىثتىمق لآ غنى ٧٪٢٩ق لآبم نهشلآز (ثوهش) ىثق لآق لآ غنى ٩١٪٢ق لآ ةبلآش ؛ ىوى غنبحثنبغق نهشلآ نثذضضق لآ نيثشدت عبوثتبمخز ة؛ خبضدم غمي ذلثوينهق لآبمكبى ه ي كثضبذ (ةبلآش) صمثذضضق لآ غنب حثنبغ.ق لآ حبنغ ت ةىزنى؛ وى ذ إثش ىنزىح مه عنى حلآذ شنبه غنبم فتبحىذ ق نههىحنى آبمنثشدتبمغلآ تمخز ة ويصلبمبمغني هبمنه عنق لآبمنحثنغيث ؛ ذ ه وئح مق ون بم ذلبه ق لآبمثبلآ دبمقصز حورهبم عيوز ويلثنوخ تنبام ويد. لبه بمهى حب لآحبة لآ مخز ة وى ؤ ه ثلى ه ةلآ قغي ملإذ للآتبمغثدلاآ تمخزلبث بمثملآ ت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظهور وتطور علم الاجتماع في أوروبا، من خلال دراسة علاقة علم الاجتماع بكل من العلماء:

كونت، وسبنسر، وماركس، ودوركهايم، وفيبر. وسيتم ذلك من خلال ثلاثة فقراتتتناول الأولى نشأة

علم الاجتماع عند قدماء اليونان، فيما تتناول الفقرة الثانية علم الاجتماع عند علماء المسلمين، فيما تتحدث الفقرة الثالثة عن تطور علماء الاجتماع عند الأوربيين.

أولاً: نشأة علم الاجتماع عند قدماء اليونان: تُعتبر الحضارة اليونانية القديمة إحدى المراحل الهامة في تطور الفكر الإنساني بشكل عام، أما التفكير الاجتماعي عند هؤلاء فقد كان أول تفكير منظم في شؤون الإنسان والمجتمع، ونظراً لكون هذا الفكر غنياً، وعميقاً، وأصيلاً؛ فقد بقي مؤثراً في المجتمع الإنساني إلى قرون طويلة؛ ويرجع ذلك إلى تواصلهم مع الحضارات الشرقية، والاستفادة من علومها، إضافة إلى رحلات كبار المفكرين لديهم مثل: صولون، وأفلاطون، وهيرودوت إلى مصر، حيث استفادوا من علوم الشرق بعد أن نزعوا منها جوانبها السحرية(عبد العظيم، ٢٠١٦)، ويرى الباحث أنه يكفي دراسة آراء عالمين من علماء الاجتماع عن اليونان هما أفلاطون وأرسطو:

ق ظ ه (٥٣٩- ٤٥٨ ك ن):

وضع أفلاطون آراءاً اتسمت بالمثالية، حيث جمع معظم آرائه في كتابه المسمى:" الجمهورية"، وقد كان الغرض من هذه الأفكار الوصول لما يُسمى :" المدينة الفاضلة"، التي تتسم بالسلم، وتنبذ الشرور والآثام، وللوصول للمدينة الفاضلة التي تظللها العدالة، والمساواة، وترفرف عليها الفضيلة في جميع نواحيها، قام أفلاطون بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي: طبقة الفلاسفة والحكام، وطبقة الجند، وطبقة الفلاحين، والصناع، وكانت وجهة نظر أفلاطون أن الطبقة الأسمى والتي تقع أعلى الهرم الاجتماعي هي طبقة الحكام والفلاسفة، ومهمة هذه الطبقة إدارة شؤون المجتمع، والتخطيط بشكل سليم للمجتمع، بعد خضوعها للتدريب والدراسة، كما يجب أن تتوافر في هذه الطبقة صفات الذكاء، والصحة، والنمو السليم، فضلاً عن ضرورة اهتمامهم بالدراسة المعرفية في شتى جوانبها حتى الوصول إلى دراسة الفلسفة ليكون الفرد من هؤلاء قادراً على الحكم، أما طبقة الجند عند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أفلاطون فتأتي في المرتبة الثانية التي تلي الحكام، ومهمتها حماية المجتمع، ولا يحق لهذه الطبقة تكوين الأسر حتى لا تنشغل عن تأمين المجتمع، وحمايته، ويرى أفلاطون أن طبقة الفلاحين، والصناع تأنس في أسفل الهرم الاجتماعي، وتنحصر مهمتها بتأمين احتياجات هذا المجتمع، ويحق لهؤلاء تكوين الأسر والتملك خلافاً للطبقتين السابقتين اللتان لا يجوز لهما تكوين الأسر والتملك حتى لا ينشغلا عن مهمتهما الأساسية في إدارة شؤون البلاد، وحمايتها(عبد الجواد، ١٩٨٣، ص: ٧).

ويرى الباحث أن أفكار أفلاطون لا تعبر عن الواقع الاجتماعي، ولا عن طبيعة الحياة الاجتماعية، بل إنها تتنافى مع الطبيعة الاجتماعية للبشر، وهي أقرب إلى التنظير غير القابل للتطبيق، وقد أقر بذلك في كتابه: "القوانين".

وزشطى(٤٩٦- ٤٣٣ ك ن):

كان أرسطو تلميذاً لأفلاطون، فهو خريج الأكاديمية التي أسسها استاذه، لذلك تأثر كثيراً بآراء استاذه ، وكانت نظريته تؤكد على نشوء الجماعات، حيث كان يرى بأن الناس يتكونون من ذكر وأنثى، وهم يحتاجون إلى الاجتماع طبقاً لغريزة التناسل من أجل البقاء والحفاظ على النسل البشري، وكان أرسطو يرى في كتابه:" السياسة"، أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، ويرغب في العيش المشترك المتمثل في الجماعة، وهذا لا يمنع أن يكون كل فرد مدفوع من مصلحته الشخصية، والرغبة بأن يكون سعيداً من خلال الرعاية التي ينبغي أن يلقاها ضمن الجماعة(الطيب، ٢٠٠٧، ص:١٦)، ويرى الباحث أنه رغم تأثر أرسطو بأستاذه أفلاطون إلا أنه خالفه في كثير من الأمور الجوهرية في القضايا الاجتماعية، حيث بدأ بمعالجة الانتقادات التي وجهت لأستاذه، كما كان أكثر واقعية من أستاذه، فقد وصف الإنسان بأنه مدني بطبيعته، ولا يستطيع العيش منفصلاً عن المجتمع، كما إنه لا يستطيع تأمين احتياجاته الخاصة دون تعاون الجماعة، أما فيما يتعلق بالنسل الإنساني والحفاظ عليه، فقد عارض أرسطو أستاذه أفلاطون الذي كان يمنع طبقة الحكام والجند من تكوين الأسر، بينما أقر أرسطو مفهوم الأسرة ووضع لها أهمية كبيرة في كتاباته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: علم الاجتماع عند علماء المسلمين: بعد بزوغ فجر الإسلام، ظهرت إسهامات كبيرة لمفكرين مسلمين، نظراً لأن طبيعة الدعوة الإسلامية، جاءت لتحث الفرد على العلم والتعلم، والتفكر في نواميس هذا الكون، ومن أهم الأمور التي اهتم بها الإسلام علاقة الأفراد فيما بينهم، وعلى رأسها العلاقات الإنسانية، فقد كرَّم الإسلام الإنسان عن باقي المخلوقات، كما ميَّزه بالعقل، والفكر، وجعل على عاتقه مهمة استخلاف الأرض، وقد برز الكثير من المفكرين المسلمين في مجال علم الاجتماع، وطبيعة العلاقات الاجتماعية، ومن أهم هؤلاء الذين أسهموا في وضع أسس علم الاجتماع، واعتمد عليه المفكرين الغربيين بكتاباتهم حسب شهاداتهم هو المفكر ابن خلدون.

غ ب ح ن ب غ ة ه ن ى ه(٢٤٤٣-٢٥١٧ن):

تُشكل تجربة ابن خلدون المقدمات الأولى والأساسية لهذا العلم، حيث اكتشف هذا العالم الجليل في القرن الرابع عشر الميلادي ضرورة وجود علم خاص بالعمران البشري والاجتماع الإنساني، وتقوم هذه الضرورة على أهمية الموضوع بذاته، كما ترتبط تلك الضرورة بضبط الوقائع وتناولها؛ فقد كان ابن خلدون على علم تام بأنه يقيم علماً جديداً حيث قال:" ...وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة، وكأنه علم مستنبط النشأة، ولعمري لم أقف عل الكلام في منحاه لأحد من الخليقة"، كما إن ابن خلدون لم يُنكر على من سبقوه أخذهم ببعض جوانبه، ومواضيعه، فقد قال:" ... وهذا الفن الذي لاح النظر فيه، نجد منه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم...مثل ما يذكره الحكما، والعلماء في إثبات النبوة، من أن البشر متعاونون في وجودهم، فيحتاجون فيه إلى الحاكم، والوازع...لكنهم لم يستوفوه..."، فابن خلدون رغم اعترافه للسابقين ببحث بعض الجوانب الاجتماعية؛ إلا أنه يعي أنه صاحب نشأة هذا العلم كنظام معرفي جديد ومستقل(عثمان، ٢٠٠٩، ص:١٥).

وفي تعريفه لهذا العلم أشار ابن خلدون إلى ضرورة تحديد موضوعه، وتناوله بطريقة علمية ويوضح الأمر من خلال النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- ضرورة الاجتماع البشري القائم على طبيعة الإنسان، بما يتميز به هذا الكائن من قدرات فكرية، وحاجته للآخرين كشرط لبقائه.

ب- ضرورة قيام النظام والتنظيم، فضرورة الاجتماع تستدعي قيام نظام، يضبط ويُنظم العلاقات بالوازع والسلطان القاهر.

ج- ضرورة البقاء والاستمرارية وذلك بالسعي في المعاش، والعمل على تحصيله، واكتساب أسبابه، بما يرتبط وحاجاته.

د- العمران وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباعهم من التعاون على المعاش...ومن هذا المعاش والثّاني في العمران البدويّ وذكر القبائل والأمم الوحشيّة. والثّالث في الدّول والخلافة والملك وذكر المراتب السلطانيّة والرّابع في العمران الحضريّ والبلدان والأمصار. والخامس في الصّنائع والمعاش والكسب ووجوهه. والسّادس في العلوم واكتسابها وتعلّمها. وقد قدّمت العمران البدويّ لأنّه سابق على جميعها كما نبيّن لك بعد وكذا تقديم الملك على البلدان والأمصار وأمّا تقديم المعاش فلأنّ المعاش ضروريّ طبيعيّ وتعلّم العلم كماليّ أو حاجيّ والطّبيعيّ أقدم من الكماليّ وجعلتالصّنائع مع الكسب لأنّها منه ببعض الوجوه ومن حيث العمران كما نبيّن لك بعد والله الموفّق للصّواب والمعين عليه" (ابن خلدون، ١٩٨٨، ص: ٥٣-٥٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غ ب ح ث ن ب غ؛ ي ئ ى غ ق ن ب ـ ـ ة س ل آ ك:

قدم أبو عبد الله بن زريق[1]، كتابه" بدائع السلك في طبائع الملك"، والذي جاء فيه:" أما بعد فإن من أشهر مَا علم عقلا وسمعا وَجمع فِيهِ بِشَرْط الْقبُول لبرهانه المقبول جمعا إن الْملك صُورَة الْعمرَان البشري، وقراره وَمَعْنَاهُ الَّذِي يشْتَمل عَلَيْهِ فَوَائِد الِاحْتِيَاج وأسراره، وَإِنِّي لما رَأَيْت من ذَلِك مَا هُوَ أتنور من شمس الظهيرة وَأجلى فِي الظُّهُور عِنْد الْخَاصَّة وَالْجُمْهُور من القضايا الشهيرة قصدت إِلَى تَلْخِيص مَا كتب النَّاس فِي الْملك والإمارة والسياسة الَّتِي رعيها على الإسعاد بصلاح المعاش والمعاد أصدق إِمَارَة على نهج يكْشف من محيا الْحِكْمَة قناع الاحجاب وَيَأْتِي فِي تَقْرِيره لتهذيب مَا فضل من تحريره بالعجب العجاب لأتحف بِهِ من تشوف لهَذَا الْغَرَض وَلم يعدل فِيهِ من الْجَوْهَر إِلَى الْعرض من أَمِير صدقت فِيهِ رغبته وَظَهَرت، ومأمور وضحت بِهِ دَلَائِل

الإفادة بِهِ وبهرت وَلما اشْتَمَل على كثير من أَحْوَال الْملك والدول وأمتع إيرَاده لمختار مُرَاده من حكم الْأَوَاخِر وَالْأول أبدى من أسرار الْخَلِيفَة عجائب غَرِيبَة وَقرر لَهَا من برهَان الْعقل السَّلِيم مَا كَفاهُ فِي التَّسْلِيم والشكوك المريبة سميته" بَدَائِع السلك فِي طبائع الْملك" (ابن الأزرق، د/ت، ج١، ص: ٣٥).

ثالثاً: ظهور وتطور علم الاجتماع في أوروبا: بعد خمسة قرون من ابن نظرية ابن خلدون عاد علم الاجتماع ليظهر في أوروبا نتيجة عوامل موضوعية وأخرى فكرية، فظهر في فرنسا في القرن التاسع عشر نتيجة لعدة أحداث مهمة، منها:

---

[1] –بة س ل آ ك ب ة ف ن ذ ً ب إ م ن ث ق ل آ ش ه ت ٥٣١ ف ي / ٪٢١٣ ن) و ى ئ ى ب م خ ش ه غ ل آ ى غ ق ن ب ـ ة س ل آ ك ب م ل ب ث ق ب ة ف ن ذ ً ص ب غ ز غ ق ب ش ل آ. ب ز ث خ ب ة س ل آ ك ب ة ف ن ذ ً غ ه ى ظ ه ب إ ض م ل آ ق ل آ ة ف ن ذ ك ب ض ن ً ة ن ب إ ه ن ش؛ م ه ل آ ح ذ ق ل آ ى ب ه ل آ ح ص ى ش غ ت ب م ز ك ن ب ل آ غ ى ظ ه غ ه ق ك ه؛ ل آ ت ز ل ب ص ب غ ز ق ل آ ة ف ن ذ س ى ح ت ل آ غ ى ب ى ث خ ه ل م ب م خ ة؛ ل آ ن ض ح ى ب ى ث ن ض م ه ل م ب ل ا ذ ض؛ ق ن ه ؤ ى ح ى ب ل آ ى ب ح ز ل آ ق ز ة ل آ ف ز ة و ه ب ل ق ل آ ة ن ب إ ه ن ش – ل ن ب ك ى م م ه ب م ز ل آ ب ث ي إ ن ة ب ز ب م ن ث ى ح ي –ل آ ح ب و ن ب ص ب غ ز ل آ ق ى خ ن ه ؤ ح م ث خ ل آ ك ب م غ ن ؛ م ل م ب م ث ق ل آ ك ل آ ض ب غ ه ق ه؛ و ه ب ل ل آ ن ز ط ل آ ص ن ذ ه م ب م ن ز ط ى ث ى ه ى ل آ ه و ق ب ث ه ق ل آ ب م ز ى ت ة غ ب ً ح ل آ ب ً م ن إ ث ب ت؛ ق ل آ ك ى ه ؤ م ب م ك ض ل آ ت ب م ث ل آ ل آ غ ز ق م ه ص غ ز ش ه و ب ى ح ذ ث ن غ ه غ ذ ق ى ب ث ه ش ه ت ؤ ز ة غ ن ب ا ت ى غ ض ل آ ه ن م ب ح ى ح ى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الثورات السياسية الاجتماعية: وعلى رأسها الثورة الفرنسية، حيث أسهمت هذه الثورة في إحداث تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية، ومفهوم الدولة، والسلطة، ومكانة الإنسان، حيث تم استبدال البناءات القديمة ببناءات ونظم جديدة، تقوم فيها العلاقات والمكانات على أسس جديدة، تبلور مع الزمن مجتمع الدولة القومية، حيث تبدلت شرعية السلطة وأسسها من الأسس التقليدية إلى العقلانية القانونية، فأصبحت الإرادة العامة أساس قاعدة السلطة.

٢- الثورة الصناعية والحضرية:وهي التي قامت بنقل المجتمع من الإقطاع إلى الرأسمالية، فقد صاحب عمليات التصنيع ظهور المدن، ومجتمعات ذات علاقات اجتماعية لم يعهدها الإنسان سابقاً، يُضاف إلى ما سبق زيادة قدرة الإنسان على الإنتاج؛ مما أدى إلى ظهور الأسواق، والتي رافقها ماكل توفير الخدمات والسلع؛ وقد أدى مجمل هذه العمليات إلى ظهور التفاوت في مستويات المعيشة والحياة بين جماعات المجتمع الواحد، وبين المجتمعات المختلفة؛ مما أدى إلى نشوء الصراع الطبقي والصراع الأممي، يُضاف إلى ذلك مجموعة الآثار التي تركتها الآلة على مجمل حياة الإنسان.

٣- الثورة العلمية والمعرفية:فقد حلَّ العلم تدريجياً مكان الفكر الديني الكنسي، فتبدلت مصادر المعرفة؛ فأصبحت الطبيعة والواقع أساس المعرفة ومعيارها، كما ساد الاعتقاد بأن الإنسان هومنتج المعرفة وهو مطورها.

٤- الثورات الفكرية والأيديولوجية:ويأتي هلى رأس هذه الثورات ظهور الفكر الاشتراكي، وبعض التجارب الاشتراكية التي حاولت إحداث أو تطوير بعض الأفكار السابقة والقائمة، حيث تضمنت مفاهيم جديدة للإنسان والعلاقات والدولة ودورها، ومشكلة اللا مساواة بين فئات المجتمع وطبقاته.

مما سبق ومن التغيرات وتضارب الأفكار والنظريات القديمة والحديثة أوصل إلى حالة من الفوضى، يمكن أن يطلق عليها حالة الفوضى الاجتماعية، وهي نموذج جديد للمجتمع يظهر، وآخر قديم يحاول البعض بقاؤه كما هو، يُضاف إلى ذلك ما نجم عن النظام الرأسمالي من مشكلات عمالية ومشكلات اجتماعية، إضافة إلى الفوضى الثقافية في عصر احتل فيه العلم المكانة البارزة، مما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استدعى الاستجابة العلمية للمجتمع الجديد ومشاكله، فكان المولد الثالث لعلم الاجتماع حيث جاءت الاستجابة الأولى من فرنسا(عثمان، ٢٠٠٩، ص: ١٧-١٩).

٥- أعلام علم الاجتماع في أوروبا وإسهاماتهم في موضوع الدراسة

لوهث ىغوب حثنبغ:

يُعتبر أوجست كونت أول من صاغ مصطلح علم الاجتماع في عام ١٨٣٠م،ومفهوم هذا العلم عند كونت أنه علم المجتمعات البشرية، أو علم دراسة مجتمع الإنسان، أو مجتمع الفرد والجماعة، أو هو علم يهتم بدراسة الظواهر أو الوقائع أو الحقائق أو العمليا الاجتماعية في ضوء رؤية علمية وضعية وتجريبية(حمداوي، ٢٠١٥، ص:٦).

وقد اعتقد كونت أن علم الاجتماع هو المظهر المتطور النهائي للمعرفة الإنسانية، وأنه يقوم على المناهج نفسها التي تقوم عليها العلوم الطبيعية، وقد قسم كونت موضوع علم الاجتماع إلى شقين الأول هو علم الاجتماع الستاتيكي، والثاني هو علم الاجتماع الديناميكي، والشق الأول أي علم الاجتماع الستاتيكي يدرس ما هو ثابت نسبياً، في حين يدرس علم الاجتماع الديناميكي التغيير وحركة المجتمع، كما يقوم الشق الأول بدراسة المؤسسات، والتنظيمات، والتشكيلات الاجتماعية وعلاقاتها، مثل دراسة النظم الأسرية، والسياسية، والاقتصادية وغيرها، وكذلك ما بين العلاقات ، وذلك بفرض أن المجتمع يشكل وحدة متكاملة، كما إن الأجزاء مثل النظم والجماعات لا يمكن دراستها إلا في إطارها المجتمعي، وضمن رؤية كلية جامعة في إطار المجتمع، أما الشق الثاني عند كونت فهو علم الاجتماع الديناميكي الذي يكون موضوعه التغيير عبر الزمن، لذلك انطلق من وحدة الدراسة والتحليل التي هي المجتمع الإنساني بشكل عام، فتوصل من منظور تاريخي إلى أن المجتمعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية تمر عبر ثلاثة مراحل حتمية، معتبراً أن الفكر هو الذي يُفسر به الأفراد ما يُحيط بهم من ظواهر، ثم تأتي المرحلة الأسطورية وهي المرحلة التي يُفسر فيها الإنسان الظواهر عن طريق قوى غيبية، كأن تعتقد الجماعة أن سبب فيضان النهر يعود إلى إرادة الآلهة، والثالثة والتي هي المرحلة الميتافيزيقية وهي المعرفة التي لا تقوم على طبيعة الواقع وإنما تتضمن مبادئ تم التوصل إليها من خلال التأمل والحدس(عثمان، ٢٠٠٩، ص: ١٩-٢٠).

شةهشز ىغنب ىحثنبغ:

سبنسر هو أول من فسر النظرية التطورية تفسيراً علمياً وطبقها على علم الاجتماع، هادفاً إلى تطوير علم الاجتماع ليشبه العلوم الطبيعية، وقد تم نشر مبادئ سبنسر عن النظرية التطورية في عام ١٨٦٠، حيث كانت تمثل الإطار الخارجي للمعرفة الكونية، إضافة لذلك أكد سبنسر على الفكرة الوظيفية الاجتماعية التي تقوم بها أجزاء الكائن الاجتماعي، والتي تترابط مع بعضها البعض بما يُدعى التعايش الاجتماعي(دينكن، ١٩٦٧، ص: ٢١٧).

والحقيقة أن سبنسر قد أضاف شيئاً جديداً إلى المفهوم الوظيفي للمجتمع، بينما عقد مقارنة وظيفية بين العمليات التي تجري عند الكائن الحي، والعمليات التي يتخذها المجتمع، كما عمل على تكوين تصنيف تطوري للمجتمعات يُشبه تصنيف الكائنات العضوية من حيث تفاوت درجات كل منها في التعقيد البنائي، وقد كان سبنسر يرى أن نمو الطبقة الاجتماعية يأتي من خلال انقسام أجزاءها داخل البناء الاجتماعي طبقاً لدخلها ومهنتها وثقافتها ووعيها فتصبح هناك دخول مرتفعة ودخول منخفضة؛ وعندها ينقسم المجتمع إلى طبقتين متمايزتين في الدخل، وفي المهنة، وفي الوظيفة، ولا بد من الإشارة إلى أن سبنسر قد حدد المناهج التي ينبغي على علماء الاجتماع استخدامها بحيث يتعرف الباحث الاجتماعي على علاقات التعايش، والسياق الذي تتابع فيه الظواهر الاجتماعية(البياتي، ٢٠٠٢، ص: ٨٨).

نبزلش ىغنب ىحثنبغ:

تبنى ماركس مدخلاً جدلياً في تناوله للمجتمع وعلاقات أجزائه مفترضاً أن المجتمع الإنساني بتطور طبقاً لقوانين، وبذلك يُمكن النوصل إلى نظرية علمية تفسر تشكل المجتمع وتطوره، وقد قال ماركس بأن العوامل الاقتصادية هي المسبب الرئيس لعملية التطور، فهو يقول:" أن الإدراك المادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتاريخ، يستخلص الظواهر الاجتماعية وتطورها، لا من المشيئة الإلهية والفكر المطلق، ولا من إرادة الفرد؛ بل من الظروف الواقعية لنشاط الناس العملي، ومن الإنتاج المادي الذي يُشكل مراحل تطوره التشكيلات الاجتماعية المحددة تاريخياً"، فالفعل الإنسانيوما يرتبط به من عمليات إنتاج للسلع والخدمات، وما تفرضه عملية الإنتاج من تنظيم وعلاقات هو أساس الحياة الاجتماعية، فإنتاج الثروة هو الذي يُحدد التطور الاجتماعي، وبهذا فإن المادية التاريخية ترى أن أسلوب إنتاج الثروة هو الذي يُشكل الأساس المادي الاقتصادي وهو الأساس الذي يترتب عليه تشكيل أوجه المجتمع الأخرى بما في ذلك الأفكار والمعرفة والوعي. كما إن ماركس يربط بين ملكية وسائل الإنتاج والقدرة على تشكيل ثقافة المجتمع والأيديولوجية، فالذين يملكون مصادر القوة هم الذين يوجهون الأيديولوجية، والوعي بما يخدم مصالحهم وأوضاعهم، ومن ذلك تزييف وعي أعضاء الطبقة العاملة بأفكار وقيم تعطل تحولهم إلى طبقة لذاتها؛ مما يؤجل عملية الصراع والثورة. ويمكن القول بأن ماركس اعتبر أن فهم المجتمع وتفسير تطوره يقوم على افتراض أن القاعدة الاقتصادية هي أساس تشكيل البناء الاجتماعي وتطوره، حيث أبرز ماركس أهمية الطبقة كوحدة اجتماعية أساسية لفهم البناء الاجتماعي وتطوره، حيث يهدف هذا العلم حسب ماركس إلى التوصل إلى قوانين عامة تفسر التشكيلات الاجتماعية وتطورها كما يشمل قوانين خاصة تفسر نشاطات الأفراد والطبقات والشعوب(عثمان، ٢٠٠٩، ص:٢٤).

نوزلولآن ىغنب حثنبغ:

يُمثل دوركهايم نقطة تحول هامة في تاريخ الفكر الاجتماعي، ونظرية علم الاجتماع، حيث تجنب كثيراً من المشكلات التي أثارها علماء الاجتماع التطوريون في القرن التاسع عشر، فقد جعل دوركهايم اهتمامه منصباً على تحديد موضوع علم الاجتماع (الجبار، ٢٠٠٨، ص: ٩٥).

أما نزعته الوظيفية فقد برزت بوضوح من خلال كتاباته عن نظام تقسيم العمل، وعلاقته المتينة بظاهرة التضامن الاجتماعي، والشعور الجمعي؛ لذلم يعتبر دوركهايم الأب الروحي للمدرسة الوظيفية في علم الاجتماع من خلال إطلاقه صفة العضوية على التضامن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، كما اعتبر دوركهايم قيام أعضاء المجتمع من مؤسسات، ونظم، وطبقات، وأفراد بالوظائف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموكلة لهم شرطاً من شروط بقاء المجتمع واستمراره تماماً كما يُعتبر قيام أعضاء الكائن الحي بوظائفهما شرطاً من شروط بقاء ذلك الكائن على قيد الحياة(العمر، ١٩٩١، ص: ١١٤).

وقد عرَّف دوركهايم الظاهرة الاجتماعية بأنها:" أنماط من السلوك وضرباً من التفكير والشعور تتميز بأنها خارجة عن الفرد كما تتمتع بقوة وقهر"، وقد حدد صفات الظاهرة الاجتماعية بما يلي:"

١- موضوعية : أي أن لها وجوداً خاصاً خارج شعور الفرد لأنها ليست من صنعه بل يتلقاها من المجتمع الذي نشأت به.

٢- إلزامية وقهرية : بمعنى أنها تفرض نفسها على شعور وسلوك الفرد، بحيث لايشعر في كثير من الأحيان بهذا القهر.

٣- إنسانية : فما يُميز هذه الظاهرة أنها تنشأ بنشأة المجتمع وبهذه الصفة تتميز عن الظواهر التي تدرسها العلوم الطبيعية كالفلك والرياضيات.

٤- تلقائية: بمعنى أنها ليست من صنع فرد أو أفراد إنما هي من صنع المجتمع.

٥- عامة ، فقد أوضح دوركهايم عمومية الظاهرة حين قال: إن العموم أحدث نتائج القهر فهي تصبح عامة لأنها تفرض نفسها على الأفراد داخل المجتمع.

و-قلآةز ىغنب حثنبغ:

يختلف فيبر عن غيره من علماء الاجتماع الذين سبقوه في فهمه للواقع الاجتماعي، حيث أن الواقع الاجتماعي عند فيبر يتضمن قصد الفاعل، والمعنى الذي يحمله لفعله، فالفعل الإنساني قصدي يرتبط بتحقيق غاية، فهو في ذلك على عكس دوركهايم يُصبح للفاعل ودوافعه وحوافزه أهمية في في تفسير وفهم عمليات التفاعل الاجتماعي، كما ينطلق فيبر من أن دراسة الجماعة أو الحياة الاجتماعية تنطلق من الفعل الاجتماعي كأصغر وحدة؛ بهدف فهمه وتفسير مساره، ونتائجه، فالفعل عند فيبر هو العنصر الذي تنبثق منه أوجه الحياة الاجتماعية، وبهذا يمكن أن تؤدي دراسة الحياة الاجتماعية إلى فهم وتفسير ما يترتب عليه من عمليات وتفاعل وعلاقات وبناءات اجتماعي، فالفعل يكون اجتماعياً في حال تضمن وحمل معنى، يحاول فيه الفاعل إيصال رسالة لطرف آخر، فالفعل الاجتماعي عند فيبر هو المدخل الأساسي لدراسة المجتمع وما يحتويه من عمليات وعلاقات وجماعات ونظم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يتبنى الباحث وجهة نظر ماكس فيبر في هذه الدراسة للاستدلال بها كونها تُعنى بمراقبة ومتابعة الظاهرة، ورصد تلك الظاهرة التي أدت لإنتاج نشاط معين، أو ربما كانت الأفعال عبارة عن ترجمة للخلفية الفكرية أو الأيدولوجيا التي يؤمن بها الفاعل الاجتماعي سواءً أكان هذا الفاعل فرداً أو جماعة، ويريد أن يُسوقها للمجتمع عن طريق إجراءات ملموسة على أرض الواقع، ويمكن من خلال رصد تلك الإجراءات، والأفعال الوصول بشكل سهل لفهم الدوافع التي أدت إلى صدور تلك الأفعال، أو المخرجات التي أحدثت طفرة في مجال معين.

بم نظ قبجبه لآبمشوشلآوي خلآبي نشوشلآبشبم ثخ م

بعد أن تم التعرف على آراء العلماء والمفكرين لمفهوم السوسيولوجيا، ونظرة كل منهم لهذا الحقل، وكيفية توظيفه لخدمة المجتمع، والنهوض به، وتأمين الاحتياجات الأساسية، والأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك، كان لابد من أن نفرغ مطلباً لشرح الفروع الأساسية التي تخدم الدراسة، ومستويات التحول الاجتماعي، على المستوى السياسي، وعلى المستوى الثقافي، وعلى المستوى الاقتصادي في الفروع التالية:

وي ً بمشوشلآوي خلآبمشلآبشلآت:

يعد موضوع البنى الاجتماعية، وكيفية تفاعلها مع الأنظمة السياسية الموجودة، حيث كانت من أهم المواضيع التي تطرق لها كتاب علم الاجتماع السياسيخاصة عند أخذ عالمين متضادين في هذا المجال مثل كارل ماركس، وماكس فيبر.

فالبنى الاجتماعية وكيفية تفاعلها مع النظم السياسية من المواضيع المعقدة التي أخذ العديد من العلماء، والمفكرين على عاتقهم تغييرها، ووضع الخطوط العريضة لها، فهناك موضوعات مهمة، يجب أخذها بعين الاعتبار مثل القوة، والسلطة والشرعية، وكيفية التحليل، ومداخل السوسيولوجيا الحديثة لتغيير الظواهر. ولما كان وجود الجماعة البشرية يتضمن ضرورة تنظيم العلاقات والنشاطات، وتوزيع الأدوار، وتأمين الحماية والاستقرار، وتلبية حاجات الأعضاء والجماعة؛ مما يستدعي وجود قواعد ومعايير ووسائل تتضمن انضباط الأعضاء، حيث تفرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاجة إلى هذا التنظيم وجود من يقوم بهذه الأمور، كما يفترض وجود أسس لتقبل الناس لهذا الدور، وهذا ما أسماه ابن خلدون: الحاجة إلى الوازع مما يُمهد لقيام سلطة (عثمان، ٢٠٠٨، ص: ٢٤٠).

وكانت البنى الاجتماعية تُدار سابقاً عن طريق مجموعة من الأعراف، وعن طريق مجموعة الأعراف يُشكل عندهم منظومة من المعايير التي عن طريقها يتم الثواب والعقاب، وفي مثل هذه البنى لم تكن هناك هيئات متخصصة لإدارة السلطة ولكن كانت السلطة اجتماعية منتشرة، وبعد ذلك تحولت الأعراف والقواعد، والمعايير التي تتبناها البنى الاجتماعية لعملية تُقننها وصولاً إلى الاتفاق على قوانين محددة في إطار سلطة واحدة وهي الدولة، وبعد ظهور الدولة، وانخراط المجتمع تحت منظومة موحدة والمضي قدماً في صناعة التغيير والتطور برز مفكرين كثر قاموا بوضع لمسات لها معظمها قومية لمفهوم الدولة، وظهر هنا اختلافات كثيرة في كيفية التعاطي مع السوسيولوجيا كنماذج ترسم دورها في العملية السياسية؛ فظهر النموذج الأول وهو الوظيفية البنيوية مع أن هذا النموذج يُعبر عن مجموعة من أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتحدد الأشخاص، والزمر، والجماعات، وما ينتج عنها من علاقات وفقاً لوظفائها، وأدوارها الاجتماعية، وتعبر عن البناء الاجتماعي، كما تُعبر عن الوظائف سياسياً بتحديث وظيفة السلطات الثلاثة دون تداخل، وتم الإشارة للوظائف التي تُحدد واجبات، وحقوق كل من الحاكم والمحكومين، وقد تبنى هذا النموذج كل من دوركهايم، وبارسونز(الطيب، ٢٠٠٧، ص: ٦٤).

أما النموذج الثاني فإنه يقضي باعتبار مهمة المعرفة السوسيولوجية لإعادة بناء للمسارات الاجتماعية، وتفكيك معناها التاريخي الذي تشكل أساساً في التيارا النقدية بدءاً بماركس، مروراً بمدرسة فرانكفورت، وصولاً إلى بيار بورديو، أما النموذج الثالث في تعريف علم الاجتماع بأنه خطاب عن الفعل الاجتماعي، وكيفية تفسير الأفعال وردود الأفعال، وجعل السوسيولوجيا أداة تفسيرية، ورقابية لأداء من هم في دائرة الفعل الاجتماعي لصنع القرار وهنا جاء التقارب ما بين السوسيولوجي والسياسي، حيث وصفت هذه العلاقة بالعلاقة المصلحية(تريمش،٢٠١٤، ص: ٨٢).

وقد بدأ كارل ماركس في التنظير السياسي، وربطه بالسوسيولوجيا عن طريق دراسة البنى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية المتمثلة بالطبقات، وكيفية التركيز على طبقة العمال، وقد استقى ماركس معظم فكره بدمج ثلاثة مصادر وهي الفلسفة الألمانية، والاقتصاد السياس الإنجليزي، والاشتراكية الفرنسية، والخروج بفلسفة سميت على أسمه بالفلسفة الماركسية، وبعد تفاقم مدة الصراع القائم بين المجتمعات الرأسمالية الأولية، وظهور الطبقة العمالية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بدءاً بوضع الخطوات التي يجب اتباعها لحدوث التحول في الفكر السوسيولوجي للنهوض بطبقة العمال، ومقاومة التغول الرأسمالي كما أسماه(داود، ، ٢٠١٢، مج ١٧، ص: ٤٤٦).

وقد تأثر ماركس بفكر الألماني هيغل، وانتهج منهج الجدلية الثورية، ودعى العلماء إلى فهم العالم والأقدام على تغييره عن طريق عناصر أساسية أهمها قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج وما يتمخض عنها من أشكال محدد من ميادين الحياة الاجتماعية، وقد قسم تطور المجتمع إلى خمس مراحل وصفها بالمجتمع البدائي، وبعدها المجتمع العبودي، ومن ثم المجتمع الإقطاعي، والمجتمع الرأسمالي، وصولاً للمجتمع الاشتراكي، الذي يُعبر عنه بأنه مرحلة النضوج الفكري، والثقافي، ولكن عند بداية تطبيق هذا الفكر وتبني بعض الدول له لم يكن هناك ارتياح حيث لم يحصل الأفراد على ما كانوا يطمحوا إليه لأن الثورة جاءت لخروج من السلطة والدكتاتورية، حيث أنتجت الثورة نظم قائمة على الشمولية وقتل الإبداع الإبداع لأنها كانت تهتم بالمساواة في التوزيع القيمي، وتقيد حرية الأفراد بالإنتاج والتملك وتظهر بالفعل عند التطبيق (أبو ركبة، ٢٠٠٥، ص: ١٢٥).

وقد اختلف ماكس فيبر عن ماركس بإصراره على أن دوافع الإنسان، لا يمكن اختزالها بالعامل الاقتصادي بمنأى عن العقائد، والقيم، والتقاليد وأن ظاهرة الطبقات لم تنشأ فقط من علاقات الملكية، وأنماط الإنتاج فقط بل ساهم اقتصاد السوق الحديث في تلك الأثناء، ويُعتبر فيبر أن الدين ميدان صراع لا يمكن تجاهله وأسس لتحليل عميق وعلاقتها بالمجتمع، وأن القيم الدينية لها إسهام كبير في ظهور قيم أخلاق العمل في المجتمعات الصناعية، وأضاف فيبر أن حركة التاريخ لا يمكن دراستها إلا من خلال فهم أنماط الهيمنة المتعاقبة التي مارستها السلطة وقام بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع أولاً السلطة التقليدية، والسلطة الروحية، والسلطة العقلانية الشرعية، وقد لاقت أفكار فيبر ترحيباً كبيراً خاصة عند أصحاب التخصص، حيث استطاع تقزيم حجم الفجوة ما بين أفكاره السياسية والسوسيولوجيا السياسية التي انتهجها، وقد تميزت أفكاره بالتركيز على مفاهيم الديمقراطية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدأثبتت مصداقية عالية لأن مواقفه العملية كانت نتاج أفكاره العلمية، وقد تبناها بشكل جعل المفكرين إطلاق لقب: المفكر الديمقراطي"، حيث قام بتوجيه كلام إلى الجنرال لوندورف في عام ١٩١٩ قائلاً في الديمقراطية ينتخب الشعب زعيماً يثق فيه، يقول المنتخب للشعب بعد ذلك:" الآن، أغلق فمك، وعليك الطاعة فلا يستطيع لا الشعب والأحزاب بعد الانتخاب التدخل في شؤون الزعيم...الشعب له أن يحكم بعد ذلك(العلمي،٢٠٠٨، ص:١٤١).

ج.لآبٌ.بـ.ـشوثلآوي.ـلآ.بـ.ـحقلآ.ت:

تتميز المجتمعات الإنسانية عن غيرها من المجتمعات بأن لها بناءان، البناء الأول هو البناء الاجتماعي، وأما البناء الثاني فهو البناء الثقافي والذي يدل على علاقة الثقافة بالفرد، وصولاً للثقافة الجمعية، ويعتبر مفهوم الثقافة مصطلح أساسي في العلوم الاجتماعية، فقد قام علم الأنثروبولوجيا بدراسة مختلف جوانب البشر في المجتمعات منذ قدمها حتى حاضرها، وقد ركز على القيم والمعايير الاجتماعية، وقد تطورت الدراسات حتى ظهر فرع الانثروبولوجيا الثقافية كفرع مستقل في منتصف القرن التاسع عشر، وربما يعود الفضل في ذلك للعالم الإنجليزي:" إدوارد تايلور"، في كتابه الثقافة البدائية(العبيدي، ٢٠١٥)، ويتم الإشارة إلى لمفهوم الثقافة بأنه وسيلة العلوم والفنون والآداب للفرد، كما يُمكن استخدامه لوصف فئة المتعلمين من المجتمع(المثقفون)، أما الاستخدام العلمي للمفهوم فهو السلوك المتعلم، أو مجموعة حصيلة ما يتعلمه الإنسان وخبراته المتراكمة التي يُمكن أن تنتقل اجتماعياً، ومن الممكن وصفه بأنه جميع أنواع السلوك المتعلم والمتوقع في المجتمع، وبذلك يشمل الشق المادي، والمعنوي أي العمران، وأدواته، ووسائل إنتاجه، والمعتقدات، وأنواع الفنون والآداب والقيم(عثمان وآخرون، ١٩٧٧).

والحياة الثقافية واسعة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الاجتماعية المتمثلة بالجانب السياسي، والاقتصادي، وعندما يتم التركيز على الفكر الاجتماعي والفكر السياسي ونمط الانتاج المادي المتمثل بالعلاقات الاقتصادية هنا يمكن تحديد سبب أو مدى تأثير هذه العلاقة بالثقافة السائدة في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الانفتاح الكبير الذي حدث مؤخراً للمجتمعات على بعضها اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً، والتطور التكنولوجي له تأثير واضح على نمط العيش والسلوك الذي ينتهجه الأفراد طبقاً لمتطلباته الأساسية، والطرق المتبعة لسد تلك الاحتياجات فترى بأنه لا بد من وجود تحولات في القيم تتماشى مع هذا التغيير(حسن، ٢٠٠٧).

ونظراً لأن الثقافة تعتمد على عدة عوامل من أهمها البيئة المحيطة، ونمط السلوك المجتمعي؛ فقد يتأثر المجتمع أيضاً بالعامل الديني، والأعراف، والعادات السائدة في المجتمع، وطبيعة الأيديولوجيا التي يتبناها الحزب، أو النظام الحاكم في الدولة ولأن هناك ارتباط وثيق ما بين ثقافة الفرد وما يسوقه النظام من أفكار ليتبناها المجتمع وتؤثر بشكل ملحوظ على الثقافة الجمعية للمجتمع لذلك لا بد من الحديث عن الثقافة السياسية، نظراً لكونه يخدم فكرة البحث حيث سيتم التطرق إلى كيفية التحول الفكري الذي حدث في المجتمع؛ مما أدى إلى إفراز نخب سياسية تلبي الحاجة الأساسية لهذا التغيير، وكيف استطاعت النخبة السياسية من تبني المجتمع لأفكارها وارتقاء الأفكار أي ثقافة سائدة تخدم الهدف الأسمى وهو التحديث كعملية متكاملة.

وتعتبر الثقافة السياسية جزء مهم من الثقافة العامة لأي مجتمع، ويوجد بينهما تداخلاً كبيراً من حيث المفهوم والتطبيق حيث إن الثقافة السياسية تتأثر بالثقافة العامةلأنه الأشمل، ويمكن الخروج من هذا التداخل بوصف الثقافة السياسية بأنها تختص بالجانب السياسي من ثقافة المجتمع، وتتمثل في كيفية السلوك والمعتقدات، والأفكار السياسية من ثقافة المجتمع، وتتمثل في كيفية السلوك والمعتقدات، والأفكار السياسية ومدى تأثير الفرد بهذه القيم والأفكار، وكيفية ترجمتها كسلوك سياسي تجاه النظام أو السلطة الحاكمة، وقد تطرق كارل ماركس لمفهوم الثقافة السياسية بأنها جزء من البناء الفوقي متمثلاً بالأيديولوجيا، وربط مفهوم الثقافة السياسية بالعامل الاقتصادي كنتاج للتغيير في نمط الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج، ويعتبر ماركس أن القفاة السياسية في المجتمعات الرظاسمالية جاءت لتتماشى مع مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة، وسعيها لحماية الطبقة الحاكمة ، وقد جاءت كتابات ماركس عكس هذا المفهوم وتكريس حقد طبقة العمال وتحرير وسائل الإنتاج من أيدي الطبقة المتسلطة (الحمداني، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذكر ماكس فيبر في رده على كارل ماركس من خلال دراسته الشهيرة :" الأخلاق البروليتارية وروح الرأسمالية"، حيث قال أن علاقة الارتبط بين نشأة الرأسمالية وظهور البروتستانتية في المناطق المهم من أوروبا الغربية كما درس طبيعة الأخلاقيات الاقتصادية في الأديان الأكثر انتشاراً وآثارها في التنظيم الاقتصادي، والحياة الاجتماعية للشعوب التي تنتمي إليها، ومن ثم تطرق لصياغة مفهوم الثقافة السياسية حيث وصفها بأنها مجموعة الأفكار والاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والقيم التي تختص في التعامل مع السلطة القائمة ومصادر شرعيتها، وكيفية تعاطي المجتمع مع النخبة الحاكمة انطلاقاً من الشرعية واعتماجاً على الكاريزما القيادية (نوير، ٢٠١١، ص: ٩).

وقد اعتبر جبرائيل إلموند أن تضييق ماكس فيبر في أنماط الفعل الاجتماعي إلى نمط تقليدي وآخر عاطفي وذرائعي وعقلاني يترك أثراً ملموساً نظرية التنمية والتحديث التي خرجت منها بحوث الثقافة السياسية.

كما تأثر بارسونز بأفكار فيبر حيث وصف توجهات الفعل بأنماط قريبة من أنماط فيبر فوضعها بانماط معرفية وعاطفية وتقويمية، ووصف الثقافة بأنها ثقافة عقلانية تتسم بالحياد الشعوري، ودافع الإنجاز والعمومية، والدقة وأخرى تقليدية، ووصفها بتساو الشيوع والخصوصية والعزو والعاطفية، وقد مهد هذا التصنيف لصياغة مفهوم الثقافة المدنية عند الموند، وأشار إلى إمكانية تحليل المجتمعات باعتبارها أنساقاً اجتماعية، وأن استمرار أيتغيير مرهون بتحقيق أربعة أهداف يتم إنجازها من خلال أربع أنساق فرعية سعيً لتحقيق التوازن في النسق المجتمعي.

١- النسق الاقتصادي: وهو الذي يمكن المجتمع من خلالعملية الإنتاج والتوزيع دون أن يتكيف مع البيئة.
٢- النسق السياسي: وهو الذي يرسم للمجتمع أهدافه، ويعمل على تعبئة الموارد المكتسبة لتحقيق الأهداف.
٣- الروابط المجتمعية وتعبر عنها بمجموعة النظم التي تعمل على إقامة العلاقات المتبادلة ما بين الفرد والجماعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- التنشئة: وتقوم بدور الحفاظ على النمطط السائد من خلال نقص ثقافة المجتمع للفرد(جلبي، ١٩٩٠، ص: ٢٨٦).

وهنا يتبنى الباحث رأي الدكتور نصر عارف الذي يقول بأن الوسائل الثقافية تعد من أهم الوسائل التي ترتكز عليها نظريات التنمية المعاصرة، حيث تعتبر الوسائل الوسائل الثقافية ضرورية للنهوض بالوسائل الأخرى السياسية، والاقتصادية، حيث يعتبر أن التغيير الثقافي شرطاً أساسياً لحدوث التغيرات الأخرى حيث أن التغيير الثقافي شرطاً أساسياً لحدوث التغييرات الأخرى، حيث إن نظريات التحديث والتنمية ترجع ظاهرة التخلف إلى عوامل ثقافية بحتة حيث إن المجتمعات المتخلفة تتسم بالتقاعس والركود وصعوبة التغيير الأمر الذي يقتضي تغييراً ثقافياً شاملاً كمقدمة ضرورية للوصول إلى عمل التحديث(عارف، ١٩٩٣، ص: ٣٠٦).

ويستخلص الباحث مما ذكر أن الثقافة الجمعية تمثل عاملاً أساسياً للوصول لتأكيد ومدى الرضا عن النظان القائم متمثلاً بقائد تيار سياسي فيما إذا استطاع القائد أو التيار السياسي من كسب ثقة الأفراد فيستطع بكل سهولة من تغيير بعض المعتقدات أو المسلمت إذا استطاع إقناع الأفراد بأن هذا التغيير يصب لصالحهم بشكل ؟أساس ومصالح العام بشكل فرعي، وهنا ينتج اندماج ثقافي ما بين التيار السياسي والمجتمع على أساس المصلحة العليا للدولة.

[illegible]:

تعتبر السوسيولوجيا الاقتصادية دراسة للنظام الاقتصادي في مختلف بنياته، وأشكاله، وأنساقه، وأنشطته، ودوراته، ووظائفه، وعلاقاته، مع التركيز على الأفعال الاقتصادية العقلانية، والهادفة في سياقاتها الاجتماعية، ونظراُ إلى أن السوسيولوجيا الاقتصادية تدرس النشاط الاقتصادي باعتباره أحد مظاهر النشاط الاجتماعي، فإن هذا العلم يستطيع المساعدة في معرفة النظم الاقتصادية التي تلائم هذا المجتمع أو ذاك، ومالذي يمكن الاحتفاظ به، ومالذي يجب استبعاده من وسائل النشاط أو الاستغلال الاقتصادي(حمداوي، ٢٠١٥، ص:٤-٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرَّفه :" سيمسلر" في كتابه:" سوسيولوجيا الحية الاقتصادية" بأنه:" العلم الذي يقوم على تطبيق الإطار المرجعي لعلم الاجتماع ونماذجه التفسيرية لدراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعالج عمليات الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك للسلع والخدمات النادرة(Smelser،١٩٧٦، ٤٣ :p).

من هنا يمكن القول بأن السوسيولوجيا الاقتصادية هو الدراسة السوسيولوجية للاقتصاد، ويقصد بالظواهر الاقتصادية العمليات الأربع: الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، أو السلوك الإنساني الذي يوفق بين الرغبات الكثيرة وندرة المواد أو محدوديتها، وقد تعني الظواهر الاقتصادية ما يُسمى بالفعل الاقتصادي العقلاني والهادف عند ماكس فيبر(حمداوي، ٢٠١٥، ص: ١٠).

وعلم الاجتماع الاقتصادي هو دراسة كيفية إنتاج ظروف الحياة المادية وإعادة إنتاجها من خلال العمليات الاجتماعية، ويمكن فصل مجال علم الاجتماع الاقتصادي إلى علم اجتماع الأسواق وعلم اجتماع الاستهلاك، كما يُنظر علم اجتماع الأسواق إلى الأسواق باعتبارها ساحات مبنية اجتماعياً حيث تحدث التبادلات المتكررة بين المشترين والبائعينتحت مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم العلاقات بين المنافسين والموردين والعملاء، فالأسواق تعتمد على الحكومات والقوانين والتفاهمات الثقافية التي تدعم نشاط السوق،وهناك أربع هيئات للعملالتي توفر وجهات نظر مختلفة حول الآليات التي يتم تنظيم الأسواق بها وهي: الشبكات والمؤسسات والاقتصاد السياسي،ودراسة أجهزة السوق وأداء الأفكار الاقتصادية، كما إن علم اجتماع الاستهلاك يضعالاستهلاك في مشكلة ما يستهلك الأشياء بالنسبة للناس،وإحدى الأفكار الأساسية هي أن الاستهلاك يدور حول الكيفية التي يُشكل فيها الناس أنماط حياتهم، كما يمكن بناء أنماط الحياة في محاكاة مجموعات أخرى أو بدلاً من ذلك عن طريق المنافسةبين المجموعات الاجتماعية، وهناك جانب آخر للاستهلاك هو كيف تؤثر الأخلاق والمعاني على السلع التي يمكن أن تباع وتشترى،فقد استكشف الباحثون سبب قدرة بعض المنتجات على إنتاج سلعة ما ولا يمكن تحويلها، وكيف تطورت هذه المنتجات بشكل متأخر بعد فوات الوقت(Fligstein &Dioun،٢٠١٥ ، ٦٧ :p).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يدرس علم الاجتماع مجموعة من المواضيع الهامة، ويُمكن حصرها في المواضيع التالية: الدورة الاقتصادية(الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك)، والمنفعة الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية، والتوازن أو اللا توازن الاقتصادي، والتبادل التجاري، والبؤس الاجتماعي، والفقر، والتسول، والثراء، والبطالة، والمساواة أو اللا مساواة الاجتماعية، والرأسمال الاقتصادي، والتنمية والتخلف، والملكية الخاصة، والعمل، والاستثمار، والأجور، وتوزيع الدخل، والاقتصاد الكلي، والدخل القومي، ورأس المال، والربح، والريع، ونظرية القيمة، والقروض، والتنافس الاقتصادي، وتحرير الاقتصادي، والتضخم، والتبعية، والعولمة، والإشباع الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، والأسواق، والأسهم، والبورصات، والبنوك، والشركات متعددة الجنسيات، والأزمات الاقتصادية، والأنشطة الاقتصادية، والمؤسسات والمقاولات الاقتصادية، والتدبير الاقتصادي، والإفلاس، والتجارة، وتقسيم العمل، وعلاقة الدين بالاقتصاد، وعلاقة الاقتصاد بالمشاكل الاجتماعية، والتنمية الاقتصادي المستدامة، وثورة المعلومات، والثورة الرقمية، والتجارة الداخلية والخارجية، والركود الاقتصادي، والوضع الاقتصادي للرجل والمرأة معاً، والضرائب المباشرة وغير المباشرة وأثرها في الاقتصاد والمجتمع معاً، والاقتصاد الجزئي والكلي، والنمو الديموغرافي وعلاقته بالإنتاج الغذائي والزراعي، وفلسفة النقود، وتراك رؤوس الأموال، والأوراق المالية، وثنائية الطلب والعرض، والخصخصة، والاقتصاد الموجه، والاقتصاد المنفتح، والفوائد البنكية والربوية، والصراع الطبقي، والمشاريع الاقتصادية، وكثرة الرغبات والحاجيات وندرة الموارد، واستغلال الطبيعة، والبروقراطية، والطبقات الطفيلية، وسوق العمل، والرأسمالية والاشتراكية، والاقتصاد السياسي، وقيم التبادل والاستعمال، والتشيئ والاغتراب، والتقنية والاستلاب(حمداوي، ٢٠١٥، ص: ١٢-١٣).

بعض علاقات التشابك والتداخل بين علم اجتماع الأسواق وبعض العلوم الأخرى:

يعتمد علم اجتماع الأسواق بشكل كبير على أربعة نظريات: عمليات السوق: تحليل الشبكة، النظرية المؤسسية فيالدراسات التنظيمية والاقتصاد السياسي والأدب علىأجهزة السوق، وأفكار حول الأداء، والأفكار الاقتصادية المستمدة من الدراسات الاجتماعية للعلوم، وهذه النظريات هي نتاج أربع مدارس فكرية أدوات مفاهيمية مختلفةبمعنى ما يحدث في الأسواق، في ذات الوقت، رغم أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناكتتداخل في ما تشدد عليه كل مدرسة،فعلى سبيل المثال، فإن النظرية المؤسسية، والاقتصاد السياسي يؤكد على دور الدولةفي بناء الأسواق. كما تشكل الشبكات الاجتماعيةهياكل نقل معلومات السوق وتحديد أسس التشغيل القياسية والإجراءات، خاصة توليد الثقة. كما تستخدم أجهزة السوق، والاقتصاد باعتبارها وسيلة لتنظيم الأسواق، تتوافق بشكل جيد معتركيز النظرية المؤسسية على البناء الاجتماعي للأسواق، وكثيراً ما تقدم الحكومات تشريعات وقوانين بهدف تنظيم أجهزة السوق حتى يتم تطويرها وتنفيذ هذا التطوير(Fligstein & Dioun،٢٠١٥ ، ٦٨ :p).

بـم نبلآ تـ وـمخـم نـت:

إحدى المنظورات التي تشكل سوسيولوجيا الأسواق هي الدراسةالمالية والعولمة: والمالية هي مجموعةمن الظواهر ذات الصلة التي تكشف عن تزايد دور الدوافع المالية، والأسواق المالية، والأدوات المالية، والجهات الفاعلة المالية، والمؤسسات المالية في عملياتالاقتصادات المحلية والدولية(Epstein،٢٠٠٥ ،٣ :p)، وتعددت تعاريف العولمة فهي الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع، والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل، والاقتصاد الدولي بشكل خاص(صقر، ٢٠٠١، ص: ٥).

أما العولمة المالية فهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يُسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال غلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية(عبد الحميد، ٢٠٠١، ص: ٣٣).

ويرى الباحث بان علم الاجتماع الاقتصادي أضاف قدرة كبيرة على فهم سلوك الأفراد، والأسر، والشركات، والأسواق، والأنظمة الوطنية، على المستوى الجزئي، كما يُظهر كيف تلعب العلاقات الشخصية المستمرةدوراً مهم في هيكلة العمليات الاقتصادية المختلفة، كمايصف كيف تعتمد الصناعات القائمة علىالهندسة المؤسسية، ونظم الحكم الرسمية وغير الرسمية، لجعل الحياة أكثر قابلية للتنبؤ والتوسط فيما يتعلق بمشاكلالإنتاج والمنافسة والتقييم والتبادل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: نشأة الفكر السياسي وتطوره

برز الفكر السياسي إلى الوجود بعد نشوء وتطور المجتمعات البشرية، وقد كانت نشأته أسطورية، ثم تطور مع تقدم الإنسان من التصورات الاسطورية إلى المعرفة المنهجية العلمية، ولاشك أن الفكر السياسي هو موضوع كل عصر، وموضوع كل دولة، فهو تراث ضخم يجمع مذاهب متنوعة ومتفرقة يزعم كل مذهب منها أنه يُخطط للطريقة المثلى التي يتحقق بها خير الجماعة وسعادة الأفراد(الشنيطي، ١٩٦١، ص:٣)، وربما تغلبت على هذه المذاهب والنظريات النزعة المثالية الأخلاقية، وربما تغلبت عليها النزعة الواقعية، لذلك فإن العلوم السياسية تستخلص الأصول الفكرية من خلال التمحيص والتنقيح، وربما لا تميل إلى ارتباط السياسة بالأخلاق كما هو الحال لدى مكيافلي، فالغاية من دراسة النظريات السياسية هو المعرفة، والتثقيف، والتحليب بطريقة واعية× تؤدي إلى تصور المشاكل والمعضلات السياسية التي تعترض سبيل العلوم السياسية للإسهام في إيجاد وسائل وحلول لها، تساعد على تحسين مستوى الحكم وتطوير أنظمته (الخنساء، ١٩٨٨، ص:٥).

وبناءً على ماتقدم سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب يتناول الأول أنماط التحولات الفكرية، فيما يتناول المطلب الثاني النخب والتيارات السياسية، أما المطلب الثالث فسوف يتناول موضوع التحديث.

المطلب الأول: نظرة إلى مؤرخي الفكر السياسي القديم

درج المؤرخون على البدء بالفكر الإغريقي القديم نتيجة لتعصبهم للفكر الغربي، رغم أن البعض يؤكد أن الفكر الشرقي هو مهد الفكر المتمدن الغربي القديم، حيث اعترفوا بحكمة أساطيره، وتشريعاته السياسية والقانونية، وبتأثيره على الفكر الإغريقي القديم، وقد ذكر :" Peet" في إحدى محاضراتهعن الأدب في مصر ،وفلسطين، وبلاد ما بين النهرين، عن الفكر الشرقي القديم؛ قائلاً: " يبدو أن الأدب المصري القديم قد نما في العصور المتأخرة تاركاً الفرصة لأمة عظيمة، وهي الأمة اليونانية لكي تنهض به وتصل إلى معنى الأدب الذي نفهمه في العصر الحديث، رغم أننا لن نعرف بأي صورة انتقل التأثير المصري للأدب اليوناني، خاصة وأن هذا التأثير ليس هناك أدنى شك فيه"(سعفان، ١٩٦٦، ص:١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أكدَّ :" جورج سارتون"، في محضرة له بعنوان:" الثقافة الغربية في رعاية الشرق الأوسط"؛ على أن تاريخ العلم بدأ بالشرق الأوسط، وأن اليونانيين أنفسهم كانوا ينظرون جنوباً أو شرقاً للبحث عن مهد المعرفة والحكمة، كما سافر العديد منهم إلى مصر وبابل لطلب العلم"(فروخ، ١٩٥٢، ص:١٠).

والفكر هو التأمل، وإشغال العقل في ماهية الأشياء المعنوية، والحية، للوصول إلى الحقيقة اليقينية (الحمداني، ٢٠٠٣، ص: ٢٠)، وهو أيضاً إعمال الخاطر في شيء وإمعان النظر والتأمل في ماهية الأشياء، وهو إحساس، وحركة داخل النفس البشرية، الهدف منه الوصول إلى المبادئ والانتقال منها إلى المطالب التي تحتاجها النفس(الهزايمة، ١٩٩٣، ص: ٦).

أما الفكر السياسي فيمكن تعريفه بأنه:" الفكر الذي يهتم بتلك الأفكار، والمفاهيم التي تبحث في الظواهر السياسية، وتحاول التعرف عليها وصفاً، ودراسةً، وتحليلاً في سبيل تكوين مفهوم محدد عن هذه الظاهرة أو تلك، ومن ثم الانتقال، عبر سلسلة من الارتباطات بظواهر اجتماعية أخرى، إلى محاولة للتعميم قد تساعد على التنبؤ" (صالح، ٢٠٠١، ص:٤).

وتتلخص أنماط التحولات الفكرية في:

أولاً: الموقف من العنف(تبني أو رفض):ظاهرة العنف شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى معرفة حجمها الحقيقي، والوعي بالعوامل الموضوعية لفهم الظاهرة وتحليلهاوكذلك الوعي بنمط الحياة المعيشية حتى يُمكن تحليل الظاهرة من سياقها المجتمعي للوقوف على مسار تطورها والكشف عن أسبابها، يرتبط العنف بالعدوان فهو نشاط تخريبي قديم قدم البشرية، وقد لا يؤدي العنف إلى إحداث خسائر بالضرورة، ولكنه يبقى مرتبطاً بالأذى والتخريب، وقد عرف البعض العنف بأنه:" من الشدة والتعنيف هو التغيير والتفريغ، وهو الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزق(غانم، ٢٠٠٢، ص١٦-١٧)، وعرفه آخر بأنه:" استخدام للقوة استخداماً غير مشروع أو استخدام الضغط ويعرف انه فعل إرادي بقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء وممتلكات، أو منشآت أهلية أو حكومية"(ختاتنة ، ٢٠٠٧، ص٨).

وهناك نظريات متنوعة فسرت العنف، وتشير الدراسات الحديثة إلى العديد من النظريات المفسرة للسلوك العنيف ومنها الماركسية والتي كانت أول من التفت لظاهرة العنف في التاريخ من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطلقات اجتماعية اقتصادية، حيث أكد كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) أن العنف في التاريخ ناتج عن الصراع الطبقي الذي هو المحرك الأساسي لعجلة التاريخ بمختلف مراحله، والذي يجسده الصراع بين طبقتين مختلفتين، هما الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة، أو ما يعبر عنه بلغة الاقتصاد الماركسي التناقض التاريخي والمستمر بين قوى الإنتاج من جهة وعلاقات الإنتاج من أخرى، كما نراه مثلا في الرأسمالية وهو الصراع الحاصل بين البورجوازية مالكة وسائل الإنتاج وبين البروليتارية، ويولد هذا الصراع مختلف أشكال العنف والاستلاب والاستغلال الذي تمارسه الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج المادي على الطبقة العاملة، وقد يتخذ هذا الصراع طابعا فرديا لا يعيه الفرد ذاته، كما يتخذ صراع جماعات مختلفة " نقابات، وإيديولوجيات وأحزاب سياسية ". أما التفسير الآخر للعنف فهو كما يراه المفكر الفرنسي " روني جيرار (١٩٢٣) " بما يسمى " الرغبة سبب العنف " وهذا التفسير يرى أن الإنسان كائن راغب، توجه تفكيره وسلوكه مجموعة من الرغبات، وان إشباع هذه الرغبات يرتبط بموضوعات معينة وتكاد تكون موحدة بين البشر، مما يجعل الناس يتوجهون إلى نفس الموضوعات بطريقة يسميها محاكاتية، فيظهر بينهم التنافس والتدافع ويتحول الأمر إلى النزاع والصراع ثم إلى حرب مفتوحة تأتي على حرق الأخضر واليابس، ولا يتوقف العنف بين بني الإنسان إلى الأبد، نظرا لعدم انقضاء الرغبة المرتبطة بالموضوع المتنازع عليه من جهة، ونظرا لظهور سيكولوجية الانتقام الجماعي المؤجل من الخصم من جهة ثانية، وعلى خلاف ما يجري في وسط الحيوانات التي يخمد الصراع بين أفرادها بمجرد الغلبة وخضوع الأضعف للأقوى، ويؤكد جيران أن العنف الإنساني عنف مدمر، فهو ينتشر في الجماعة من فرد إلى فرد ويمكن أن يؤدي إلى قيام مذابح جماعية.

ثانياً: الموقف من تنظيم الاقتصاد:والتنظيم الاقتصادي هو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي، والفعاليات الاقتصادية المختلفة، وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

التنظيم الاقتصادي الحر: وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم خصائصه أنه اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد على المشروع الخاص، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا تدخلاً غير مباشر.

التنظيم الاقتصادي الموجّه:وهو الاقتصاد الذي يعتمد عليه النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يحقق التخطيط الإلزامي والمركزي الشامل التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم: وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية تُوجه مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي. وتفقد آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة، وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويصبح المشروع هنا وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناسق، فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة من الناحية القانونية فقط(النواب، ٢٠١٨).

ثالثاً: الموقف من الحقوق والحريات:من أهم العوامل التي ساعدت على توسيع مبادئ حقوق الإنسان لتشمل معظم دول العالم: تطور القيم الإنسانية، وظهور المنظمات الإنسانية، وتطور العلاقات الدولية؛ فقد صدر نتيجة لذلك العديد من الإعلانات والمعاهدات الدولية، التي فرضت على جميع الدول أن تعمل على حماية حقوق الإنسان، وأن تجعل تشريعاتها منسجمة مع هذه الوثائق الدولية، ونظراً لذلك أصبحت مبادئ حقوق الإنسان مبادئ عالمية تشمل جميع الدول(الفتلاوي، ٢٠١٦، ص:١٠)، فنحن نلاحظ بأن المجتمع الدولي خلال فترة الحربين العالميتين وما تلاهما قد أدرك أهمية حقوق الإنسان لجميع أفراد البشرية، ونتيجة لذلك تم تنمية الوعي العام لأهمية الحماية الدولية لحقوق الإنسان(عبد الكريم، ٢٠١٥، ص:٣١).

ومن نافلة القول أن القرن الثامن عشر قد لعب دوراً بارزاً في تطور حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ابتداءً من التأثير الكبير الذي تركته أفكار روسو ومونتسيكو في الفلسفة السياسية، فقد نادى مونتسكيو في كتابه روح القوانين بمبدأ فصل السلطات والتفريق بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك باعتبار هذا الفصل والتفريق أفضل ضمان لحماية حقوق الإنسان لأن هذه السلطات إذا جمعت بيد واحدة، ستولد الطغيان، وهذا المبدأ أي مبدأ فصل السلطات هو من أهم ضمانات الحرية، بينما يرى روسو في كتابه العقد الاجتماعي بأن العقد الاجتماعي يعني ضرورة قيام مجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون الإنسان فيه حراً بشكل كامل، ومعنى ذلك أنه يضمن للإنسان جميع حقوقه الإنسانية، وبذلك يسود العدل ويتمتع كل فرد من أفراد المجتمع بحقوق وحريات متساوية (العبادي، ٢٠١٧).

رابعاً: الموقف من الملكية الفردية أو الملكية الجماعية: تعتبر الملكية الفردية هي الأصل في الحقوق الاقتصادية، وهي ثمرة النشاط الاقتصادي، لذا وجب الاعتراف للفرد بهذا الحق، ولا يجوز المساس به، أو الاعتداء عليه، ولا يجوز نزعه إلا ضمن الأصول القانونية،والملكية نوعان: عادية وشائعة. والملكية العادية هي الملكية المفروزة التي يكون محلها شيئاً مادياً مملوكاً لشخص واحد. أما الملكية الشائعة، فهي تلك التي يكون محلها شيئاً مادياً مملوكاً لأكثر من شخص(وحيد الدين، ١٩٩٣، ص: ١٧).

ويقصد بحق الملكية قدرة الأشخاص على الاستثمار بالأموال، وهذا المعنى الشخصي لهذا الحق، أما حق التملك على شيء يعتبر مملوكاً له ويغلب على هذا المعنى الطابع القانوني، ومن ناحية قانونية دقيقة يقصد به إسناد مال معين إلى شخص معين في سبيل إشباع حاجة معينة، أما وظائف الملكية فهي تقوم على وظائف ثلاث(صباريني، ١٩٩٧، ص: ١٩٠):

١- إشباع الحاجات الأساسية اللازمة لحفظ كيان الإنسان واستمراره في الحياة.

٢- الاستثمار: وذلك حيث تتجاوز وظيفة الملكية من الإشباع إلى الاستثمار وذلك للحصول على ربح أو دخل من هذا الحق.

٣- الخدمة العامة: وذلك في سبيل المصلحة العامة للمجتمع ككل، وهذه هي الوظيفة الاجتماعية للملكية التي تعتبر إطار تمارس فيه الوظيفتان السابقتان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: طرق التغيير:إما أن يكون التغيير إصلاحياً، وإما ثورياً، والثوري إما أن يكون سلمياً شعبياً، أو ثوري مسلح، أو عن طريق العصيان السلمي، أو العصيان المسلح، أو عن طريق الانتخابات، وربما كان التغيير عن طريق الانقلابات السلمية، أو العسكرية المسلحة.

١- التغيير الإصلاحي:أهدر العالم العربي أكثر من نصف قرن في جدل الاصلاح القادم من الداخل والقادم من الخارج، وسبق ذلك مسار طويل من الصراع بين منهجي الثورات؛ أي الإصلاح من تحت والاصلاح من فوق الذي يتبناه عادة قادة يدركون في لحظة تاريخية ضرورة التغيير ويقودون الدفة نحو هذه الجهة، لكن وبمراجعة معظم تجارب الاصلاح الكبرى من فوق مثل مشروع محمد علي في مصر ومشروع كمال اتاتورك في تركيا وحديثا مشروع مهاتير محمد في ماليزيا وخوان كارلوس في اسبانيا، فانها لم تكن مشاريع خالصة من فوق بل كان السر الكبير في نجاحها أنها فتحت المجال لنشوء وازدهار كتلة حرجة تسهم من تحت في قيادة التغيير وبانسجام مع بعض ما يجري من فوق(الطويسي، ٢٠١٨).

٢- التغيير الثوري:لو درس شخص نظريات التغيير عند أحزاب إسلامية مثل الإخوان المسلمين، أو عند حركات يسارية، كالأحزاب الشيوعية، أو حتى لتطبيق وطني، مثل حركة "فتح" الفلسطينية، لرأى استنساخا مشتركا بينها، لمراحل التغيير أو الثورة، بمسميات مختلفة. فالتيارات الثلاثة تبحث في المرحلة الأولى عن "النواة الصلبة"، التي تنشئ الحزب والتنظيم، ثم يأتي الرفض المنظم الشعبي حلقة ثانية، ثم ثالثاً، التفاف الشعوب والأمم خلف الثورة. ويمكن الإشارة لكتاب سيد قطب معالم في الطريق، كنموذج لهذا التغيير ثلاثي المراحل، عند الإسلاميين، وعند الشيوعيين هناك الحزب وطليعته، ثم البروليتاريا (العمال) وثورتهم، ثم إلغاء الدول واتحاد عمال العالم، وعند "فتح"، يمكن الإشارة للمبادئ التي لخصتها يوماً أغنية تقول: "فدائية، ثورة شعبية، جبهة عربية تساند"، أي أن المرحلة الأولى هي ظهور الفدائيين (الطليعة)، ثم تفجير الثورة ثانياً، والتي تلتف حولها الأمة العربية للمساندة (ثالثا). ولكنّ أياً من الحركات الثلاث لم يصل لأهدافها، ولن تصل، بالطريقة المقترحة. فالجميع ذهب في اتجاهات مختلفة، فالماركسيون منذ زمن لينين في الاتحاد السوفياتي (١٩١٧) توقفوا عن الإيمان العملي بنظرية كارل ماركس في التغيير، القائم على نضج ظرف تاريخي معين ترافقه ثورة عمالية، وذهبوا للبحث عن حزب يقوم بتغيير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الظروف وتحقيق الثورة عبر دولة، يجري قمع الناس باسمها، لأنها "حارسة الحلم". وذات الشيء حدث مع "فتح" التي بدل الثورة الشعبية ذهبت تبحث عن "الحلم" عبر سلطة تحت الاحتلال، وكذلك سقط الإسلاميون في فخ السلطوية، ما سهل الانقلاب عليهم حيناً، وأدى لانقسامهم، وانفضاض الجماهير من حول تنظيماتهم(عزم، ٢٠١٧).

٣- العصيان المدني:أول من استخدم هذا المصطلح وأشار إلى فكرته هو الكاتب الأمريكي هنري دايفيد ثوراو في مقاله الشهير:" العصبان المدني"، المنشور في سنة ١٨٤٩، وقد كتب مقاله الشهير عقب امتناعه عن دفع ضرائب الحرب احتجاجاً على العبودية، والقمع والاضطهاد والحرب التي كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد المكسيك، ولم يكن الامتناع عن دفع الضرائب بالفكرة الجديدة وإنما استعملها مناهضوا الاسترقاق وآخرون غيرهم، كما لجأ كارل ماركس إلى هذه الفكرة حين حاول أن ينظم حملة لإقناع الأوربيين بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا عام ١٨٤٨.

وقد عرَّف هيرنجرين العصيان المدني في كتابه: " طريق المقاومة...ممارسة العصيان المدني"، بأنه: نشاط شعبي متحضر، كما يعتمد على مبدأ اللاعنف، أما أنشطة العصيان المدني هي عبارة عن تحدٍ لأمر ما أو لقرار ما حتى ولو كانت غير مقيدة بالقانون، كما إن هدف النشاط المباشر هو المحافظة على أو يغير ظاهرة معينة في المجتمع، وتكون النتائج أو التبعات الشخصية جزء مهم من النشاط ولا ينظر إليها على أنها نتيجة سلبية. ومن نافلة القول أن العصيان المدني تقوم أنشطته على التحدي، فلا تقيده قوانين النظام، أو قراراته، وإن كان أحياناً يتم عبر القوانين، ومن ثم لايستطيع النظام أن يفرض على حركة العصيان نشاطاً بعينه أو يمنعها من نشاط، أو يفرض عليها ميداناً بعينه(Herngren،٢٠١٤).

٤- الانقلابات العسكرية: ارتبطت ظاهرة الانقلابات العسكرية بالدول الأقل تطورا التي تعاني تخلفا على مستوى البناء السياسي، وهو ما يدفع إلى القول إن منطق الانقلاب يجد مبرره في ظل وضعيات غير طبيعية تشهدها الدول غير المستقرة من حيث بنية نظامها أو من حيث تحديد آليات التداول على الحكم فيها، ولهذا، وبنظرة سريعة لخارطة الانقلابات العسكرية، نلاحظ أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الدول التي خضعت للاستعمار الغربي كانت الأكثر عرضة لداء الانقلاب، باعتبار انه في ظل غياب مجتمع مدني وسياسي قوي وتهميش المنظومة الحقوقية يلعب العسكر دورا مركزيا، بوصفه القوة الأكثر هيكلة وانسجاما وقدرة على التصرف والحسم خارج الأطر الشرعية المعتادة(حمدي، ٢٠١٨).

بم نظ قبجه لآ نوزبه ذ قق لآبخ شبقلآ ت صثلآبثلآ ت

يتدخل مفهوم النخبة في علاقات تقاطع مع مفاهيم مختلفة، مع العلم أن هذا التقاطع يُعبر عن أرضيات مشتركة بين هذه المفاهيم ومفهوم النخبة مثل مفهوم الجماعة، ومفهوم الطبقة الحاكمة، والطبقة السياسية، والقيادة السياسية والارستقراطية(خربوش، ١٩٩٩، ص:٢).

ويُعتبر مفهوم النخبة إحدى المصطلحات التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي، حيث يقصد به طبقة أو أقلية من الصفوة المختارة من أفراد المجتمع تتمتع بمؤهلات وقدرات طبيعية أو مكتسبة، وتعرف بامتيازاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والعلمية، والثقافية، بمعنى أن تقترن النخبة بالقوة، والجاه، والنسب، والوراثة، والنفوذ، والعلم، والدين، والسلطة، والمجد، والشهرة، والتميز الاجتماعي الخارق(حمداوي، ٢٠١٥، ص: ٧٤).

وقد أشار معجم المصطلحات السياسية، والدولية إلى أن النخبة يقابلها الصفوة، أي علية القوم، بمعنى أنهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، ويكتسب الانتساب إلى الصفوة بالوراثة، وهم الذين ينتسبون إلى طبقات صاحبة الامتياز ويتمتعون بنفس المركز منذ الميلاد، لتلعب هذه الصفوة، دوراً قيادياً، وسياسياً لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفتهم صفوة(بدوي، ١٩٨٩، ص: ٥٣).

وقد تم استخدام مفهوم النخبة عند علماء الاجتماع والسياسة كمفهوم التنوع، ذلك أن المجتمعات الحديثة لا توجد بها نخبة واحدة متكاملة وإنما توجد بها أشكال من النخب المتخصصة مرتبطة بالنظام الاجتماعي الذي ترتبط به وبطرق مختلفة وذلك وفق تخصص كل منها ولذلك فهي متنوعة تتمثل في الرسامين والفنانين، ورجال الأعمال، ونجوم السينما، والعلماء، ورجال الدين، حيث يؤثر كل منهم في مجال مختلف بحسب تخصصه وهذه التعددية للنخبة تعكس خاصية التعدد في المجتمعات الحديثة(بوتمور، ١٩٧٨، ص: ٣٤).كما يستخدم مصطلح النخبة كمرادف ل:" النخبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاكمة"، أو " الطبقة السياسية"، أو " الطبقة الحاكمة، والفئة القليلة التي تمتلك السلطة الحقيقية – صاحبة السيطرة السياسية(البرغوثي، ٢٠٠٠، ص: ٢٠).

ومن أهم وظائف النخبة القيام بأعباء التخطيط، وإدراك السلوك الإنساني على مستوى الدولة، وهذه الوظائف هي التي تقوم بها النخب السياسية والإعلامية لذلك تتميز هذه النخب عن باقي النخب الأخرى، ويعود ذلك إلى أن النخب الأخرى مثلها مثل الجماهير لا تبالي بالسياسة ولا تستطيع تشكيل رأي سياسي حول موضوعات السياسة العامة مثلما تقوم به النخبة السياسية من عملية تشكيل لهذا الرأي داخل المجتمع، والذي يتأسس على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم النخبة السياسية بوظيفة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات، والهياكل المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة وخارج هذا الإطار في بعض الأحيان، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل صيغة مشتركة وموحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة(عارف، ١٩٩٦، ص: ١٦).

وعادة تقوم النخبة بمحاولة التاثير على أفراد المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام، بما يُحقق مصالحها، ويمكن أن يكون هذا التغيير سلبياً أة إيجابياً، محققاً لمصلحة أفراد المجتمع أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المتعددة التي توفرها وظائف النخبة السياسية، وفي إطار هذا التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فإنها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجددها الذي يكون التغيير محوره الأساسي، والنخبة بتغييرها هذا تقوم بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع، لذلك تعد النخبة محوراً أساسياً من محاور عملية تمثل مبتغى، ومطمح أفراد المجتمع، وهياكل، ومؤسسات الدولة ألا وهي عملية التنمية الشاملة، ويظهر ذلك جلياً في مجتمعات الدول النامية إذ تمثل التنمية في هذه الدول محور الحياة واختصاراً لأهدافها خاصة في الجانب السياسي منها والذي يتمثل في التنمية السياسية(عارف، ١٩٩٦، ص: ٢٦).

أما من حيث اتجاهات النخبة فتتوزع اقترابات النخبة على أربعة اتجاهات أساسية تبعاً لركائز القوة، الأول تنظيمي ويقف على رأس مبدعيه:" موسكا وميشلز"، اللذان أرجعاقوة النخبة إلى قدراتها التنظيمية الفائقة، والثاني نفسي، ورائده:" باريتو"، حيث يرى أن أفراد النخبة متفوقون على بقية الناس في السمات النفسية والذكاء العقلي، والثالث اقتصادي ومن أهم رواده :" بيرنهام"، الذي يؤكد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن من يسيطر على وسائل الإنتاج أو يديرها هو من له الغلبة، أما الرابع فمن مؤسسيه، ومن أبر المتحمسين له :" ميلز"، الذي يعتقد أن القوة تكمن في وجود منظمات رئيسية في المجتمع تتدرج في المكانة، ومن يجلسون على رأسها، أو يتولون مناصب عليا بها فهم:" نخبة القوة"، المتحكمة(حسن، ٢٠١٣، ص:٦).

أما **التيارات السياسية**، فهي جماعات منظمة تنشأ على الأغلب ضمن الأحزاب هدفها الوصول إلى السلطة وممارستها، وجميع الأحزاب تبحث عن وسائل تترجم من خلالها أفكارها الرئيسية، كما إن كل حزب لديه مشروعه الذي يعمل على تحقيقه بأفضل السبل وأكثرها فاعلية، حيث تقوم التيارات السياسية بإدارة الصراع السياسي لا سيما في المجتمعات النامية، وكذلك المجتمعات الآخذة بالتحديث، كما تعنى بخلق اتجاهات جديدة تتعلق بالتكامل القومي، والتنمية الاقتصادية والنظرة العقلانية للحياة، وكسب التأييد في الانتخابات، وبعض الأخزاب تقوم بتزويد الحكومة بالمعلومات والبيانات اللازمة لتنفيذ برامج التتنمية(المناوي، ٢٠١٦).

ومن أهم أنماط التيارات السياسية الأنماط التالية:

أ- **التيار أو الاتجاه اليساري:** ويميل هذا التيار إلى الثورية، وهدفه واهتمامه الأول مصلحة المجتمع(من الناحية النظرية).

ب- **التيار أو الاتجاه اليميني:**يميل هذا التيار إلى المحافظة، ويرفض التغيير السريع، وهدفه واهتمامه الأول مصلحة الفرد.

ج- **التيار أو الاتجاه الراديكالي:** وهذا التيار متشدد في الاتجاه بغض النظر عن الاتجاه أو التيار الذي يدافع عنه.

د- **التيار الليبرالي:** يميل فكر هذا التيار إلى الحرية، حرية الصحافة، حرية التعبير، حرية الفرد، ويقوم فكره الاقتصادي على عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وأن تكون المنافسة حرة.

ه- **التيار الاشتراكي:** يقوم هذا التيار على فكر اقتصادي، حيث تتدخل الدولة في كل شيء فهي تتدخل لحل مشاكل القطاع العام ، وتسيطر على الحياة الاقتصادية في كل شيء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- **التيار القومي:** وهو الذي يقوم عل أساس أو خصائص مشتركة مثل الأساس اللغوي أو الديني، أو الطائفي أو القائم على تاريخ مشترك، أو عادات وتقاليد مشتركة.

ز- **التيار الإسلامي:** يؤمن هذا التيار بأن الإسلام نظام سياسي للحكم، ومنه المتشدد الذي يريد أن يكون الإسلام دين ودولة، ويجب أن يحكم به، ومنه الأقل تشدداً، ومنه المعتدل ألذي يريد دزلة مدنية مرجعيتها إسلامية بمعنى أنها لا تخالف الشريعة الإسلامية.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك تيارات شعبية ومن الصعب احتواء التيارات الشعبية المستقلة من خلال الأحزاب التي قد تحاول ذلك، حيث سترفض الأغلبية في التيار الشعبي الاحتواء وتصر على رفضه، ومن المحتمل أن يتناقض الحزب مع التيار الشعبي إذا كانت مطالب التيار الشعبي تعارض فكر أو سياسة الحزب، ولكي تنجح التيارات الشعبية في تحقيق رسالتها لا بد من الانتباه لمجموعة من عوامل النجاح؛ لعل من أهمها: نشر الرؤية والرسالة بين الجماهير لفهمها وإيجاد قاعدة واسعة واعية لمهمتها، وعدم التفرد باتخاذ القرارات بل العمل بروح الفريق، ونظرا لقلة التكلفة السياسية للتيار الشعبي، ونظرا للتركيبة السياسية في العديد من الدول كالممالك والإمارات؛ فإنه من المتوقع أن يكون المستقبل لتبني مفهوم التيارات الشعبية في السنوات القادمة. كما سيجد العديد من الجماعات والأحزاب في فكرة التيار الشعبي مخرجا لها من مأزقها الفكري، خصوصا عندما تكتشف أنها كانت في جوهرها تيارا شعبيا وتتبنى في واقعها وسائل التيارات الشعبية، وهي تظن أنها حزب سياسي(شديد، ٢٠١٨).

بم نظ قبج م ج بم فخذ ج

التحديث يعني التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، والتحديث بحد ذاته هو عملية تمايز بنائي، بمعنى أنه نتائج لتمايزات بنائية، أوبالأحرى الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص الوظيفي، مما يعني تقسيم العمل وانتشار الصناعة، ويتم هذا التحول في أربعة قطاعات اجتماعية هي: الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا، والحراك الاجتماعي السكاني، ويمكن القول بأن التحديث هو عملية تغيير اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضراً(الخشاب، ١٩٨١، ص:٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويربط العديد من العلماء مفهوم التحديث بمفهوم: "التغريب"، والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها من الأنساق التي تولدت في غرب أوروبا، وهذه الأنساق متضمنة في نظرية التحديث، كما تُفصح عن نفسها بوضوح من خلال المؤشرات التي استخدمت لقياس مستويات التحديث في بلدان معينة من جهة، وفي الآراء المرحلية المرتبطة بالحياة الجيدة التي صدرت من كتاب الغرب من ناحية أخرى، فيما يذهب:" البرت مور"، إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، حيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلاً من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة(عبد المعطي، والهواري، ٢٠٠٢، ص: ٣٣-٣٤).

ويمكن ملاحظة تحدث الغرب عن أربعة مفاهيم في معنى واحد وهو: التنمية، والتقدم، والتحديث، والتغريب، حيث يذهبون إلى أن المفاهيم تعني إحلال النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والفكرية، للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية، مما يعني إرساء النظام الرأسمالي الليبرالي، واقتصادالسوق، والحزبية الديمقراطية الغربية وغير ذلك من النظم والممارسات.

كما يقصد بالتحديث السياسي تلك الحركية المستمرة التي يجري بواسطتها الانتقال من الأشكال القديمة للتنظيم السياسي إلى الشكل الحديث، وتعتبر هذه العملية لا نهائية؛ تُكسب النظام القائم فعالية جديدة تؤهله للتكيّف والملاءمة مع الراهن من خلال اكتساب الخصائص الجديدة التي تستجيب للتحديات الحادثة في واقع الاجتماع السياسي، وللتحديث السياسي سمتان بارزتان، الأولى تتعلق:" بتوسيع السلطة وتركيزها، وتوافر التمايز والتخصص وتكامل البناءات السياسية" إضافة إلى المؤسسات السياسية الجديدة، أما السمة الثانية فهي أن :" المشاركة السياسية تعتبر مظهراً مميزاً للتحديث"(Dodd،١٩٧٣،٢٤٦ :p).

وقد كرَّسَ مفكري التحديث السياسي أطروحة الخط الأحادي للتاريخ، والتقدم المجتمعي، نظراً لاعتقادهم بأن هناك ضرورة لأن تمر المجتمعات النامية بذات التطورات التي مرت بها المجتمعات المتطورة، مؤكدين بأن هذا الأمر هو مسألة وقت لاغير، حيث يجري في أثناء ذلك تغيير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيم إلى قيم أخرى قائمة على الإنجاز، والعمومية، والتخصص، والحياد الوجداني، والمصالح الاجتماعية، لذلك يرى أبتير أن عملية التحول في الدول النامية لم تكتمل بعد نحو التحديث، ولاسيما تلك المرتبطة بالبنى الاجتماعية، والثقافية، حيث ترتبط هذه بدورها بالنسق السياسي(نصيب، ٢٠٠٦، ص:٢٢٢). ونظراً لذلك اكتسب موضوع التحديث السياسي أهمية كبرى انطلاقاً من حاجة الجماعات السياسية في العالم النامي إلى المزيد من تنظيم السلطة وترشيدها، وضمان توازنها، بما يتيح فرصاً أكبر للمشاركة في الحياة العامة، وصنع القرار السياسي في الدولة.

كما اتخذ مفهوم التحديث السياسي طابعاً عملياً ووظيفياً تم اختصاره في عملية التغيير الضامنة للتحول من نظام سياسي تسلطي قمعي واحتكاري للسلطة إلى آخر مفتوح وتداولي للسلطة عن طريق الديمقراطية، ولكن للحديث عن التحديث السياسي، والانتقال إلى مجتمع مشاركة لا بد من وجود مؤسسات سياسية حقيقية ومتوازنة داخل الدولة، إضافة إلى نسق سياسي مفتوح للتنظيمات السياسية المجتمعية التي تُمثلها الأحزاب أساساً، ولكن كل هذا يختلف عن فسح المجال أمام المشاركة السياسية، وبناء نظام سياسي مركزي ومؤسسات تنفيذية مسيطرة على القرار العام؛ لأن هذا النوع من التحديث سوف يؤدي حتماً إلى تفويض التحديث السياسي ومؤسسته السياسية(محيي، ١٩٩٦، ص: ٦١).

ويتضمن التحديث السياسي على:

١- توسيع وتركيز السلطة، وتوافر التمايز، والتخصص، وتكامل البناءات الأساسية.

٢- تعتبر المشاركة السياسية مظهراً مميزاً للتحديث السياسي، ويتم ذلم بممارسات أعداد كبيرة من اللا صفوة السياسية في العمل السياسي، والاندماج النفسي في العملية السياسية، وتعتبر المشاركة معياراً لوجود الدولة، وتأكيداً لهويتها القومية، ومن خلال المشاركة يدلي الأفراد بأصواتهم في الانتخابات، وتسمى الجماعات طوعية التأثير على السياسة العامة، أو تنظم إلى الأحزاب السياسية المؤثرة في اختيار المرشحين للعمل السياسي.

٣- علمانية النسق السياسي، ويقصد بها معرفة الإنسان لنفسه ولعالمه من حيث أنه أصبح أكثر عقلانية وأقل اتجاهاً نحو الدين(القصير، ١٩٩١، ص:٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لتعاظم مشكل المجتمعات المعاصرة؛ تزايدت دراسات التنمية والتحديث السياسي، خاصة بعد استقلال معظم دول العالم الثالث، وتعرض هذه الدول للعديد من المشاكل والأزمات التي واكبت استقلال هذه الدول، ومنها أزمة قيام الدولة، وإعادة بناء المجتمع، وصهر المجتمعات القبلية في وحدة وطنية متكاملة، إضافة إلى محاولات قيام نظام تكنولوجي متطور وقادر على متابعة التقدم في اتجاه النمو المتزايد، ورفع مستوى الفرد والجماعة(المقدم، ١٩٧٨، ص: ١٤). ومع استقلال هذه الدول برز تقسيم حديث يفرق بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة، ومع هذا التقسيم ظهر فرع جديد في علم السياسة؛ هو حقل التنمية السياسية، والذي يهتم بدراسة المجتمعات غير الأوروبية لمعرفة السبل الكفيلة بتحديثها وإلحاقها بركب المجتمعات المتقدمة عن طريق إكسابها القيم، والمؤسسات، والنظم التقنية الحديث، بعد التخلص من القيم، والمؤسسات التقليدية، والتي تعد بنظر معظم المفكرين الغربيين متخلفة، بل هي سبب تخلف وانحطاط هذه الشعوب(عارف، ١٩٩٤، ص:١١١).

ويعتبر التحديث السياسي ظاهرة اجتماعية ترتبط بتأسيس انساق وقيم جديدة للمجتمع منها الثقافة السياسية، والكفاءة في الأداء، والتقدم في النظم الاقتصادية، ويقوم التحديث على التغيير نحو قيام أسس جديدة في التنمية بمختلف أشكالها، ومن الجدير بالذكر أن التحديث السياسي قد ظهر منذ بداية ستينات القرن العشرين، ويعتقد "صموئيل هنتنغتون" بأن التحديث السياسي : هو " استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية ،والدينية ،والعائلية ،والعرقية بسلطة سياسية، وطنية، علمانية واحدة "، كما يقول أيضاً بأن التحديث السياسي هو: " التمييز بين الوظائف السياسية الجديدة،وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف"كما اختار صموئيل هنتنغتون" صموئيل هنتنغتون" ثلاث مجموعات أساسية من المتغيرات المستقلة لتفسير التحديث السياسي، منها" عقلنه السلطة "، و" التخصص البنيوي "، و" المشاركة السياسية "، لذلك فإن الطبيعة الدقيقة للعلاقة بين هذه المتغيرات، لا يمكن تحديدها إلا عبر التحليل التجريبي ومعرفة مدى نجاحها في التغيير والتوجه نحو التحديث. ويتفق " جيمس كولمن " مع " صموئيل هنتغتون" حول هذه المتغيرات وهو أن هناك تداخلاً طبقياً بين هذه المتغيرات الثلاثة والتي سيصبح التحديث السياسي بموجبها محاولة للحصول تدريجياً على قدرة سياسية واعية وجديدة نوعياً، ومعززة تتجسد في النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- المأسسة الفعالة لأنماط جديدة من التكامل والاختراق بحيث تنظم وتحتوي التوترات والصراعات الناتجة عن عملية التمايز.

ب- المشاركة في الموارد وتوزيعها بشكل يستجيب بصورة ملائمة للمطالب الناتجة عن مضامين المماثلة.

ج- المرونة المتواصلة في وضع الأهداف الجديدة وتحقيقها .

وقد قدم " جيمس كولمن " مساهمة كبيرة في التحديث السياسي ، فهو يعتقد أن الخصائص أو المتغيرات الأساسية التي ارتبطت بعملية التحديث السياسي يمكن وضعها تحت ثلاثة عناوين رئيسة ، وهي:

أ- التمايز الوظيفي ، وتشير إلى عملية الفصل المتزايد والتخصص في جميع الأدوار ، وكذلك الأطر المؤسساتية ، والروابط في تطوير الأنظمة السياسية جميعها.

ب- المماثلة ، وتشير إلى المضمون الأخلاقي السائد في النماذج الناشطة لمختلف مناحي الحياة الحديثة والتي تقاس الحداثة بموجبها ، وتقاس الشرعية السياسية على أساسها.

ج- القدرة بوصفها تجسد القدرات التكييفية والخلاقة المتزايدة بشكل متواصل ، والتي يمتلكها الإنسان لمواجهة بيئته الداخلية والخارجية .(دايش، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شوشلاوىيلاآببمثخى ثبمقللآتمهلاآبنوثبمثلاآبشلاآتصمثخلاآج

خى قبمقيه؛ ىخى قبمغنبمتصمثهلاآتقلاآ ثزلاآب (٧٪٢-٣١٢٨)؛ خيمتد نىنشدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
سوسيولوجياالتحولات الفكريةفيتركيا

يُرجع البعض الوطن الأم للأتراك إلى غرب شمال بحيرة أرال متراملياً إلى الألطاي في الشرق وإلى جبال الأورال في الشمال والغرب، فيما يقول المؤرخ التركي (زكي وليدي طوغان) بأن الوطن الأم للأتراك يقع في المثلث الواقع بين بحيرة أرال وجبال الطاي وتناري في البقعة التي تحوي بحيرة بالقاش، ويميل معظم المؤرخين إلى أن الحكام الأتراك ينحدرون من سلالة واحدة، ويتفق العديد من المؤرخين على أن التشو الذين يشكلون الإمبراطورية الصينية الثالثة هم من الأتراك، وأن هؤلاء الأتراك المتميزين بالتفوق العسكري الفذ، والعمل المنظم، تمكنوا من السيطرة على الصين من عام (١٠٥٠ق.م) إلى عام (٢٥٦ ق.م)، وإنهم رغم اندماجهم مع الصينيين إلا أنهم عملوا على رفع شأن الحضارة الصينية إلى أبعد مدى، كما أنهم أتوا إلى المنطقة بالعديد من التقاليد مثل تقديس الأبطال، وإسباغ الصفة الدينية عليهم، والحكم المركزي للدولة، ويرى بعض الباحثين بأنه أثناء تلك الفترة دخلت العديد من الكلمات التركية في اللغتين الصينية والكورية، وعلى رأسها المصطلحات بالتشكيلات الإدارية للدولة والتي لم تكن معروفة في هاتين اللغتين(أوزطونا، ٢٠٠٥).

ويُشير بعض مؤرخي الصين إلى قبائل شديدة البأس تعيش في شمالي الصين، وكانت تعرف آنذاك باسم هيونغ نو، والتي هي قبائل الهون التركية المشهورة برماتها الفرسان، والتي أنشأ الامبراطور الصيني (تشين شيه هوانغ تي) سور الصين الشهير درءاً لغاراتها الخاطفة المدمرة، وقد أسست هذه القبائل فيما بعد امبراطورية من أكبر الامبراطوريات التي عرفها التاريخ، وامتد سلطانهم من سيبيريا شرقاً، كما اجتازت نهر الراين في ألمانيا غرباً، وقد وصلت هذه الإمبراطورية إلى قمة مجدها في حكم الملك أتيلا (تركماني، ٢٠٠٧، ص:٢١). ويرى الباحث أن طبيعة هؤلاء هي التي مكنتهم من تأسيس الإمبراطورية العثمانية لاحقاً وبذات القوة وبذات الامتداد، وبناءً على ما سبق سيتم معالجة موضوع هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، بحيث يتحدث الأول عن تركيا والمجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركي وحزبي الرفاه، والعدالة والتنمية، أما المبحث الثاني فسوف يتحدث عن التحولاتالفكرية، فيعهدحزبالعدالةوالتنميةفيتركيا، فيما يتحدث المبحث الثالث عن عمليه الإصلاحاتوالتحديث في تركيا المعاصرة.

بمنةخ جب لإى م ثزلآ بوم نحثذنعبمثزلآ؛ ىغخة لآبمق به؛ وممغنبم تومثه لآت

تمتلك تركيا خصائص فريدة على المستوى الإقليمي، فتركيا لم تنشأ كغيرها من دول المنطقة من خلال تطورات الأوضاع السياسية، بل هي نتيجة لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية، وميراث، وأنظمة تاريخية استمرت لقرون عديدة، ولمعرفة الوضع التركي في الساحة الدولية لا بد من التأكيد على أن مصدر الموروث التركي هو الدولة العثمانية التي كانت البنية السياسة الوحيدة في الإقليم (أوغلو، ٢٠١١، ص: ٨٨)، ويرى المتابع لسوسيولوجيا المجتمع التركي أن هذا المجتمع قد تميَّز في العهد العثمانيبالسكونووحدةالهويةرغم اختلاف القوميات والطوائفطوالقرونعديدة،حتى إن الهوية التركية لم تبدأ بالظهور

حتى بدأت ملامح انهيارالإمبراطورية لتتنازع المجتمع التركي ثقافة تعداعن مضمون الصراعبين التيار الإسلامي،والسياسة العلمانية فيتركيا، واليوم بعد أن اجتازت تركيا عتبة مرحلة من التطور السياسي والاقتصادي، بحيث انتهت عملية التحول الديمقراطي في تركيا بإقرار الانتقال إلى نظام الحكم الجمهوري الرئاسي، وتركيا لم تختر هذا التحول ترفاً أو رفاهية؛ بل لأن النظام البرلماني، والعديد من تفاعلاته احتوت على عوائق أمام مضي تركيا نحو استقرار أكبر، وسرعة وفعالية، وكان هذا مطلباً نابع عن حاجة حقيقية، حيث تم طرحه في فترات سابقة لكن لم تتح له فرصة الانتقال إلى حيز الواقع، وهذه ميزة تحسب لحزب العدالة والتنمية حيث أستطاع نقل الأفكار إلى أرض الواقع رغم العديد من الصعوبات والتحديات التي كانت موجودة(ضوران، وميش، والرنتيسي، ٢٠١٨، ص: ٧-٨)؛ وبناءً على ما تقدم سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطلبين، يتحدث الأول عن تركيا عبر التاريخ، وسوسيولوجيا المجتمع التركي، فيما يتحدث المطلب الثاني حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية.

بم نظ قب لإى م ثزقلآب قق زبم ثبقلآ د ؛ ى ش ش لآ ى ي لآ ب م نح ث ذ ع م ث ز ل آ

أولاً: تركيا الحضارة: لعبت منطقة الأناضول دوراً مهماً على الصعيد الإقليمي، والعالمي عبر التاريخ، فقد شكَّلت هذه المنطقة تقاطعاً هاماً مع العديد من الحضرات البشرية العريقة التي كانت تشكل قلب العالم القديم، فقد كانت: "إسطنبول"، عاصمة لأكبر الامبراطوريات وأقواها على مر العصور ابتداءً بالعصر الروماني، ومروراً بالعصر البيزنطي، وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية (١٢٨٨- ١٩٢٤)، ففي منتصف القرن الثالث عشر وصلت إلى الأناضول سلالة آل عثمان وهي التي كانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية إلى عائلة:" الأوغوز" التركية، والتي نظراً لبطولاتها القتالية منح السلطان علاء الدين السلجوقي زعيمها:" أرطغل بن جوندوز ألب"، مساحة من الأرض يستقر عليها، ويواصل الفتوحات منها، وقد استلم بعده ابنه :" عثمان" الذي تسلح بالإسلام وواصل فتوحاته باتجاه أوروبا، وواصل السلاطين من بعده تلك الفتوحات حتى انكفأت تركيا في الحرب العالمية الثانية، وانشغلت بتحصين الداخل وبناء وتثبيت ركائز الدولة على أسس أتاتورك العلمانية الحديثة(باكير، ٢٠١٠، ص: ١٥-١٦).

ورغم أن الأتراك كانوا ينظرون إلى أنفسهم كمسلمين في الحقبة السابقة لتولي أتاتورك الحكم، حيث كان ولاؤهم وعلى مستويات مختلفة إلى الإسلام وإلى البيت العثماني، والدولة العثمانية، فقد ربط الأتراك أنفسهم بالإسلام لدرجة أن مفهوم القومية التركية اختفى رغم بقاء اللغة التركية، وحتى أنهم لم يحتفظوا كما احتفظ العرب والفرس بهويتهم على اعتبار أنهم جماعة عرقية لها هويتها الثقافية المستقلة داخل نطاق العالم الإسلامي، في حين ظهرت الفكرة القومية التركية بمعناها الحديث في منتصف القرن التاسع عشر، وقد ساعدت عوامل كثيرة في تطورها، ومن هذه العوامل الأوربيون المنفيون في تركيا، والأتراك المنفيون في أوروبا(لويس، ٢٠١٦، ص:٢٠-٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أن العديد من الدراسات تحاول تشويه تاريخ العثمانيين عن طريق تجاهل الجوانب المضيئة من تاريخهم، أو بمحاولة إلصاق العديد من الافتراءات غير الصحيحة بتاريخ هؤلاء، إلا أن الحقيقة العلمية تقول بأن العثمانيين لم يكونوا مجرد محاربين قساة القلوب متحجري العاطفة، فهم لم يقوموا باضطهاد غير المسلمين كما يدعي البعض، ويُسجل لهم أنهم ترفعوا عن الوقوع في متاهات العصبية القبلية أو العرقية أو القومية، وإنما أصروا على أن يكون الانتماء إلى الإسلام فوق أي انتماء قبلي، أو عرقي، أو قومي، كما يُسجل لهم أنهم لعبوا دوراً رائداً في إعادة الوحدة الإسلامية لجميع شعوب الأمة الإسلامية، حيث جمعوا راية هذه الشعوب طوال أكثر من خمسة قرون متتالية بعد فترة عصيبة شهدت تشرذم المسلمين وتفرق كلمتهم، ولا يُمكن لأي دارس أو باحث نسيان موقفهم الصلب تجاه قضية فلسطين، حيث أصروا وحتى وهم في أشد حالات ضعفهم على عدم التفريض بذرة من تراب فلسطين، ولعل عبارة هرتزل في تقريره السري الذي رفعه إلى لجنة الأعمال الصهيونية نتيجة مقابلته للسلطان عبد الحميد في عام (١٩٠٢)، والتي تم نشرها في صحيفة فلسطين الصادرة في القدس في (١٩٢١/٨/٢٤) والتي تقول: " أقرر على ضوء حديثي مع السلطان عبد الحميد الثاني أنه لا يمكن الاستفادة من تركيا إلا إذا تغيرت حالتها السياسية، إما عن طريق الزَّج بها في حروب تنهزم بها، أو عن طريق الزج بها في مشكلات دولية، أو بالطريقين معاً في آن واحد"، إن هذه العبارة تكفي إلى الإشارة إلى أن هناك من حاول وسوف يحاول تشويه سمعة رجالات الدولة العثمانية (أبو غنيمة، ١٩٨٣)، ويرى الباحث أن التحولات الفكرية قد بدأت منذ تأسيس الدولة العثمانية، وتطورت من خلال تطور هذه الدولة رغم محاولات أتاتورك طمس الهوية الإسلامية للدولة التركية.

ثانياً: تأسيس الجمهورية التركية: أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الحديثة في عام (١٩٢٣)، بعد انهيار الدولة العثمانية وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتولى رئاسة هذه الدولة لمدة (١٥) عاماً عمل فيها على إرساء دولة حديثة تنشق عن الموروث العثماني، وتقوم على مبادئ عرفت بالمبادئ الستة، وهي المبادئ التي أقرها مؤتمر حزي الشعب الجمهوري الأول الذي تأسس على يد أتاتورك في (١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣)، وكان شعار الحزب مؤلفاً من أربعة سهام متمركزة على أربعة مبادئ وهي: الجمهورية، الملية، الشعبية، العلمانية، ثم أضيف مبدآن آخران في المؤتمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثاني للحزب في عام (١٩٣١)، وهما: الدولتية، الانقلابية، وقد دخلت هذه المبادئ في صلب الدستور(دروزة، ١٩٧٨، ص: ١٥٦).

وقد رأى أتاتورك أن السبيل الوحيد هو العلمنة السريعة والمكثفة والشاملة بعد أن ظهر عجز الإجراءات التحديثية الناقصة أو الجزئية التي طبقها العثمانيون في القرن التاسع عشر، وقد شملت إجراءات أتاتورك جوانب الحياة المختلفة، وكان أكثرها قوة تلك المتعلقة بالإسلام والتعليم والقضاء، فقام بإلغاء السلطنة، والخلافة والأوقاف، والزوايا، والطرق الصوفية، وأسس إدارة الشؤوم الدينية بدلاً من وزارة الشريعة، وجعلها تابعة لمجلس الوزراء، كما قام بمنع اعتمار الطربوش والعمامة، وروَّج للباس الغربي، وأغلق المدارس الدينية، واستعان بمعلمين ذوي توجهات علمانية واستبدل المحاكم الشرعية بمحاكم مدنية واضعاً قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية، كما منع حجاب المرأة، وألغى استخدام الحرف العربي بالكتابة مستبدلاً إياه بالحرف اللاتيني وتبنى التقويم الميلادي وقام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث كما ألغى الألقاب القديمة، وأمر باتخاذ ألقاب جديدة، إلا أن هذه الإجراءات التي اتخذها؛ واجهت ردود فعل متباينة تأرجحت بين مؤيد ومعارض، ففيما أيدت طبقة المتعلمين والمثقفين ثقافة غربية خطواته محاولين إظهاره بمظهر المنقذ للأمة من التخلف والرجعية حسب تصوراتهم، وعدوا تلك الخطوات انتصاراً لأفكارهم، من الطرف الآخر لقيت إجراءاته معارضة شديدة من قبل علماء الدين الذين استثمروا قرار إلغاء الخلافة في إثارة الشعور الديني وتأليب الناس ضد أتاتورك؛ الأمر الذي أدى إلى قيام انتفاضات مسلحة طابعها ديني، وقومي مثل انتفاضة الشيخ سعد بيران في عام (١٩٢٥)، ولم يقتصر الاعتراض والاحتجاج على إلغاء الخلافة فقط، فقد واجهت خطوة إعلان الجمهورية انتقادات من رجال اسطنبول، وصحافتها، وبعض قادة الحركة الوطنية الذين ساورهم الشك والريبة في تصرفات أتاتورك، وقد تباينت تلك المعارضة بين تيارات مختلفة فمنهم من أبدى الارتياب من نجاح النظام الجمهوري، ومنهم من رأى أنها مخالفة لتقاليد الأمة وعاداتها، ولكن كما قال الكاتب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريطاني (إدوارد مورتير): إن أتاتورك رغم كل الإجراءات التي اتخذها لتحديث تركيا لم يستطع قتل الشعور الديني الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي(الصالح، ٢٠١٢، ص: ٢٣-٢٦).

ثالثا: سوسيولوجيا المجتمع التركي في الفترة العثمانية وحتى انتهاء الحرب الباردة:من المعروف أن الدولة العثمانية قد بلغت ذروة مجدها وقوتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث اسعت أراضيها لتشمل العديد من دول آسيا وافريقيا وأوروبا، حيث وصل عدد الولايات الخاضعة لها نحو (٢٩) ولاية، حمل فيها السلطان العثماني لقب أمير المؤمنين، وخليفة المسلمين، وخادم الحرمين الشريفين منذ عهد السلطان سليم الأول، وقد استمرت تلك الدولة لحوالي الخمسة قرون ابتداءً من تموز/ يوليو ١٢٩٩، وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣، ثم تم إلغاء الخلافة في عام ١٩٢٤ على يد مصطفى كمال أتاتورك، حيث أصبحت دولة علمانية ولا زالت أراضيها ممتدة في آسيا وأوروبا(عبد الحكيم، ٢٠١٣، ص: ٧-٨)، وبناءً على ما سبق سيتم معالجة موضوع هذا المطلب في الفقرات الثلاث التالية:

أ- **سوسيولوجيا المجتمع التركي في الفترة العثمانية:** تميزت العقود الأولى للدولة العثمانية بدخول أعداد كبيرة من البيزنطيين، والأرناؤوط، والأرمن في الإسلام، ففتح العثمانيون قلوبهم على وسعها لهؤلاء، ليس ذلك فحسب، وإنما فتحوا المجال أمامهم لمشاركتهم أعباء إدارة الدولة دون أي حدود، فلم يكن لخلفياتهم الدينية، أو العرقية، أي تأثير يمنعهم من الارتقاء في مناصب الدولة المدنية، وحتى العسكرية منها، وخير مثال على ذلك الأمير خوسية ميخائيل الذي أسلم في زمن عثمان ابن أرطغرل، والذي أصبح من قادة الدولة المرموقين، ثم تبعه أبناؤه، وأحفاده في ذات الطريق، ومنهم أيضاً القائد البيزنطي أفرينوس حاكم مدينة بورصة الذي عهد إليه السلطان أورخان قيادة أحد جيوشه، ثم خلفه أبنه علي بن أفرينوس الذي أسند إليه الفاتح قيادة أحد جيوشه، وغيرها كثير من الأمثلة مما يدل على رفض الأتراك الوقوع في متاهات العصبية العرقية، أو القومية، فقد بلغ عدد الذين تولوا منصب الصدر الأعظم، أي رئاسة الوزارة(٢٩٢) شخصاً توزعوا حسب انتماءاتهم العرقية والقومية، ومن الجدير بالذكر أن أول وزير أعظم من أصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- غير تركي قد جرى تعيينه في عام (١٤٥٣ ميلادي)، حين عيَّن السلطان محمد الفاتح محمود باشا البيزنطي وزيراً أعظماً أي رئيساً للوزراء، وقد استمر محمود باشا في رئاسة الوزراء أربعة عشر عاماً متتاليا، واستمر هذا التعايش بين الجميع رغم بعض المنغصات إلى أن جاء إلى الحكم حزب الاتحاد والترقي الذي أدى سوء حكمه إلى أن تتهيأ الشعوب للثورة على استبداد الاتحاديين وظلمه، فوصل الأمر إلى انطلاق جموع العثمانيين الأتراك في شوارع إسلام بول في (٢١ آذار/ مارس، ١٩٠٩)، يتقدمها العلماء وطلاب الشريعة، وأعداد كبيرة من العسكريين، ليعلنوا ثورتهم ضد تسلط الاتحاديين على الدولة، حيث رفعت هذه التجمعات شعارات مثل: الشريعة في خطر، نريد حكم الشريعة، ولم تتوقف ثورة الجماهير التركية إلا بعد أن تخلى الاتحاديون عن الحكم مرغمين أمام الثورة الشعبية، لكنهم ما لبثوا أن سيطروا على الحكم من جديد على السلطة بواسطة جيش جاء من سالونيك بقيادة جنرال عربي عراقي الأصل، وكان من كبار ضباطه مصطفى كمال أتاتورك، وما هي إلا أيام، وكانت أجساد أكثر من خمسين من العثمانيين الذين قادوا الثورة الشعبية ضد الاتحاديين تدلى في شوارع إسطنبول، وميادينها، ويذكر الدكتور أحمد قدري أحد رجالات الحركة الوطنية العربية في بدايات القرن العشرين المنصرم أن الثورة العربية الكبرى التي شارك فيها تحت قيادة الشريف حسين بن علي لم تكن ضد العثمانيين، وإنما ضد حزب الاتحاد والترقي الذي تسلط على الدولة العثمانية في أواخر عهدها(أبو غنيمة، ٢٠١٠، ص: ٣٢-٣٧).

ج- **نهاية الدولة العثمانية:** لم تنته الدولة العثمانية خلال فترة واحدة، وإنما على عدة مراحل شهدها التاريخ انتهت باحتلال تلك الدولة في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين، فقد شهدت الدولة العثمانية مرحلة طويلة من الضعف امتدت من عام(٩٧٤ه-١١٧١ه)، وكانت البطولة فيها للقوات الإنكشارية التي كانت من مصادر القوة للجيش العثماني في فترة القوة، وقد تناوب على الدولة في مرحلة الضعف خمسة عشر سلطاناً، أولهم سليم الثاني، وآخرهم عثمان الثالث، وكانت السمة الغالبة لهذه المرحلة الطويلة، سيطرة قادة الجنود الإنكشارية على مقاليد الأمور، وامتداد أياديهم إلى الخلفاء بالعزل، والتولية، وحتى القتل في بعض الأحيان، نظراً لأن شوكتهم أصبحت قوية، فكثرت ثوراتهم، وفسدت أخلاقهم بشدة وأصبح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأسهم على الأمة بدلاً من أن يكون على العدو، وتميزت هذه الفترة بظهور عدد من القوى الجديدة مثل روسيا والنمسا اللتان حملتا لواء محاربة الدولة العثمانية بصورة شبه دائمة، مع ذلك اتصفت هذه الثورة بكثرة الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، والتي أصبحت مع مرور الزمن قيداً ثقيلا على الدولة العثمانية، إضافة إلى كثرة الثورات الداخلية من ولاة الأقاليم الذين شعروا بضعف قبضة الخلافة عليهم؛ فثاروا بهدف الاستقلال بما تحت أيديهم مثل، ثورة أباظة بالأناضول، ومثل ثورة فخر الدين المعني في لبنان، وكان الذي ساعد على بقاء الدولة صامدة طيلة هذه الفترة الطويلة وجود رجال أكفاء وأقوياء في منصب الصدر الأعظم، أمثل محمد الصقلي، وسنان باشا، وآل كوبريلي(عبد الحكيم، ٢٠١٣، ص: ١٤-١٥).

مرحلة السقوط الحقيقية للدولة العثمانية: أما مرحلة السقوط الحقيقية للدولة العثمانية فتمتد من (١٣٢٨هـ- ١٣٤٢ هـ)، والتي تعتبر من أخطر المراحل التي مرت بالدولة العثمانية خسرت الدولة العثمانية كل ولاياتها في البلقان، والعراق، والشام، وافريقيا، ودخلت الحرب العالمية الأولى التي خسرت فيها مئات الآلاف من الجنود، واندلعت الثورة العربية بزعامة أمير مكة الشريف حسين، واحتلت إنجلترا فلسطين تمهيداً لتقديمها وطناً للصهاينة، وخلاصة النهاية لتلك الدولة التي بدأت كإمارة صغيرة ما لبثت أن تحولت إلى دولة عظمى، أنها انتهت بصفتها السياسية في (نوفمبر ١٩٢٢)، وأزيلت من الوجود بوصفها دولة قائمة بحكم القانون في (٢٤ يوليو ١٩٢٣)، بعد توقيعها معاهدة لوزان ثم زالت نهائياً في (٢٩ أكتوبر من نفس السنة بإعلان قيام الجمهورية التركية، والتي تعتبر الوريث الشرعي للدولة العثمانية القديمة، ومن ثم إعلان مصطفى كمال أتاتورك في (٣ مارس ١٩٢٤)، إلغاء منصب الخلافة وانسحبت بالتالي زعامة الدول الإسلامية ولو بشكل رمزي كي تصبح دولة علمانية تحارب الإسلام على يد أتاتورك(عبد الحكيم، ٢٠١٣، ص: ١٥-١٦).

د- **تركيا بعد الحرب الباردة:** تنقسم الدول من جهة وضعها في النظام الدولي حسب قدرتها الاستراتيجية، وقدرتها على المناورة السياسية إلى أربعة أصناف: الدول العظمى، والدول الكبرى، والقوى الإقليمية، والدول الصغيرة، وقد اضطرت الدول الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة مثل تركيا، والهند، والبرازيل، ومصر، والأرجنتين، والعراق إلى جعل ساحات تأثيرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية وسياساتها الخارجية تابعة لسياسات قوى عظمى، طبقاً لتطور الأوضاع، فقد واجهت ساحاتتأثير هذه القوى الإقليمية تهديدات العقوبة من قبل النظام الدولي في المراحل التي لم تنسجم فيها سياساتها مع سياسات القوى العظمى، وتُعتبر المقاطعة التي فرضت على تركيا بخصوص قبرص، وحرب الفوكلاند، وعملية الإنزال في الخليج من الأمثلة النموذجية على ذلك، وقد عكست الحقوق، والقوانين الدولية، والمنظمات التي تمثلها هذا التوزع الهرمي لقوى النظام الدولي طيلة فترة الحرب الباردة، وتعتبر بنية، وقرارات الأمم المتحدة من أوضح الأمثلة على ذلك، وقد تحدد الوضع الدولي للقوى الإقليمية، مثل تركيا عبر عوامل لا تتغير في المدى القصير، كما كانت الهرمية المستقرة في النظام الدولي كافية من أجل بناء المقاييس السياسية والاقتصادية والأمنية لأي دولة، كما وضعت المقاييس الأمنية، والدبلوماسية، والتوجه الأساسي للعلاقات الاقتصادية الخارجية مع المجموعة الأوربية من خلال حلف شمالي الأطلسي والاتفاقيات الثنائية، وعمل هذا الترتيب على توجيه صانعي السياسة الخارجية التركي إلى تطبيق خطط قصيرة المدى عامة، ومتوسطة المدى بشكل نادر، في إطار الاستراتيجية التي تكونها القوى العظمى والكبيرة، دون أن تبلور تركيا استراتيجيات مستقلة طويلة المدى(أوغلو، ٢٠١١، ص: ٩٧-٩٨).

وقد عاشت تركيا بعد الحرب الباردة مرحلة من الجدل والتدافعات الداخلية المكثفة حول قضايا الهوية السياسية، والثقافية، والمؤسسية، والمشروعية، وامتد هذا الجدل من الهوية الثقافية، والعرقية، إلى طبيعة المواطنة الدستورية، ومن النظام البرلماني إلى النظام شبه الرئاسي، والرئاسي، ومن بنية الدولة الواحدة إلى الفيدرالية، وكل هذا أدى إلى ظهور تركيا في في صورة فوضوية إلى حد كبير، وقد برز هذا النوع من الصورة الفوضوية في حالات التأرجح بين الصعود والهبوط السياسي، سيما في المجتمعات التي تشهد تحولات جدية وطويلة المدى، وتصبح العناصر المتداخلة التي تتصف بها الثقافة السياسية التركية ذات معنى في حالات التوتر التي تصاحب هذه التحولات، ولا يمكن تجاوز هذه الصورة الفوضوية، وتكوين ثقافة سياسية سليمة تؤثر على صنع السياسة الخارجية بشكل إيجابي إلا بفهم البنية التحتية للثقافة السياسية الخاصة بتركيبا قبل كل شيء، وهو أمر ضروري لتحقيق الانسجام بين القيم الذاتية، والقيم العالمية، ولتقليص التناقضات بين بنية السياسة الداخلية وصنع السياسة الخارجية(أوغلو، ٢٠١١، ص: ١٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية، وعملية التحديث

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال فقرتين، تتحدث الأولى عن حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية ، فيما تتحدث الفقرة الثانية عن عملية التحولفيالثقافةالسياسيةوعمليةالمشاركةالسياسية.

أولاً: حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية: مثَّل العامين(١٩٩٤-١٩٩٥) فترة زمنية فارقة في تاريخ تركيا الحديث، فخلال هذين العامين حقق الإسلاميون انتصارات بالغة الأهمية، بعد فوزهم بأهم المدن الكبرى في الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٤، ثم ليتقدموا على جميع الأحزاب الأخرى في الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٩٥، حاصدين (٢١.٦%) من أصوات الناخبين، وشكل أربكان[1] حكومة بالتحالف مع حزب الطريق القديم، فكان هذا الحدث بمثابة زلزال حقيقي للنخبة العلمانية لم تشهد تركيا الحديث مثيلاً له منذ العام ١٩٢٣، وفعلاً لم تترك المؤسسة العلمانية التركية الطريق سالكاً أمام حزب الرفاه، حيث خيرته بين إجراءات جديدة لحماية العلمانية، وبين الاستقالة، فرفض أربكان ما أملاه عليه مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر العلماني، واضطر أربكان للاستقالة في حزيران من عام ١٩٩٧، وتم إغلاق حزبه لاحقاً بقرار قضائي في كانون الثاني من عام ١٩٩٨، وبمنع أربكان وبعض قادة الحزب من العمل السياسي لمدة خمسة أعوام(ورغي،٢٠١٠، ص: ٤٩).

---

[1] – [illegible] ٣١١٪؛ ص ٩٪-٪٪.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حزب العدالة والتنمية فقد تم تأسيسه بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٤ على يد عدد من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يقوده نجم الدين أربكان، وقد حل حزب الفضيلة بقرار من المحكمة الدستورية بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٢، وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية هو الحزب التاسع والثلاثين في تاريخ تركيا الحديثة، وكان مؤسسو هذا الحزب أصحاب نظرة تجديدية تفوق تصورات حزب الفضيلة الاسلامي، بل يختلف الحزب عن مجمل الأحزاب السياسية التي سبقته، سواءً منها الاسلامية أوغيرها من حيث التصورات السياسية وطريقة إدارة الحكم والتعاطي مع المسألة العلمانية المعقدة في تركيا وفي السياسات الخارجية للدولة.

وقد جاء ذلك بعد مسيرة طويلة من الاقصاء للأحزاب السياسية الإسلامية التي انطلقت في تركيا عام ١٩٧٠، حينما تقدم الإسلاميون آنذاك بطلب تأسيس حزب النظام الوطني (الباهلي، ٢٠٠٧)، حيث دعا البيان التأسيسي للحزب في ذلك الوقت إلى وقف التدخل الأجنبي في تركيا والعودة إلى دين الإسلام ونبذ الأفكار الإلحادية المعادية للدين الإسلامي، كما دعا إلى إصلاح التعليم والارتقاء بالمستوى الأخلاقي والحفاظ على القيم، وقد أوضح البيان أن الحزب اختار طريقاً وطنياً لا ينحاز إلى الرأسمالية أو الشيوعية، وكان نجم الدين أربكان المهندس الحقيقي وراء تشكيل الحزب وقد تولى رئاسته يونس عارف عمرة (الدغيم، ٢٠١١)، وقد واجه هذا الحزب عقبات كثيرة حيث كانت قوانين الأحزاب السياسية في تلك الفترة متشددة تجاه أي توجه ديني في العمل السياسي، ثم صدر قرار المحكمة الدستورية بحظر نشاط الحزب بعد مرور عام واحد فقط على تأسيسه، وبعد ذلك وفي عام ١٩٧٢ عاد نجم الدين أربكان ليؤسس هذه المرة حزب السلامة الوطني الذي نشط على الساحة السياسية وشكل خلال فترة زمنية قصيرة جداً قاعدة شعبية وجماهيرية كبيرة جداً، حيث استطاع الحزب بقيادة أربكان المشاركة مرتين في الحكومة الائتلافية حتى وصل أربكان إلى منصب نائب رئيس الوزراء(الصالح، ٢٠٠٩، ص: ٩٨)' لكن الحزب أُلغي بعد الانقلاب الذي قام به الجيش بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ بقيادة الجنرال كنعان أفرين (Kenan Evren) رئيس الأركان والجنرال حيدر سالتيك (Haydar Saltik) وقادة القوات البحرية والبرية والجوية، وقد قرر قادة الانقلاب حل البرلمان وإلغاء الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية، وأُصدر دستور جديد وُصف آنذاك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالدستور الفرنسي الذي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة وتركزت السلطة بيد السلطة التنفيذية ومجلس الأمن القومي، وفرضت قيود على الحريات العامة، خاصة حرية الصحافة وحرية الاتحادات العمالية ومنع المظاهرات السياسية(هلال، ١٩٩٩، ص: ١٤٠-١٤٥).

وقد واجه أربكان حينها تهمة العمل على تقويض أركان النظام العلماني من خلال دعم المنظمات المرتبطة بالحزب لتطبيق الشريعة الإسلامية وتحريضه على الدولة العلمانية واتهامه الماسونية بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، إلى غير ذلك من التهم التي أدت إلى الحكم على أربكان عام ١٩٨٣ بالسجن لمدة أربع سنوات، وعلى أعضاء آخرين من حزب السلامة الوطني بالسجن لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات(الدغيم، ٢٠١١).

لكن مسيرة العمل السياسي الإسلامي لم تنته بحل حزب السلامة الوطني أو اعتقال نجم الدين أربكان أو فرض الإقامة الجبرية أو السجن أو النفي على عدد كبير من قيادات الحزب، لكنها استمرت وتمخض عنها حزب سياسي جديد هو حزب الرفاه عام ١٩٨٣ الذي قام بتأسيسه أعضاء سابقون في حزب السلامة الوطني بقيادة أحمد تقدال (Ahmed Tekdal)، ثم عاد نجم الدين أربكان في عام ١٩٨٧ ليقود الحزب من جديد بعد رفع الحظر عن نشاطه السياسي(هلال، ١٩٩٩، ص: ١٥٦).

وقد طرح حزب الرفاه برنامجاً عرف بالنظام العادل، ويعرفه الدكتور سليمان قرة غولة، وهو أول من طرح فكرة النظام العادل، بأنه نظام يستند إلى الحق لا القوة، وقد حقق الحزب انتشاراً واسعاً في معظم انحاء تركيا، وتمكن من السيطرة على أهم مدينتين في تركيا هما أنقرة وإسطنبول، كما حقق فوزاً في عدة مدن في الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٩٤ عندما حصل الحزب على نسبة ١٩.٧% من الأصوات، وشكل حزب الرفاه في عام ١٩٩٦ حكومة ائتلافية بقيادة نجم الدين أربكان وهي المرة الأولى التي تُشكل فيها الحكومة من قبل حزب إسلامي في التاريخ السياسي الحديث لتركيا، إلا أن هذه الحكومة تعرضت إلى انقلاب جديد عام ١٩٩٦ وعرف باسم الانقلاب الأبيض وتعرض حزب الرفاه إلى الحظر والإلغاء(عبد الجليل، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تمض فترة طويلة حتى أُسس حزب الفضيلة الإسلامي بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٧، والذي اعتبر امتداداً لحزب الرفاه المحظور، لذا فقد ألغي بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٢ بقرار من محكمة الدستور التركية، التي اعتبرت أن أعمال الحزب تُخالف أُسس النظام العلماني القائم، وقررت المحكمة فرض الحظر السياسي لمدة خمس سنوات على عدد من أعضاء الحزب المؤسسين، إلا أن نجم الدين أربكان عاد إلى ممارسة العمل السياسي حين ترأس حزب السعادة الذي تأسس عام ٢٠٠١ على أنقاض حزب الفضيلة المنحل، وفي هذا الموضوع يقتضي التنويه أن الحديث عن تاريخ الأحزاب السياسية الإسلامية التي انطلقت في تركيا عام ١٩٧٠ لا يعني أن حزب العدالة والتنمية هو استمرار لتلك الأحزاب، وأنه جاء على نفس الشاكلة التي نشأت فيها الأحزاب السابقة حينما كان يلجأ نجم الدين أربكان إلى تأسيس حزب جديد على انقاض الحزب المحظور أو الذي تعرَّض للإلغاء، بل هو حزب لا يعرّف نفسه بأنه حزب أسلامي ولا يتبنى أي فكر أيديولوجي، كما أن نسبة كبيرة من أعضائه كانوا أعضاءً سابقين في حزب الوطن الأم الذي تأسس عام ١٩٨٣ من قبل تورغوت أوزال رئيس الوزراء التركي (١٩٨٣- ١٩٨٩)، ورئيس الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣)، لكن الإشارة إلى الحيثيات التي مرَّت بها تلك الأحزاب، تسهم في إدراك واقعية المؤسسين لحزب العدالة والتنمية الذين فهموا أنهم يسيرون في حقل الألغام ولا بد لهذا السير من منطق التدريج، دون الانسلاخ من التاريخ أو إعلان البراءة من الخلفيات الفكرية والتاريخية. وإنما حاول مؤسسو حزب العدالة والتنمية الاستفادة من تجربة الأحزاب السابقة وأن لا يؤول حزبهم إلى المصير ذاته الذي آلت إليه تلك الإحزاب، فانطلق برؤية فكرية جديدة وفلسفة جديدة، اعتقد المؤسسون أنها أكثر انسجاماً مع الواقع السياسي التركي وأكثر تكيفاً مع البيئة الحزبية الداخلية، فأعاد طرح نفسه للجمهور بصيغ أخرى يحاول من خلالها تجنب الصدام مع المؤسسة العلمانية المسيطرة على البلد وبالتالي فهو لا يعرف نفسه بأنه حزب إسلامي بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجاً إسلامياً، فقد أكد الحزب في المادة الرابعة من نظامه الداخلي على مجموعة من المبادئ والأسس التي يؤمن بها ويدافع عنها، وأهمها إيمان الحزب بأن الأمة التركية أمة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، وأن محور اهتمامه الإنسان، مؤكدًا على حرية الناس جميعاً في العقيدة والفكر، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو اختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنس، ورافضاً كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي، وشدد الحزبُ كذلك في ميثاق تأسيسه على حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، وعلى ضمان حرية الفكر والتعبير لهم كما يشاؤون، لأن الدولة التركية تؤمن بما أقرته الحضارة الإنسانية المعاصرة من مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وحق الشعوب في الاستقلال(الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية).

ويعتبر مؤسسو حزب العدالة والتنمية أن حزبهم حزب ديقراطي محافظ، يجمع بين العقلانية والتوافق، ويزاوج بين القيم التقليدية والحداثة (حبيب، ٢٠٠٩، ص: ١٢٢)، ويوصف الحزب بالمعتدل الذي لا يعادي الغرب ويتبنى رأسمالية السوق، كما يؤكد الحزب أن اقتصاد الدولة الذي لا يعادي الغرب ويتبنى رأسمالية السوق، كما يؤكد الحزب أن اقتصاد الدولة منظم ومراقب ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية(صالح، ٢٠١٣، ص: ٣٢). ويعطي الحزب أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجاً ليحيى الأنسان حياة كريمة، كما يولي الحزب اهتماماً كبيراً للديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة ووجود مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق كل معاني الدولة الحديثة، وعلى الصعيد الاجتماعي يرى بأن العائلة هي مؤسسة اجتماعية تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل فيه إذن أساس المجتمع التركي.

ثانياً: المرتكزات التي يستند عليها حزب العداله والتنمية:

يقوم حزب " العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا على تسعة مرتكزات تشكل البنية التحتية لسياسته وقراراته في مختلف القضايا، وهذا ما أكده وكير الخارجية الأسبق ورئيس الوزراء السابق " أحمد داود أغلو" خلال خطابه في المؤتمر العام لحزب " العدالة والتنمية" وهذه المرتكزات التسع هي(تركيا بوست، ٢٠١٦):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) **الثقة بالنفس:** الوقفة الواثقة بالنفس أمام المحافل الدولية، وضد محاولات الانقلاب فقد ضرب "دواود أوغلو" مثلاً على الثقة بالنفس وقفة" أردوغان" في منتدى "دافوس"، واعتبر أحداث الـ " غيزي بارك" محاولة لهدم هذه الثقة.

٢) **المصالحة الوطنية:** متابعة فترة المصالحة الوطنية والتي عبر عنها " دواد أوغلو" بالوحدة الثقافية الاجتماعية، وذكر أنّ الحزب الناجح هو الذي يجعل الأمة كلها تخفق بقلب واحد، مؤكدًا أنه سيسهر الليالي من أجل أكمال فترة المصالحة هذه.

٣) **حرية التعبير والمعتقد:** شدّد "داود أوغلو" على أنَ حزبه سيحمي حرية التعبير والمعتقدات، وتابع القول بأن الحرية تتطلب مسؤولية وأنّ حرية المبادرة تتطلب رزقاً حلالاً، وحرية المعتقدات الدينية تحث على احترام حريات الآخرين، وقال "إننا نعمل على تشكيل أخلاقي جديد لكل هذه الحريات".

٤) **إصلاحات أمنية حازمة:** انتقد "داود أوغلو"الحكومة الائتلافية السابقة مشبّهاً إياها بحكومة الإمارات وقال أنه مع حزب " العدالة والتنمية" انتهى عهد " أهل الفترة" (ومعناها الوقت الوسيط الذي ليس فيه أنبياء أو سلاطين)، وقال " لن نسمح لأحد بتمزيق سلطة الدولة من جديد، الأمر الوحيد المطلوب في البيروقراطية هو الجدارة، إنّ الدخول في مؤسسات الدولة ومن ثم ابتزاز سلطات الدولة إنما هو الخيانة بعينها، لن يحصل من يفعل ذلك على أي نفوذ في الدولة".

٥) **إصلاحات سياسية:** أشار " داود أوغلو" أن أخلاق سياستنا تعتمد مبدأ " باحياء الانسان تحيا الدولة". وأكد أن حزبه حارب وسيستمر في محاربة الفساد، وتابع قائلاً: " اذا ما انتخبت فسأقطع اليد الممتدة لمال اليتيم"، وقال إنه لن يترك حزبه تحت شكوك والاتهامات، وإن عمليات ١٧-٢٥ كانون الأول/ ديسمبر كانت عمليات عسكرية ولم تكن محاربة للفساد، وهو ما يعني إصلاح الأخلاق- الأخلاق السياسية- محاربة الفساد.

٦) **العدالة والقضاء:** العدالة والقضاء – تنظيف القضاء من الكيان الموازي، فقد قال " داود أوغلو": "لقد قام القضاء بخطأ كبير عندما قام بمراقبة السياسة، ورأى في حركة ١٢ أيلول/ سبتمبر مثالًا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيئاً في حكم القضاء، وانتقد اعتبار انتخابات المجلس الأعلى للحكام والقضاة أهم من الانتخابات الرئاسية، ونادى أنه لا يجب أن يكون كل منسوبي القضاء تحت محفل سلطة واحدة.

٧) **الاهتمام بالحضارات التركية:** يقول " داود أوغلو": " لم تهمل أية ثقافة العمارة الأفقية (وليس العمودية)"، وأكد على عدم تهميش أية حضارة عاشت في " الأناضول"، وقال: "إننا سنعتمد البناء الثقافي الأفقي وليس العمودي".

٨) **الإصلاح الاقتصادي:** الإصلاح الاقتصادي والتعليم؛ حيث قال "سيتحسن المجال الاقتصادي بمجرد تحسن التعليم"، مؤكداً أن "تركيا ستصبح أهم قاعدة إنتاج آسيوي- أوروبي في العالم".

٩) **رؤية مستقبلية:** قال "داود أوغلو": "سنجعل "أنقرة" مركزاً للسياسة الخارجية.. فلا يحاولن أحد وضع تركيا في كماشة آسيا وأوروبا"، مؤكدا على أن تركيا عازمة على المضي في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتابع قائلاً: " نطلب من الله أن يعطينا القدرة على إغاثة الملهوفين والمحتاجين".

وفي الحقيقة فإنه ومنذ أن دخل حزب " العدالة والتنمية" العملية السياسية في تركيا برئاسة " رجب طيب أردوغان" عام ٢٠٠٢ وشعبيته آخذه في الازدياد، وكان انتخاب " أردوغان" من قبل الشعب التركي عام ٢٠١٤ للرئاسة التركية من أهم النجاحات التي خطى فيها الحزب خطوات واثقة نحو تحقيق سياسته ومبادئه، بالإضافة لهذه المرتكزات فإن هناك العديد من المبادئ والسياسات التي يسير عليها الحزب، نستعرضها فيما يلي (تركيا بوست، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلالمطلبين، يتحدث الأول عن الفكر لدى أربكان، فيما يتحدث المطلب الثاني عن الفكر لدى أردوغان،

المطلب الأول: الفكر السياسي لنجم الدين أربكان

أربكان هو محور لأي حديث سياسي عن الإسلام في تركيا المعاصرة، نظراً لكونه من أبرز قادة الفكر الإسلامي في ظل الديمقراطية التركية، وتيار الحركة السياسية الإسلامية، واسمه الكامل: نجم الدين محمد صبري حين بك، ويُلقب بأربكان، ولد في إقليم سينوب الواقع على البحر الأسود في شمال تركيا، وهو من أسرة عريقة من نسل الأمراء السلاجقة الذين عرفوا في تاريخ تركيا باسم بني أوغللري الذين كانوا يمتلكون ميراثاً علمياً وإدارياً وسياسياً، حيث كان لهم دور في تاريخ الدولة العثمانية(Ergen,٢٠٠٦,p: ١٢)، وقد بدأ أربكان دراسته الابتدائية في عام (١٩٣٣) في مدرسة الجمهورية الابتدائية في قيصري، ونظراً لانتقال والده إلى مدينة طرابزون أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة غازي باشا في عام (١٩٣٨)، وفي أيلول من عام (١٩٣٨) التحق بمدرسة (أركاك ساسا) الثانوية للبنين في استنبول، وفي الحقيقة فإن والد أربكان محمد صبري قد اختار لابنه الإعدادية الألمانية إلى أن أربكان فضَّل ثانوية استنبول، والتي كان فيها موضع إعجاب من مدرسيه، حيث اتسمت حياته الدراسية بالدقة والوضوح، حيث كان يحص على العلامات التامة خاصة في مادة الرياضيات، مما لفت الأنظار إليه وجعل اسمه يتردد في كل أرجاء المدرسة (الطحان، ١٩٨٤، ص: ١٥٦)، وبسبب تفوقه استطاع الالتحاق بجامعة استنبول التكنولوجية قسم الميكانيك في عام (١٩٤٣)، واستطاع من إنهاء دراسة هذه الكلية في خمس سنوات، فتم تعيينه معيداً في قسم المحركات في الكلية نفسها، ومن ثم تكليفه بتدريس مادة المحركات، وتقديراً لجهوده تم إيفاده إلى جامعة آخن الألمانية في عام (١٩٥١)، وبعد إكماله لأطروحة الدكتوراه المتكونة من ثلاثة مجلدات بقي في ألمانيا حتى عام (١٩٥٤) وخلال تلك المدة التي قضاها في جامعة آخن للتكنولوجيا قام بإعداد ثلاثة رسائل علمية أخرى، الأولى للجامعة الألمانية، والثانية بهدف الحصول على درجة أستاذ مساعد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما الثالثة فقدمها إلى وزارة الاقتصاد الألمانية، وبعد نشره لرسائله الثلاث عرض عليه المدير العام لشركة(Kloerner Lumbelat Dertz) التي تقوم بتطوير محركات دبابات الأقاليم الباردة الجديدة للجيش الألماني العمل في هذه الشركة فتم تعيينه بدرجة كبير مهندسين لمحركات الدبابات في تلك الشركة، وفي عام (١٩٥٥) عاد أربكان إلى تركيا وقدم رسالته إلى جامعة استنبول فحصل على درجة أستاذ مساعد، ليكون بذلك أصغر أستاذ مساعد في جامعة استنبول، ليصبح في التاسعة والعشرين من عمره أستاذاً في اختصاص المحركات(الصالح، ٢٠١٢، ص: ٥٦).

أولاً: توجه أربكان الديني: يتمتع أربكان إضافة إلى شخصيته القوية بنبوغ مبكر، وميل إلى الصوفية والزهد، وقد كان كثير التردد على مجالس الشيوخ، والفضل في ذلك يعود لأسرته بفعل ارتباط والده بالشرع والقضاء، إلا أن الشخصية الأكثر تأثيراً في توجهه ومسيرة أيامه كانت للشيخ (محمد زاهد كتكو)، وهو المؤسس لتكية إسكندر باشا للطريقة النقشبندية، والذي عرف بعدائه للغرب وسعيه لاستقلال تركيا الفكري والاقتصادي عنه، حيث ترك هذا الشيخ بصمات واضحة المعالم في شخصية أربكان، حيث وجهه لخوض غمار العمل السياسي، وقام بدعمه في معظم مراحل حياته، وقد كان أربكان وفياً جداً لهذا الشيخ فقد بكى بكاءً مراً عندما لم يسعفه الحظ لحضور جنازته عندما كان معتقلاً على إثر انقلاب عام (١٩٨٠)، وأشاد بدور هذا الشيخ في حياته، حيث قال:" كان لنا أساتذة كثر في أيام شبابنا والأستاذ كتكو منهم وله مقام كبير في تربيتنا وكنت ممن تلقى العلوم الإسلامية على يديه، وكان هؤلاء الأشخاص جسراً لتوصيل الأفكار الإسلامية الصحيحة للأجيال الجديدة وأنهم لعبوا دوراً مهماً في تدريسنا، ولهم مكانة خاصة بالنسبة لنا"، وهذا الميل الإسلامي لدى أربكان دفعه إلى التعلق بماضي أمته، رافضاً علمنة الحياة في تركيا، ورافضاً لارتباط تركيا التبعي بالغرب ومحاكاتها السياسية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (الصالح، ٢٠١٢، ص: ٥٦-٥٧).

ثانياً: دخول أربكان إلى عالم السياسة: حصل أربكان على عضوية مجلس الغرف الصناعية والتجارية في استنبول عام (١٩٥٩)، بجانب توليه منصب رئيس إدارة شركة مصنع المحرك الفضي(١٩٥٦-١٩٦٦)، ومن ثم أصبح أميناً عاماً وعضواً في مجلس إتحاد الغرف الصناعية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتجارية ثم رئيساً له في عام(١٩٦٧)، وبقرار من الحزب الحاكم (حزب العدالة)، وهذا هو المنصب هو الذي أتاح لأربكان فرصة الدخول في عالم السياسية، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل حياته، وفي أثناء رئاسته للمجلس اختار أربكان مسؤولية الدفاع عن مصالح ملاك الأناضول، والمتضررين من سياسة الإهمال، والتهميش التي تعرضوا لها في المرحلة السابقة خلافاً لسياسة حزبه (حزب العدالة)، الذي سعى إلى كسب تأييد العسكر، وموالاتهم ولو ضمنياً من خلال فتح المجال أمامهم للمساهمة مالياً ضمن المشروعات الاقتصادية الكبيرة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية عن طريق إنشاء صندوق المعاشات، حيث تم استثمار الأموال المودعة فيه مما شجعهم على ممارسة الأعمال التجارية بالتعاون مع كبار الصناعيين فس استنبولوأنقرة وهو ما يفسر سيطرتهم على بعض المنشآت الصناعية، حيث كان يتم توزيع الأرباح حسب الرتب العسكرية، كما كانت الوظائف الإدارية تقتصر على العسكريين المتقاعدين، كما أراد حزب العدالة توحيد البرجوازية لجعلها تحت سيطرته من خلال توجهاته لتأمين الرأسمالية الصناعية التي جاءت على حساب طبقة الحرفيين، والصناعيين، والتي تضررت مصلحهم إثر ذلك(داينلوف، ١٩٩٠، ص: ٢١٥)، كما تم اعتماد سياسة تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إعطاء الموافقات لإقامة مشاريع داخل البلاد أسهمت في ظهور فئة متنفذة من رجال الأعمال الرأسماليين الكبار الأمر الذي أكسب حزب العدالة صفة ممثل المصالح البرجوازية العليا وامتيازاتهم (Ahmad,١٩٧٧,p: ٢٣)، وخلال تلك الفترة تكونت علاقات وثيقة بين حزب العدالة الحاكم واتحاد الغرف والتبادل التجاري التركي، نظراً لأن هذا الاتحاد يُعتبر أحد أعمدة الاقتصاد التركي، والذي اكتسب موقعاً مميزاً وحساساً بالنسبة للدولة لدرجة أنه لا يمكن تعيين رئيس له إلا بعد إجراء مشاورات خاصة معه، ونظراً لتنفيذ استراتيجية بدائل الاستيراد وتحديد السلع ظهرت منافسات خطيرة شجعت على تقوية العلاقات وتمتينها بين أعضاء الاتحاد وأعضاء الحزب الحاكم ودمجهم ضمن إدارة الاتحاد، وقد أثرت المشاريع المنتجة للسلع الاستهلاكية وطرحها للسوق المحلية أكثر منها لأغراض التصدير على تقويض الصناعة المحلية مما أثر على الطبقة الرجوازية الصغيرة(الصالح، ٢٠١٢، ص: ٦٠-٦١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد برز أربكان بوصفه معارضاً قوياً لديميريل حيث أُتهم هذا الأخير بموالاة رجال الصناعات الكبرى في المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال الناشئين في الأناضول وأخذ يوجه خطبه مراراً وتكراراً لانتقاد سياسة الاتحاد الاقتصادية، كما بدأ أربكان بتوضيح التفاوت الذي كان يحصل جراء الاستثمارات، فحسب تصوره فإن (٨٠%) من ودائع البنوك كانت تذهب إلى جيوب الملاكين الكبار، وكان هؤلاء يشددون قلضتهم على مجريات التجارة الخارجية من قبل شركاتهم الكبيرة في المدن الكبرى، أما النسبة الباقية والبالغة (٢٠%) فتكون من حصة كل تجار الأناضول كما أن نسبة (٨٠%) من المخصصات الصناعية تستغل من قبل الشركات الكبيرة مما يؤدي إلى حدوث خلافات ومنازعات بين بقية الصناعات بحوالي(٢٠%)(أوجار، ٢٠٠٣، ص: ٦٦).

ولكن تصرفات أربكان أثارت حفيظة القوى الرأسمالية ورداً على ذلك قامت هذه القوى المتنفذة بتهديد ديميريل بإسقاط حكومته في حال لم يتم التخلص من أربكان، ولاسيما أن هذا الأخير منع الاستيراد والتصدير من وإلى إسرائيل(الشريف، ٢٠٠٤، ص: ٧٢)، لذا بدأ ديميريل بتوجيه الاتهامات لأربكان بحجة مساعدة التجار والصناع الإسلاميين واستخدام الدعاية الإسلامية لإثارة المشكلات، وأقدمت قيادة حزب العدالة بصفته الحزب الحاكم على عزل أربكان من منصبه كأمين عام لاتحاد مجالس الغرف الصناعية والتجارية(الصالح، ٢٠١٢، ص: ٦٢).

ثالثاً: النشاط الحزبي لأربكان: من البديهي أن سرعة انتشار الدعاية للحزب وخلال مدة وجيزة كانت وراءها جهود هائلة بذلت وهمة عالية وحماس ونشاط لتحقيق تلك النتيجة، إذ قام اربكان بنشاط حزبي مكثف من خلال جولاته اليومية وعقده للاجتماعات وإلقائه الخطب في بعض الولايات مثل بولياطو تكيرداغ وسمسون وقيرلاي (الطحان، ١٩٨٥، ص:٢٤٣)، وجاء تصريح أربكان في ٨ شباط ١٩٧٠ ليؤكد تلك الحقيقة عندما أعلن في مؤتمر صحفي قائلاً:- إن الحزب يقبل في عضويته كل مواطن تركي ما عدا الماسونيين والشيوعيين والصهاينة"، وقد شملت بيانات الحزب تأكيدات على المنطلق التاريخي لتركيا وهذا ما أوضحه اربكان في خطبته التي القاها بمناسبة تأسيس الحوب إذ جاء فيها: " أما اليوم فإن امتنا العظيمة التي هي امتداد لأولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصليبية قبل ألف سنة، والذين فتحوا القسطنطنية قبل ٥٠٠ سنة، أولئك الذين قرعوا أبواب فيينا قبل ٤٠٠ سنة وخاضوا حرب التحرير قبل ٥٠ سنة، هذه الأمة العريقة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها مع حزبها الأصيل حزب النظام، إن حزب النظام الوطني سيعيد لأمتنا مجدها التليد، الأمة التي تمتلك رصيداً هائلاً من الأخلاق والفضائل يضاف إلى رصيدها التاريخي وإلى رصيدها الذي يمثل الاضر المتمثل في الشباب الواعي لقضيته وقضية أمته"(الصالح، ٢٠١٢، ص: ٧٢).

وأكد أربكان على عراقة فكرة حزبه وأصالة مرجعيته وأنه ليس فكرة محددة أو نظرية قيد التجربة قائلاً:- " يا أمتنا العزيزة إن شجرة أمتنا العظيمة التي غذتالبشرية قروناً من الزمان بثمارا التي تعرضت للجفاف في أوآخر عهدها لظروف مناخية صعبة مرت بها ها هي تعود اليوم من جديد مدينة عظيمة قوية بتلك البذرة المقدسة التي حفظتها بداخلها سنوات طوال". ويستمر أربكان قائلاً:-" يا أمتنا العزيزة أن أمتنا العظيمة المتربعة على عرش تاريخ البشرية بهويتها التي ترتبط بالحق (الله) دوماً وتحق الحق وبتطل الباطل ها هي اليوم تطلق الصواريخ ابتهاجاً باعتلاء عرش التاريخ مرة أخرى بعد مدة طويلة من السبات وأن حزب النظام الوطني هو الصاروخ القوي الذ أطلق ليضيئ أمتنا بعد عصور من الاضطراب والظلام ويعيد لها عصرها المجيد"،ولم يتجاهل أربكان التشديد على الأهداف المادية التي عدها وسيلة لتعبئة الجماهير ضد أصحاب المصانع وكبار الملاكين الذين سيطروا على الاقتصاد التركي، وفي ١٨ حزيران ١٩٧٠ ألقى خطاباً في ولاية بوياط وضح فيه اهمية تأسيس الحزب بقوله:-" في تركيا أحزاب وإن حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري يخدعون الأمة بأنهم يختلفون عن اليمين واليسار وأن الحزي الذي شكلناه يختلف عن كل هذه الأحزاب، لقد شعرنا بالحاجة إلى حزبمسلم وانطلاقاً من هذه الحاجة تشكل حب النظام الوطني،كما أوضح أربكان في خطاب له حول برنامج حزب النظام قائلاً:" إن برنامج حزب النظام الوطني يجب أن لا يقرأ كآية مطوية عادية بل لا بد أن يقرأ بعين القلب وبصيرة لفؤاد وبالفراسة من إدراك المعاني الكبيرة التي تكمن في كل كلمة قيلت". وتابع حديثه قائلاً:" إذا كان حزب الشعب الجمهوري قد شغل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسه مدة طويلة في الصراع مع السيدات اللائي يغطين رؤوسهن بالحجاب ومنعهن من العمل بالتدريس وإخراجهن من المدارس فيما كان الأمر يقتضي إكرامهن ومنحهن شهادات التقدير والعرفان(أوجار، ٢٠٠٣، ص: ١٠٨-١٠٩).

وفي حديث له في مدينة سمسون قال:- " إن الإسلام هو طريق الحق وإن القيم الإسلامية تعلو ما عداها وإن الدين عند الله هو الإسلام، والإسلام هو الحق وهو المنقذ من ضلال الأحزاب الأخرى وإن النظام القومي قد سار على طريق الحق أي طريق الله ولكننا لا ندري من أين استسقى الآخرون مبائدهم فليهدى جناب الحق قلوبهم وليمنحهم الرحمة"(دانيلوف، ١٩٩٠، ص: ٢٣٥).

رابعاً: سياسة أربكان الخارجية: لعب أربكان من خلال مشاركة حزبه في الحكومات الائتلافية في عقد السبعينات دوراً مهماً في التأثير على القرار السياسي تجاه تركيا على صعيد العلاقات الخارجية، فقد طالب بعودة تركيا إلى حظيرة الدول العربية والإسلامية وتطوير علاقاتها في المجالات كافة وأن تظل مجرد علاقات وإنما علاقات فعلية لا سيما وإن الدول العربية المنتجة للبترول تشهد تنامياً في قوتها الاقتصادية، وقد أوضح أربكان ذلك بالقول:- " إن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها تركيا تتطلب تغيراً في السياسة الخارجية من خلال اتباعها سياسية حكيمة دون اللجوء إلى سياسة العداء مع الدول المجاورة وأن تنبثق سياسة تركيا في مصالحها على الروابط لتارخية والدينية بين الشعبين التركي والعربي دون الانسياق وراء الغرب،فبدأ بتحريك فكرة توثيق التعامل الاقتصادي والسياسي مع الدول العربية والإسلامية في مواجهة الحلف مع الغرب والسوق الأوروبية المشتركة، وقد طلب أربكان عندما كان رئيساً للمجموعة الاقتصادية في عام ١٩٧٠ بإقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الإسلامي إذ صرح قائلاً:- أن تركيا يجب أن لا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية، إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربين لكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين، وأن تركيا ستتحول إلى مستعمرة في حال انضمامها للسوق المشتركة للدول الغربية وأنها تعارض مصالح ألف عام من تاريخها، لا يختلف أربكان في موقفه من العرب كثيراً عن مواقفه تجاه القضايا التي تمس الدول الإسلامية، فقد ذكر في حديث له:-" نستتنكر حرب الإبادة التي تشن ضد المسلمين في الفلبين وارتيريا وكشمير وتراقيا الغربية وتركستان الشرقية وفي كل مكان في العالم يضطهده فيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلمين"،وفيما يخص موقف أربكان من الثورة الإسلامية في إيران في شباط ١٩٧٩ فذكر قائلاً: " إن دولة إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقات طيبة مع الجيران، فمنذ أول ايام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيبة معها وخاصة من الناحية التجارية، فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الإمبريالية"(صالح، ٢٠١٢، ص: ١٢٧-١٣١).

بم نظ قبجه لآبقلز مذي ؤزنفبه

رغم مواقف أردوغان الواضحة والصريحة إلا أن المعارضة العلمانية تتهم حزب العدالة والتنمية بأنه حزب ديني يسعى للعودة بالبلاد عدة قرون إلى الوراء، فيما يتهمه زعماء الحركة الإسلامية بالإنشقاق عن التيار د والردة عن مبادئه وأهدافه، والارتماء في أحضان أمريكا وإسرائيل، والاتحاد الأوروبي بهدف البقاء في السلطة والحكم وأن لا ينقلب عليه العسكر، والمحكمة الدستورية كما حدث مع أربكان، ورغم ما سبق إلا أن أردوغان وبعد توليه رئاسة مجلس الوزراء في عام(٢٠٠٣)، عمل على الاستقرار والأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في تركيا، كما تصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك فعل مع اليونان، فيما فتح جسوراً بينه وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفيتية السابقة، كما أرسى جسور التعاون مع سوريا والعراق، وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية، ورفع تأشيرة الدخول، كما فتح أبواباً اقتصادية وسياسية واجتماعية، وثقافية مع العديد من البلدان العربية(عبد الحكيم، ٢٠١٣، ص: ١٨٥- ١٩٠).

ويعتبر أردوغان زعيماً يحكي قصة حاكم استطاع تحقيق العديد من الإنجازات العظيمة في بلد اتسم بالعلمانية، والحكم العسكري، فمن العسير منطقياً أن يستطيع شاب نشأ في بيئة فقيرة أن يخترق المجال المحروس لسدنة النظام الجمهوري العلماني المعادي لكل الاتجاهات السياسية الدينية تركيا، وتتضمن قصة أردوغان العديد من الدروس والعبر، خاصة وأن أردوغان يتمتع بشخصية مقدامة وجريئة، ومن شخصية تدرجت في العمل السياسي والنضال الوطني في وقت مبكر من حياتها، لذا تبرز شخصية أردوغان قصة مسار سياسي حافل لشخص فذ مثل رجب طيب أردوغان (تركيا بوست، ٢٠١٦، ص: ٢٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دخل أردوغان معترك السياسة أول مرة عندما كان في الثانية والعشرين من عمره، مع توليه رئاسة جناح الشبيبة في حزب السلامة الوطنية، وواصل مع رئاسة بلدية استنبول عمله في حزب العدالة والتنمية والذي حلَّ في المركز الأول في كل الانتخابات التي شارك فيها، كما تولى أردوغان رئاسة الوزراء بدون انقطاع من عام(٢٠٠٣- ٢٠١٤)، وأردوغان الذي ولد في (٢٦ شباط من عام ١٩٥٤)، لعائلة من ولاية (ريزا) شمال شرقي تركيا، والذي أنهى دراسته الثانوية في ثانوية الأئمة والخطباء في عام (١٩٧٣)، وأتم دراسته الجامعية في كلية الاقتصاد والعلوم التجارية بجامعة مرمرة في عام (١٩٨١).

وفي الحقيقة، هناك جانبان في شخصية " أوردغان" . الأول: هو أوردغان الإنسان الذي يحظى بعلاقات وساحات التقاء عريضة مع صنوف الشعب التركي المختلفة بما اقتضه ظروف حياته الصعبة، وأما الجانب الآخر فهو أوردغان البرجماتي الذي يمارس العمل السياسي منذ أعوام طويلة داخل حركة (الفكر الوطني[1]).... فبالجانب الإنساني يلتقي" أوردغان" بالناس، ويقيم معهم علاقات الود والمحبة، ويصل غلى رجل الشارع بسهولة ويسر، وأما الجانب السياسي فيجعله قادراً على تحقيق النفع الفائدة للمجموعات الشعبية التي يمثلها. ويمكن القول إن نجاح "أوردغان" إنما يعتمد على قدرته على الحفاظ على ذلك الانسجام والتوزن الدقيق بين كلا الجانبين.

منذ انتقال تركيا ن نظام الحياة السياسية ذات الحزب الواحد الحاكم إلى حياة التعددية الحزيبية أضحت السمة المشتركة للزعماء السياسيين هي التقرب إلى الشعب من خلال إظهار التقارب مع بعض رموزه وقضاياه، واستخدام لغو ليست بلغتهم، وإنما استعاروا مفرداتها وأساليبها

---

[1]. خزلتبمقلزبيخظه لآ: ثغذ ورهبمخزلتبم ضزيغبمقلز ً يمخ ظبز ً م لاشه نبمثلآبشلآق لآ ثزلآب؛ ىثشه ة ورهبمخزلتىمي نإشىب" همج بملآ هؤزة لبه" خلآ ج ى ظعق لبزه ىضزيغهق لآ لثبقه "بمقلزبيخظه لآ" غني ٪٢٧. يمفتحث غ ه ورهبمخزلتد نإشبث غلآث ق لآ ندشق يجيه قبمخلآتبمثلآبشلآتد يمخلآتد ي خثنبغلآتد ي ثشضبلآتد ىثشنر نده نلآه تد(لوم ه) ةإمنبلآب نزلبلّ هب. مملآذ نمبم نغىنبث غ ه ورهبمخزلتد ى نظبلآىبيمقلآتدنبيخ ع لثب ة:لبمخزلبشب لاشه لآتق لآ ثزلآبيم نغيضتي: نبيشتق لآبمقلز يمم نبنزشتد"؛ ثبلآ ق ظبزك غنبمخلآم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيانية من البيئات والأوساط الشعبية. وفي هذا لموضوع يبرز " أوردغان" متميزاً ومختلفاً بسماته الشخصية والزعامية عن السياسيين الآخرين.

وتنطلق سلوكيات وتصرفات " أوردغان" تجاه متطلبات الشعب واحتياجاته من مبدأ الصدق والإخلاص، وهي من الصفات التي جعلته زعيماً حقيقياً، وحققت له التوافق والانسجام مع شعبه. في حين ان أنماط الزعامة الأخرى التي ألفت تركيا ورؤيتها في الحياة السياسية كانت على جهل بأن الشرعية تستمد من رضا الشعب عن قياداته. فجل ما يهتم به أولئك الزعماء السياسيين الوصول إلى السلطة، فشعورهم بالحاجة إلى الوصول إلى الشعب أمر يفترضه الظرف الانتخابي فحسب، أما الصدق والإخلاص تحسس نبض الشعب وتبني قضاياه لم تكن قط من اهتماماتهم الأصلية الراسخة.

فعلى سبيل المثال كان حزب(العدالة[١]) قد تأسس بعد انتهاء الأحكام العرفية التي فرضها انقلاب ١٩٦٠م[٢]، وذلك بوصفه امتداداً(للحزب الديمقراطي[٣]) وكانت جماعة (النور الإسلامية[٤]) قد دعمت الحزب في انتخابات ١٩٦٥م، وبعد فوزه قامت مجموعة من قيادات هذه الجماعة بزيارة"

---

٢. يخ قبمغيزم تنلآغذ يخ قبمغيزم تب نتنبذبق للآبٌ ي شلآبشلآبٌ مي يخ قبملآ نكنوظ لآبمر ً خ ان ثزلآب ذ م غكذبم ذ نشلآمبث؛ ي ثذ ثإشش ق لآ نه ثضق بمشلآمبث ي ثم ي زابشثه غ ي ٧٦٪ ان شلآ نبه لآ لآ ثذ ي م ي ضة خ لآ ج م بملآبزبملآ م ي لآ ق لآ بمي شظبمشلآبشه لآ.

٣. مكـ ة ٧١٪: وي بمكـ ة غ ثه لز ً ك ي ن ثه ضغبزبم ظ ثبظ لإثه ة شلآبشلآ ت ي ثذ ضبلآ ت ي ح ذبغ لآ ت؛ لب ق لآ نكذ نثي بب غ ثي ظ ن غ مي بذب آ خ ان ذ تبمي قبملآ نكنوظ لآ ذ م غكذبم ذ نشلآمبث ي غ ثبزون لآبوب ثشحه ثمبة ذ ثه لآ ثبً غ ه بمشلآبشبث ب لإثبثي زلآ ت ق لآ نبلآ ذض بمشلآبشه بم ذبزبلآ ت ي ثظلآكبث شبمي غ نبلآ ت.

٤. بمي قبملآ نكنوظ لآ: وي يخ ة لإآمزم لآ صما إثه غ نبه ثكبم ثزلآبي م ي نزبخ تبم ثغ ذلآ تبمي غ لآ ت ق لآ بلآ بك قبمي خ ز قبمي غ بم لآ تبمي غ لآ ت. ي شثظبط غ بم ثكبآ ق لآ بمشمظ ثم نث غ مز شهي ث نه بهذ ثبث ٦١٪ ان يخ ثي ب مكـ قبمي غ ثه لز ً غ ي ن ٧١٪ ي خ ضذ ثإلآذ ح ن ي غ ب لاشه لآ لآ ه ي م ن خ ق ي لآ ه ثة ة ب خ ثي ن ه ص ي ب ا ز ب لاشه ن ي ق ي بلهة نثظة ب بشبملآ ب ي ن ب لاشه لآ ت. ي ف مكبم بمي ة ثه غ نب مكـ ة ي ق ي ب غ كبم ه ي ثه لق ق لآ بمة ثزم نبه؛ ي ثإلآ ب ي ث صغ ثه؛ ي غ ي ن زلآ ش بمي غ ة غ نبه ه نه ذلآ ش بمر ً ص ف م نه ض ة زلآ ش بمي ح ي ن آ م نث غ مز شهي ث ي لوم ل ئ غ ي ن ي لآ ز بم نبلآ ت ق لآ ي غ ي ن زلآ ش بمي غ ة غ نبه ه نه ذلآ ش بمر ً ص ف م نه ض ة زلآ ش بمي ح ي ن آ م نث غ مز شهي ث ي لوم ل ئ غ ي ن ي لآ ز بم نبلآ ت ق لآ ي لآ ز بم نبلآ ت ق لآ خ ان نثه.

٥. ح نبغ تبمي وز: نثه ة ح نبغ تبمي وز ق لآ ثزلآ ب ي م ي ذ إثشي ب بمجلآ د ة لآ ع بمس نبه ة شلآ نبمي وز شلآ ة. ي ثذ ك ي ن بمجلآ بمي وز شلآ ة يخ قبمي ع غ مي بمي لآ ت ي غ مي كبان لاشه لآ ت ق لآ ثزلآ ب؛ ي ثزلآ تبمي صبة ة ثزلآ ت ي ثه لاشه لآ ت ذه ذ م ذ إثقبثهبم نغ زبق ت ة زشبا مبمي وز. ي ثغ ذ ق ي تب بمجلآ بمي وز شلآ ة غ ي ن ٧١٪ ي ق ي ع ظ ثه غ مي ي ح ي ه ي ذ ي غ ثه ي ع ي ه ي ثه ي ق لآ ن ح ن ي غ ث غ ث ي ذ ق ي ي م ي ا ص ز نقبولآ تب لآ نبمي ض ع خ لآ خ ي ص ي خ ق ي ع غ مي بمي لآ تب لاشه لآ ت ق لآ ثزلآ ب. ي ثه ض ز ن ح ن ي غ ث ح نبغ تبمي وز ة ذ إثشبث بمي م ذ ثفق ت ق لآ صثي وه ي خ آ ثزلآ ب ي بزبلآ ي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سليمان ديمرال" رئيس الحزب لتهنئته، ثم قال أحدهم له: " سيدي .... ما دمت تدرك الدعم الذي قدمناه لكم، وتشكرنا عليه، فهل يمكنني أن أسأل سؤالاً؟ لماذا لا يوجد بين أعضاء حكومتكم واحد من إخواننا؟"

أولاً: موجبات حزب العدالة والتنمية في الدفاع عن النظام الرئاسي:

أما رجب طيب أوردغان الزعيم الذي دافع عن النظام الرئاسي لأطول فترة في بحياة تركيا السياسية فقد بين منذ عهده في رئاسة البلدية بأن هذا النظام ضروري بالنسبة لتركيا. ومناقشات النظام الرئاسي في عهد حزب العدالة والتنمية، والتي أدرجت في جدول الأعمال بشكل أكبر منذ عام ٢٠٠٥ و؛ انتقلت إلى أبعادٍ مختلفة في أعقاب "أزمة ٣٦٧" وعرقلة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧. فقد انطلق النقاش حول انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧ منذ عام ٢٠٠٥ مطوراً سيناريو لإنتاج الأزمة. وحيكت خيوط السيناريو للحيلولة دون انتخاب مرشح حزب العدالة والتنمية الذي كان يملك الأكثرية الكافية لانتخاب رئيس الجمهورية في المجلس. فبعد انقلاب ١٩٦٠ كان رؤساء الجمهورية باستثناء طورغوت أوزال يُنتخبون من قبل الكتلة الوصائية ضمن شرط "الانسجام الأيديولوجي".فكانت تتم عرقلة احتمال انتخاب المرشحين الذين لا يملكون هوية قومية علمانية ويُعتقد أنهم سيلحقون الضرر بنظام الوصاية بأزمات مصطنعة. وكان انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس يسهل على البنى الوصائية الحصول على النتيجة. وفي هذا النظام القائم على الحفاظ على الشعب بعيداً عن الدولة قدر المستطاع كانت المطالب بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب تُقمع بسهولة (أصلان، وميش، وأرن، ٢٠١٣) وهكذا وُضعت عملية خلق الأزمة لعرقلة انتخاب مرشح حزب العدالة والتنمية؛ حيز التطبيق على مراحل منذ عام ٢٠٠٥. ففي المرحلة الأولى أثيرت المشاكل حول انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧ باعتبار ان حكم حزب العدالة التنمية في عامه الأخير. وكان الحزب المعارض، حزب الشعب الجمهوري يرى بأن "المجلس العتيق والمهترئ" لا يمكنه أن ينتخب رئيس الجمهورية (بايكال،٢٠١٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تكن في "ترهل" المجلس ولا في "اهترائه"، بل في التوقعات بأن يفقد حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المبكرة الأصوات البرلمانية التي تمكنه من انتخاب رئيس الجمهورية.

في المرحلة الثانية أُطلق جدلٌ ونقاش قائم على سياسة التوتر حول انتخاب مرشح زوجته محجبة. فوصول مرشح حزب العدالة والتنمية إلى قصر جانقايا تم تشفيره على أنه" نقطة انكسار صريح للجمهورية التي تبلغ من العمر ٨٠ عاماً"(حريت، ١٦ آيار، ٢٠١٦).

فكان الزعيم العام لحزب الشعب الجمهوري دينيز بايكال يرى أن انتخاب شخص زوجته محجبة لمنصب رئيس الجمهورية " نضال من أجل أن يكون الحجاب رسمياً، ووضعه نظام الدولة الدستورية الرسمية في تركيا"(قرجان، ٢٠٠٦)، وفي المرحلة الثالثة من الأزمة تم اختلاق أزمة من خلال أصول الانتخاب التي لم تكن تشكل أي مشكلة اثناء انتخاب رؤساء الجمهورية الأسبقين في المجلس. فحسب الأطروحة التي تحدث عنها الرئيس الأسبق لمؤسسة سوق المال على أحسان قره جان في الأول من كانون الأول (قرجان،٢٠٠٦)، وكررها لاحقاً مدعي الجمهورية العام الفخري للمحكمة الاستئنافية صبح قنط اوغلو : قما ان التصويتين الأوليين من اجل انتخاب رئيس الجمهورية يتطلب اغلبية ثلثي العدد الكامل للأعضاء؛ فإن التصويت الأول سيتم اعتباره ملتغياً إن لم يشارك في التصويت ٣٦٧ نائباً على الأقل"(أوغلو، ٢٠٠٦) وعلى الرغم من أن هذا الجدل اعتبر في أول ظهوره أداة لإنتاج الأزمات؛ فإن الكتل الوصائية الموالية للنظام القديم اعتبرت هذه الأطروحة أسلوباً "انتقاذياً". من أجل ذلك اطلقت في المرحلة الرابعة من الأزمة دعوات لتدخل الجيش في السياسة. وانطلقت عملية جديدة لتهيئة الظروف المواتية للتدخل العسكري من خلال إقامة حملات بعنوان يدعو الجيش "لابداء رأيه في عملية الانتخابات الرئاسية"(سلوي، ٢٠٠٦)، ثم جاءت المرحلة الخامسة من الأزمة حيث اقيمت تجمعات الجمهورية في المدن الكبيرة تحت عنوان:"حماية القلعة الأخيرة للجمهورية" رافعين شعار: ستبقى جانقايا منيرة"(إنجه، ٢٠٠٦)، وذلك بمساندة الجيش وقيادة حزب الشعب الجمهوري وحزب العمال.

في ٢٤ نيسان ٢٠٠٧ رشح حزب العدالة والتنمية عبدالله غول لرئاسة الجمهورية. وفي ٢٧ نيسان أجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في المجلس. ولم يدخل حزب الشعب الجمهوري إلى المجلس انسجاماً مع سياسة توليد الأزمة بعدم توفر "٣٦٧" نائباً في المجلس. وتخلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم الذين يملكان مقاعد قليلة جداً في المجلس عن خوض الانتخابات التي أجريت في المجلس؛ كانت فرصة انتهزها حزب الشعب الجمهوري .

للوصول بالانتخابات إلى المحكمة الدستورية. وشارك في تصويت الجولة الأولى ٣٦١ نائباً بالإجمال، وحصل عبد الله غول على ٣٥٧ صوتاً. ولجأ حزب الشعب الجمهوري إلى المحكمة الدستورية من أجل إلغاء الجولة الأولى بحجة أن عدد الأصوات لم يبلغ ٣٦٧ صوتاً. ولم يكتف حزب الشعب الدستورية عندما قدم زعيم الحزب بايكال بياناً قال فيه:"إن لم تصادق المحكمة الدستورية على قرار ٣٦٧ ستذهب البلاد إلى الصراعات"(مليت، ٢٠١١).

وفي المرحلة السادسة من الأزمة تم نشر "مذكرة إلكترونية" في صفحة الإنترنت الرسمية لرئاسة هيئة الأركان العامة ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ أي في الليلة التي جرت فيها الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وتم الإعلان فيها عن أن الانتخابات الرئاسية يتم متابعتها بقلق. كما تضمن البيان تأكيداً على أن القوات المسلحة التركية سوف تعلن عن موقفها إن اقتضت الحاجة(صباح،٢٠٠٧)، وفي أعقاب أزمة الانتخابات الرئاسية المصطنعة والمطبقة باعتبارها عقلية إدارة؛ تمكنت الكتل الوصائية من الوصول إلى النتيجة المرجوة. ففي الأول من أيار ٢٠٠٧ وقبل أن يمر أربعة أيام على لجوء حزب الشعب الجمهوري؛ أعلنت المحكمة الدستورية بأكثرية الأصوات إلغاء الجولة الأولى من الانتخابات بحجة أن ٣٦٧ هوالعدد الكافي لعقد الاجتماع، فاستحال إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الشروط الموجودة في مجلس الشعب التركي الكبير.

في السادس من أيار أعيد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ولكن دون الوصول إلى العدد ٣٦٧. وبعد أن وصل النظام إلى طريق مسدود قرر حزب العدالة والتنمية تجديد الانتخابات وخوض انتخابات مبكرة في ٢٢ تموز. ودخل حزب العدالة والتنمية في توافق مع حزب الوطن الأم لإجراء سلسلة من التعديلات الدستورية. وهكذا أفضى الاستفتاء الشعبي الذي حصل في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٧ بمعدل ٦٨.٩٥% من الأصوات إلى قبول التعديلات التي تتضمن انتخال رئيس الجمهورية من قبل الشعب. فكان ذلك نهاية لعملية انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس، التي كانت دائماً تخلق الأزمات في النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الانتقال إلى التحول الديمقراطي: ومع الانتقال إلى فترة انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بدأت عملية "التحول الديمقراطي لمقام رئاسة الجمهورية"(اصلان، ميش و أرن،٢٠١٣)

وبعد قبول الاستفتاء تم الشروع بصورة دستورية في انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب. ومع انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب فعلياً عام ٢٠١٤ تم الانتقال إلى نظام إدارة يمكن تريفها على أرض الواقع بالنظام نصف الرئاسي وإن لم يتم تعريفها بشكل دستوري في تركيا. أما قبول انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب دستورياً فقد تم اعتباره حاجة لتغيير النظام السياسي من خلال "الرئاسة المزدوجة في النظام " وخليط الصلاحيات".

يمكننا إيجاز إطار الدفاع عن النظام الرئاسي في عهد حزب العدالة والتنمية ورجب طيب أردوغان بالعناوين التالية(ميش،٢٠١٦):

١. بناء نظام يحول دون تكرار حدوث الفوضى السياسية التي كانت تحصل كثيراً في الفترات الماضية في تركيا.
٢. إنهاء فترة الحكومات الائتلافية التي هي نتيجة النظام السياسي البرلماني، والتي أنتجت الأزمات في الماضي، وجعلت المجال السياسي هشاً، ومزقت الأحزاب السياسية، وشلت التقدم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في البلاد.
٣. إزالة المجالات الرمادية التي تجذرت بالثقافة السياسية والتي تستفيد منها مجموعات النخبة المدنية/ البيروقراطية الوصائية.
٤. إلغاء ازدواجية الرئاسة في النظام السياسي.
٥. القضاء بشكل كامل على الأزمات السياسية التي يتم إنتاجها من خلال الأنظمة الرئاسية.
٦. تعزيز مشروعية السلطة التنفذية من خلال وصفها بالجهاز التنفيذي المنتخب.
٧. توفير الإمكانية لتعميق الديمقراطية وترسيخها من خلال استدامة الإرادة الشعبية.
٨. الفصل التام بين الجهازين التشريعي والتنفيذي وزيادة صلاحيات وفعاليات كل منهما في مجال الخاص به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. تفعيل آلية اتخاذ القرارات السريعة عبر تعزيز السلطة التنفيذية.

١٠. تكوين آلية محاسبة أمام الشعب من خلال جهاز تنفيذي ينتخبه الشعب مباشرة.

المبحث الثاني: الإصلاح الاقتصادي والسياسي في تركيا

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، يحيث يتحدث الأول عن الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، فيما يتحدث المطلب الثاني عن دور التحول الفكري في إفشال محاولة الإنقلاب الأخيرة على أردوغان، فيما يتحدث المطلب الثالث عن دور التحولات الفكرية للتيارات السياسية في التعديلات الدستورية والقانونية الأخيرة

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي والسياسي

أولاً: الإصلاح الاقتصادي: حظي الموضوع الاقتصادي باهتمام كبير في سياسة حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم، فقد رسمت تركيا الخطة الاقتصادية الخارجية وفق إستراتيجيتها الجديدة الشاملة، وقد سارت الخطة الاقتصادية وفق مسارات مدروسة، منها استكمال الجهود الساعية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع العالم العربي، بما يساهم في توسيع الاقتصاد والشراكة في المنطقة، وايجاد مجال اقتصادي جديد نحو آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وإعطاء السياسة التركية الطابع الشرقي (الحمش، ٢٠١٢، ص: ٢٠٦)، وقد شكّل هذا الواقع الاقتصادي الصعب لتركيا؛ تحديًا داخليًا كبيرًا جدًا لحزب العدالة والتنمية عندما تولى مقاليد الحكم وأصبح مسؤولاً عن إدارة الدولة بكل ما فيها من تعقيدات وأزمات، فقد كانت تركيا تعيش أزمة أقتصادية كبيرة عشية وصول الحزب إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وكانت الدولة تمرُّ بانهيار مالي وتجاري كبير جداً، فعلى صعيد النمو الاقتصادي كانت النسبة٣% حتى العام ٢٠٠٢ وكان متوسط دخل الفرد لا يزيد على ٣٠٠٠ دولار، بينما لا يزيد الناتج على ٣٠٠ مليار دولار(نصار، ٢٠١١)، وظهرت هذه الأزمة جلية في اختلال الأوضاع المالية للبنوك وارتفاع معدلات العجز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيادة حجم الديون الخارجية، إضافة إلى انخفاض احتياطي الدول من العملات الأجنبية وارتفاع سعر الفائدة بشكل مستمر(اوزتزرك، ٢٠١٠، ص: ٤٩)، وقد كانت هذه الأزمة من المهمات أمام حزب العدالة والتنمية الذي ما زال حديث عهد بالسلطة، لا بل تفاقمت أزمة البلاد الاقتصادية حتى فقدت الليرة التركية أكثر من٧٠% من قيمتها الحقيقية، إزاء ذلك كله وضعت الحكومة التركية، بقيادة الحزب، خطة اقتصادية لإنقاذ الدولة تقوم على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، والاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة، وقامت الرؤية الاقتصادية الجديدة على أساس تصويب علاقة الفاعلية والأنتاج لتحقيق الأهداف المرجوة من الخطة(غول، ٢٠١٣، ص: ١١٩)، طبقت الخطة والبرامج الاقتصادية الجديدة بشكل متكامل بحيث حققت نجاحاً كبيراً في زمن قياسي، وسجل الاقتصاد التركي تحولاً جذرياً خلال فترة الممتدة من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٨، فقد ارتفع الناتج القومي من ٣٠٠ مليار دولار الى ٧٥٠ مليار دولار، وارتفع معدل الدخل الفردي ليصل إلى ١٠٠٠٠ دولار، إضافة إلى الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وقد احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة اقتصادياً على مستوى العالم والمرتبة السادسة على المستوى الأوروبي (اوزتورك، ٢٠١٠، ص: ٤٧)، وأرتفع حجم الاقتصاد التركي من العام ٢٠٠٢ ضعف ما كان عليه ، فوصل إلى ١.١ ترليون دولار، وشكلت تركيا أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه السياسات الاقتصادية المتقدمة والحكيمة أصبحت البنوك التركية قوية جداً فلم تتأثر بالأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٨، وبذلك استطاعت الحكومة التركية التلغب على أهم المشاكل التي واجهتها، وحققت في زمن قياسي نهضة اقتصادية كبيرة انعكست آثارها على مجمل الحياة في تركيا، وقد قامت هذه النهضة على إستراتيجية اقتصادية وضعها حزب العدالة والتنمية لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، فهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وعقدت اتفاقية للتفاهم الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي منذ ١٢ عاماً، وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن أول عشرة أعضاء في رأسمال البنك السعودي للتنمية، ولديها اتفاقية للتعاون الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعقدت اتفاقية التكامل الاقتصادي مع الدول العربية، وقد قامت الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة على اتجاهين رئيسين، الأول هو خلق مجال اقتصادي جديد في آسيا الوسطى، والثاني إقامة شركات جديدة مع الدول العربية وتطوير التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري معها(الحمش، ٢٠١٢، ص: ٢٠٥).وسبب ذلك وجود الحوافز التجارية الكثيرة لتركيا في المنطقة العربية، منها أن البلاد العربية تمثل سوقاً كبيراً للبضائع التركية، والقرب الجغرافي مع العالم العربي الذي يسهل عملية نقل البضائع، وكذلك الرغبة لدى الشعوب العربية في شراء المنتجات التركية، كذلك من الحوافز المهمة جداً لتركيا في العالم العربي؛ عامل النفط، وخاصة في منطقة الخليج العربي، مما يشكل دافعاً رئيساً لتركيا في العالم العربي؛ عامل النفط، وخاصة في منطقة الخليج العربي، مما يشكل دافعاً رئيساً لتركيا لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول الغنية والتي تمتلك ثروات نفطية هائلة (حزا، ٢٠١٢، ص: ٢٧٢). كذلك سعت تركيا إلى عمل علاقات جيدة مع العراق الي يمتلك ثروات نفطية هائلة أيضاً، فقد سعت تركيا إلى الاستفادة من الجوار العراقي في مسألة النفط، حيث حاولت عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ الاستفادة من عقوود تطوير حقول نفطية في العراق، وقد حصلت تركيا على ثلاثة عقود للنفط والغاز.وكان ذلك سبباً في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، حيث ساعد الاتفاق على إنشاء أنبوب النفط الخام الأمر الذي ساعد في تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق، وأدى إلى تنمية ميزان التبادل التجاري بنسب كبيرة، كما ارتفع حجم السلع والخدمات وعقود المقاولات من الجانب التركي إلى العراق، حتى بلغ حجم التبادل التجاري عدة مليارات من الدولارات، كما زاد أيضاً اعتماد تركيا على العراق اقتصاديًا(الجلبي، ٢٠١٢، ص: ٣٣٤)، كما أدت هذه السياسة الإقليمة إلى بناء اقتصاد قوي، فقد أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم في النمو، ورقم ١٧ في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر الحكومة التريكة من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فبالرغم من تلك الأزمة بقي الاقتصاد التركي محتفظًا بكثير من عوامل قوته وقراراته، وهذا ناتج عن السياسة التي اتبعها حزب العدالة والتنمية، والتي أدت إلى تطوير خططها الاقتصادية والحفاظ على قوة الاقتصاد التركي حتى لا يتأثر الأزمة العالمية، وقد نجحت هذه السياسة في إنجاز برنامج داخلي للإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل جيد(سليم، ٢٠١٢، ص: ٤٨٠). وحول نجاح الإستراتيجية الاقتصادية التي وضعها حزب العدالة والتنمية، يرى الخبير الاقتصادي التركي أحمد أوصال أن النجاح الاقتصادي التركي يرجع إلى عدة عوامل، منها أن تركيا استطاعت تحقيق تنمية دون وجود عائد نفطي مثل الدول النفطية، حيث أن الاقتصاد التركي لم يعتمد على المعونات الأجنبية وإنما اعتمد على نفسه، ويضاف إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامل الاقتصادي تطبيق الديمقراطية وكفالة الحرية، وتفعيل دور المجتمع المدني، والقيادة الفاعلة التي تتابع النهوض الاقتصادي والتطور المستمر، أضف إلى ذلك طرح برامج جديدة تؤدي إلى تحرير الاقتصاد من القيود الداخلية والخارجية، والتحول من الاستيراد الخارجي إلى التصنيع المحلي، وإلغاء كافة أنواع الدعم، وتخفيض نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد أدى ذلك كله إلى نجاح الاقتصاد التركي وانخفاض الدين الخارجي وتضاعف حجم التجارة الخارجية، وأصبحت تركيا طرفاً فاعلاً ومنافساً على المستوى العالمي (البربري، ٢٠١٣).وقد أُطلق على هذه التجربة وصف المعجزة نظراً للتطور الهائل الذي حصل خلال فترة قصيرة من الزمن، فعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، كانت الأوضاع الاقتصادية في غاية السوء إذ مرت تركيا بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة ٢٠٠١، نتج عن تلك الأزمة انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات التضخم وارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى الدرجة كبيرة جداً، وارتفاع سعر الفائدة، وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل ذلك كله، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أن الحكومة الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية عملت على حل الكثير من هذه المشاكل من خلال خطة اقتصادية رشيدة، حيث أدت هذه الخطة إلى زيادة معدلات النمو، ونتج عنها(اوزتورك، ٢٠١٠، ص: ٤٩):

١. ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف وارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.
٢. ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال من ٧٥% إلى ٨٠%.
٣. ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص بنسبة ٣٠٠%، واستثمارات القطاع الحكومي بنسبة ١٠٠%.
٤. ارتفاع نسب الاستهلاك إلى ٣٩% في القطاع الخاص، و ٢٢% في القطاع الحكومي، وهذه مؤشرات على حل المشكلة التي عاشتها تركيا عام ٢٠٠١.

وقد كان للإدارة السليمة دور مهم في معالجة الأزمة الاقتصادية التي اعتمدت بشكل كبير جداً على استثمار الطاقات والخبرات والكفاءات، ويوضح منحنى الصعود الاقتصادي كيف سارت عملية التنمية في اتجاهات مختلفة، ولم يكن النجاح في معالجة الواقع الاقتصادي المتردي أمراً يسيراً بسبب تراكم الأزمات الهائلة التي تمر بها الدولة، وحجم الديون الخارجية التي أرهقت الدولة، ومع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك لم تشكل البيئة الاقتصادية الصعبة عاملاً كابحاً لجهود ونشاط الحكومة، فقد توفرت الإدراة السياسية لإحداث التغيير الشامل، وكان العامل الاقتصادي هو من يكشف عن نتائج الإصلاحات والسياسات التي تبنتها الحكومة كونها الأكثر احتكاكاً بحياة المواطن العادي، وكان من أهم أسباب نجاح المشروع الاقتصادي؛ الاستثمار الجيد لكافة الطاقات والعقول الإبداعية وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث اعتمدت الحكومة على تقديم المحفزات والتسهيلات التي لا تعيق النشاط الاقتصادي، وتقديم العون في تأسيس الشركات التي يملكها قطاع الشباب. وكان الاعتماد على المكونات المحلية واستثمار الموارد الوطنية والاستغناء عن المعونات الخارجية من أهم سياسات الحكومة، أضف إلى ذلك التحرك في جميع الاتجاهات، سواء على صعيد الداخل التركي أو على صعيد العلاقات التجارية الخارجية، حيث ارتفعت نسبة الصادرات بشكل كبير جداً وزادت نسبة الإقبال على البضائع التركية، وأدى ذلك إلى إقبال كثير من التجار وأصحاب رؤوس الأموال والشركات العملاقة إلى إبرام كثير من الاتفاقيات التجارية سواء مع الحكومة التركية أو شركات القطاع الخاص، ساهم ذلك في دعم المنتج المحلي وتشجيع الصناعات الوطنية وارتفاع قيمة الليرة التركية، وانخفض حجم الديون بشكل تدريجي، كما انعكست آثار السياسات الاقتصادية بشكل مستمر على المواطن التركي، سواء طبقة رجال الأعمال أو الطبقات العامة، وعلى الصعيد الخارجي أصبحت تركيا من أفضل الدول في المنطقة من حيث ازدهار التجارة وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتحرير العقود والبيوع والشراء، وخلال فترة قصيرة استطاعت الدولة أن تسدد جزءاً كبيراً من ديونها الخارجية، حيث أعلنت بشكل نهائي عن قيامها بسداد جميع ديون البنك المركزي في شهر أيار من عام ٢٠١٥، وأعلنت حينها أنها على استعداد لإقراض صندوق النقد الدولي.

ثانياً: الإصلاح السياسي: كانت الإصلاحات السياسية من أهم الإنجازات التي قام بها حزب العدالة والتنمية، وهي أحد الأسباب التي رفعت من رصيد الحزب لدى الشارع التركي بشكل كبير جداً، وعززت اتجاهه نحو المجتمع المدني الذي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات حيث امتلك الحزب رؤية شاملة تنطلق من المصلحة الوطنية(بوبوش، ٢٠١١، ص: ٤١)، لذلك تجنبت قيادة الحزب الخطاب السياسي القائم على رؤية سياسية أيدلوجية أو عرقية أو دينية من شأنها أن تلغي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخر، فالحزب ينظر إلى جميع المواطنين الأتراك على أنهم متساوون بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الفكر أو الرأي السياسي ويرى أن الجمهورية التركية تقوم على العلمانية

والديمقراطية والقانون والعمليات الاجتماعية والحضارية وحرية الاعتقاد والعدالة في توزيع الفرص(حسان، ٢٠١٢، ص: ٣١)، وبالتالي تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق وضمان الحرية لمواطنيها، من دون أن يترتب على ذلك تهديدات لأمن تركيا على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد ساهمت هذه الإستراتيجيات في إجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتعلق بأوضاع الأقليات الكردية العلوية وهذا ساهم في تزايد شعبية حزب العدالة والتنمية في اوساط هذه الاقليات.وتنطلق تركيا في ذلك من أن صلة وثيقة بين الحرية والأمن تعتبر ضرورة من ضرورات الأمن القومي التركي، لذلك اتجهت الحكومة إلى تحقيق الحرية والديمقراطية في آن واحد، والحرية بحسب هذه الرؤية لا تتحقق على حساب الأمن بل لا بد من تحقيق الغايتين معاً(عبد القادر، ٢٠١٢، ص: ٥٨٧)، فقد اتجهت الحكومة إلى إرساء قواعد المجتمع المدني وإلغاء كل مظاهر حكم العسكر الذي يتناقض مع الديمقراطية ويقوض أركان العمل السياسي، من هنا واجه حزب العدالة والتنمية تحدياً كبيراً في سبيل نشر الديمقراطية وإنهاء حالة تغلغل العسكر التي انهى الصدام معها جميع الاحزاب السياسية الإسلامية السابقة، وكانت مسألة تقويض أركان النظام العلماني وإحلال نظام إسلامي مكانه هي الشبهة التي يواجه بها أعضاء الأحزاب السابقون لينتهي مصير الحزب بالخطر والإلغاء ولأعضائه بالسجن أو النفي، وقد تكررت الانقلابات العسكرية نتاج نفوذ وتغلغل المؤسسة العسكرية في أجهزة الدولة، وتاريخياً كان الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٠٨، وأعلن فيه دستور عام ١٩٠٨، حيث خلع السلطان عبد الحميد الثاني وجئ إلى الحكم بضباط من جمعية الاتحاد والترقي، كما شهدت تركيا منذ سبعينيات القرن الماضي أربعة انقلابات عسكرية كان أولها في ١٩٦٠/٥/٢٧، ثم انقلاب ١٩٧١/٣/٢، بعد ذلك جاء انقلاب ١٩٨٠ وهو أكبر انقلاب في تاريخ الجمهورية التركية ونشأ عنه دستور ١٩٨٢ الذي ثبت وجود العسكر في كل مجالات الحياة، أما الانقلاب التالي فوقع بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٨ (عبد الجليل، ٢٠١٠ص: ٨٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد واجهت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية بقوة ولكن ليس بشكل مباشر وحاولت من خلال الإعلام إثارة الخوف من الحزب بسبب الخلفية الإسلامية لقادته، والتخويف مما أطلق عليه الأجندة الخفيه التي لا يراها ولا يستطيع أثباتها أحد، اضافه إلى ذلك فقد انضم العسكر إلى أحزاب المعارضة التي يبلغ عددها في تركيا أربعين حزباً والتي اتحدث جميعها، ورغم ما بينها من تباينات، في مواجهة حزب العدالة والتنمية؛ لذلك فقد وصف حيدر يلدز أحد مسؤولي الحزب في إسطنبول بأن الحزب خاض معركة شرسة ومصيرية، فقد واجه الحزب غلاة العلمانيين من مدنيين وعسكر وأصحاب رؤوس الأموال والإعلام المناوئ والكاره(هويدي، ٢٠١٠، ص:٩)، وقد كان العسكر آنذالك يملكون صلاحيات واسعة جداً حصلوا عليها من دستور عام ١٩٨٢ الذي نتج عن أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية، وقد مكن العسكر من التدخل في مجالات الحياة كافة، فنصت المادة (١٣) من الدستور على حظر الأحزاب الدينية والفاشية والاشتراكية، أما المادة (٣٥)، فنصت على حق الجيش في حماية الأمة والدستور والجكمهورية العلمانية، وكان هذا مدخلاً للجيش للتدخل في مناحي الحياة كافة بحجة حماية الدستور، وورد في المادة (٩٦) حظر استخدام مصطلحات الشيوعية والفوضوية والاشتراكية والفاشية والقومية والعرق واللغة والمذهب والطائفه، او أي كلمات تعطي معاني متشابهة، وقد اثار هذا الدستور في الداخل التركي نقاشاً واسعاً باعتباره يحد من الحقوق والحريات الأساسية بما فيها حرية الكلام والتعبير الديني والتجمع (هاردي، ٢٠٠٩).

وقد وصف المحامي والخبير الدستوري ورئيس جمعية حقوق الإنسان أوزتورك تورك دوغان هذا الدستور بأنه يعكس نظرة الأيدلوجية الرسمية التي تنص على عدم احترام حقوق الإنسان وعدم احترام مبدأ التعددية السياسية والقومية، فهو دستور لا يعترف بحرية التعبير ولا حرية الأديان ويلزم الجميع أن يكونوا أتراكاً بالقومية(الشرقاوي، ٢٠١١، ص: ٢)، قد وجد حزب العدالة والتنمية نفسه أمام هذا الواقع الذي تسيطر فيه المؤسسة العسكرية على شؤون الحياة كافة، مدعومة بنصوص دستورية تمنحها الحق في التصرف والتدخل دون اعتراض من أحد، ذلك أن الانقلابات العسكرية في تركيا تختلف عن الانقلابات العسكرية في تركيا تختلف عن الانقلابات في العالم الثالث باعتبار أنها تأتي تحت غطاء صيانة الدستور وحماية مبادئ الجمهورية والحفاظ على النظام والقوانين، أمام ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاول حزب العدالة والتنمية التعايش مع المؤسسة بداية، ثم سعى إلى تقليص صلاحيات العسكر والحد من هيمنتهم على الحياة السياسية، وتوسيع دائرة الحريات السياسية والمدنية في تركيا، وكانت وسيلته في ذلك التعديلات الدستورية ومشاريع القوانين التي من خلالها يستطيع الحد من نفوذ العسكر وتحجيم دورهم في الحياة العامة لا سيما في الشأن السياسي، وكان من أهم هذه التعديلات أن أقر البرلمان التركي مجموعة من التعديلات عام ٢٠٠٣ تهدف الى الحد من سلطة مجلس الأمن القومي ومنها إمكانية تعين شخص مدني لمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وأن صلاحية تعيين هذا الشخص هي من اختصاص رئيس مجلس الوزراء وليس من قبل رئيس الأركان، وان يعقد مجلس الأمن القومي كل شهرين بدلاً من انعقاده كل شهر، ويكون دوره استشارياً فقط(خوجة، ٢٠١٣)، كما قامت الحكومة التركية عام ٢٠٠٤ بإعداد مجموعة تعديلات دستورية تهدف إلى مزيد من تقليص دور العسكر، بحيث تتضمن التعديلات الجديدة منع مشاركة ممثل لرئاسة أركان الجيش في اجتماعات المجلس الأعلى للتعليم العالي، ومنح المواطنين حق رفع دعاوى أمام المحكمة الدستورية، إلا أن التعديل الدستوري الذي تمكن البرلمان من إقراره في شهر سبتمبر عام ٢٠١٠ كان الأكثر اهمية وتقدماً في تحجيم دور العسكر، فقد تضمن هذا التعديل ستة وعشرين بنداً منها بنود تتعلق بإعادة تنظيم الهيئات القضائية العليا المناهضة لحزب العدالة والتنمية، وقد حظي هذا التعديل بتأييد من الشارع التركي بلغت نسبته ٥٨%، وقد كانت أعمال البرلمان التركي المستمرة في محاولات تعديل الدستور هي الطريقة المثلى للحد من دور العسكر، والاتجاه نحو عملية تحول ديمقراطي بعيدة عن هيمنة ونفوذ المؤسسة العسكرية وقادة الجيش، لذلك فقد تم تعديل دستور عام ١٩٨٢ سبع عشرة مرة، بدءاً من عام ١٩٨٧ ولغاية التعديل الدستوري الذي تم في ٢٠١٠/٩/١٩، حيث كان الدستور يتألف من ١٩٤ مادة، خضعت مئة مادة منها للتعديل(الشرقاوي، ٢٠١٦)، وبهذه التعديلات للدستور، الذي كان يتحصن خلفه العسكريون، استطاع حزب العدالة والتنمية أن يضع حداً للهيمنة العسكرية على السلطة والحياة السياسية، علاوة على ذلك فقد لاحق القضاء التركي ضباطاً من الجيش حاولوا في وقت سابق الإطاحة بالحكومة عام ٢٠٠٣، حيث أصدر القضاء التركي بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢١، كما تقرر منع معظم الذين حوكموا من ممارسة العمل في القطاع العام، وكان من بينهم قادة جيش اتهموا في المشاركة في مؤامرة أطلق عليها اسم مطرقة الحداد، التي كانت تهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى إزالة حزب العدالة والتنمية عن الحكم، وتعتبر هذه المحاكمة من أكبر القضايا المتعلقة بالتآمر التي شغلت القضاء التركي منذ العام ٢٠٠٧، وقد أعطت هذه التعديلات الحكومية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية القوة الكافية والثقة الكبيرة للحديث عن انقضاء عهد الانقلابات العسكرية، يؤكد ذلك رجب طيب اوردغان رئيس الوزراء بأن زمن الانقلابات العسكرية في تركيا ذهب بلا رجعة ولن يعود إلى البلاد مرة أخرى، وأن يحاول التدخل في الديمقراطية سيمثل امام المحاكم وسيخضع للمساءلة.

ومن أهم الإصلاحات السياسية التي حصلت في تركيا مؤخراً هو تحولها من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، تقف تركيا اليوم على عتبة مرحلة من التطور السياسي والاقتصادي، فقد انتهت عملية التحول الديمقراطي في تركيا بإقرار الانتقال إلى نظام الحكم الجمهوري الرئاسي، وتتقدم تركيا حاليا بخطى حثيثة في غمار مرحلة سياسية جديدة تعد من المراحل الأهم في تاريخها نحو تطبيق كامل للنظام الرئاسي مغادرة النظام البرلماني مع الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩ بعد أن أسفرت نتائج التصويت على التعديلات الدستورية في ١٦ نيسان ٢٠١٧- عن قبول تلك التعديلات بنسبة ٥١.٣ بالمئة في مقابل ٤٨.٦٥ صوتوا ضدها.

ولم تختر تركيا التحول إلى النظام الرئاسي ترفا او رفاهية بل لأن النظام البرلمان والعديد من تفاعلاته احتوت على عوائق امام مضي تركيا نحو استقرار اكبر وسرعة وفعالية وتطور أحسن ولذلك كان المطلب بالانتقال إلى النظام الرئاسي تعبيراً عن حاجة حقيقة ولم يكن طرح هذا التغيير مقتصرا على حزب العدالة والتنمية بل تم طرحه في فترات سابقة لكن لم تتح له الفرصة للانتقال إلى حيز الواقع وهي ميزة تحسب لحزب العدالة والتنمية حيث استطاع نقل الأفكار إلى أرض الواقع بالرغم من الصعوبات والتحديات الموجودة(ضوران، وآخرون، ٢٠١٨، ص: ٧-٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال محاولة الإنقلاب الأخيرة على أردوغان، عاشت تركيا لحظات مؤلمة وساعات قاسية تخللتها مشاهد مرعبة أثناء محاولة الإنقلاب العسكري الفاشل، الذي هدف منفذوه إلى تقويض التجربة الديمقراطية الصاعدة في البلاد، وزعزعة استقرارها، فضلاً عن إثارة الفتن والقلاقل، والإطاحة بآمال الشعب التركي الحر، وقطع مساره المدني بقصد عرقلة النهضة التركية المعاصرة، وصعودها على المستويين الإقليمي، والعالمي، بعد عقود من الوصاية العسكرية السلطوية على الشعب التركي، حيث فتكت بمقدراته، وأهدرت طاقاته (يلدرم، ٢٠١٨، ص:٧).

بتاريخ الخامس عشر من تموز في عام ٢٠١٦،أراد الانقلابيون إظهار القوة العسكرية العالية، من أجل السيطرة على نظام الحكم في تركيا عن طريق استخدامهم الطائرات وضرب مبنى البرلمان التركي وتحليق طائرات F١٦ العسكرية واعتقال رئيس أركان الجيش وإنزال الآليات العسكرية إلى الشوارع الرئيسة والسيطرة على مبنى التلفزيون الرسمي(علي، ٢٠١٦)، حيث أغلقت ولكن رد الشرعية لم يتأخر، حيث وجه أردوغان من خلال تطبيق "فيستايم"،معمحطة "سيإنإنتورك" الخاصّة،نداءًإلىالأتراكبالنزولإلىالشارع،منأجلالوقوفيوجهالمحاولةالانقلابية(نخال، ٢٠١٨)، وخلال ساعات قليلة وقف العديد من المواطنين أمام الدبابات والمدرعات العسكرية؛ مما أدى إلى إبطاء حركتها، كما تصى الشعب التركي لرصاص الإنقلابيين بصدورهم،مما أدى إلى ارتباك الإنقلابيين، وجاء صمود رئيس أركان الجيش خلوصي آكار وموقفه الرافض للإنقلاب رغم إغراءات الإنقلابيين وضغوطهم مما أدى إلى أن قام الإنقلابيون بمساومته على روحه لوضع بصمة الموافقة النهائية على الإنقلاب؛ لكنه رفض خيانة واجبه في حماية بلاده، رغم محاولة فتح الله غولن التواصل معه استجابة لدعوة محتجزيه الإنقلابيين بهدف إقناعه، لكنه بقي صامداً حتى نجاه الله وأخرجه من بين أيدي الإنقلابيين صامداً، حيث رجعت الأمور إلى نصابها شيئاً بشيء من خلال خروج الملايين من الشعب التركي إلى الميادين، مطالبين بالحفاظ على الجيش التركي ووحدته، وتطهيره من الخونة والمرتزقة بحزم واقتدار، حيث كان من أهم أهداف الملايين الذين احتشدوا في الميادين استجابة لدعوة أردوغان: تطهير الدولة التركية من الإنقلابيين وأذنابهم، ومن الجيوب النائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تسعى للنهوض مجدداً ومعاودة الإنقلاب مستقبلاً، بهدف الحفاظ على الشرعية التي حققت لمواطنيها إنجازات عجز عنها الآخرون من أمن ورخاء اقتصادي وتموضع إقليمي ودولي، رفع من شأن تركيا سياسياً واقتصادياً، وعسكرياً، يث حققت مستويات متقدمة باتت تنافس بها دولاً عظمى؛ مما ولد إحساساً أصيلاً، وشعوراً صادقاً؛ فقام بالتضحية بروحه من أجل دولته الحديثة، واستمرارها في الحفاظ على مكانها الطبيعي، كما قدمت الأحزاب السياسية التركية مشهداً تاريخياً يُضاف إلى إنجازات الشعب التركي عندما قامت بدعم السلطة السياسية في البلاد، وساندتها بقوة، حيث نسيت المساجلات السياسية، والمصالح الذاتية الضيقة، والتعارضات الحزبية، ووضعت مصلحة الوطن ووحدته فوق كل اعتبار، وبذا رسمت الأحزاب السياسية التركية مشهداً قل نظيره لا سيما في ظل وجود تجارب إنقلابية قريبة من تركيا خشي بعض المراقبين امتدادها إلى الداخل التركي، وأن ينقلب الساسة المعارضون في هذا المشهد الصعب على السلطة السياسية، لكن وعي النخبة، ونضج تصوراتها لذاتها، والفضاء السياسي من حولها، ويقينها بأن الخصومات السياسية لا يمكن أن تكون سبباً في غياب اللحمة الوطنية ومفارقة الحق والتخلي عن الدولة والوطن والواجب جعلها تبدو بهذه الصورة النبيلة، ويرى الكاتب علي يلدرم أن الدولة التركية:" محظوظة بهذه النخبة السياسية التركية التي عانقت سلطتها في وقت المحنة، وتجاوزت خلافاتها وخصوماتها في سبيل الذود عن أمتها ودولتها، خاصة عقب استهداف الإنقلابيين مجلس النواب التركي للمرة الأولى في تاريخه، وهو ما دفع الجميع إلى الشعور بأنهم في خندق واحد في مواجهة الإنقلابيين وداعميهم في الداخل والخارج إذ إن المعركة واحدة المصير مشترك(يلدرم، ٢٠١٨، ص: ٨-١٠)، ويرى الباحث أن ما جرى تحقيق لمقولة إن الله ينصر الدولة العادلة، أي إن إقامةالعدل وأداءالحقوق لأهلها منأسبابقاءالدول وتفوقها وغلبتها، وهذا ما شاهدناه بأم أعيننا على شاشات التلفاز عندما وقف العديد من أفراد الشعب التركي في مواجهة دبابات الإنقلابيين.

ورغم أن أربكان كان يسعى إلى إقامة الدولة العادلة إلا أن العسكر كانوا له بالمرصاد في جميع محاولاته لإحقاق الدولة العادلة، وخاصة في حكومة الإئتلاف التي كان يقودها أربكان في تسعينات القرن الماضي، فقد ظهر ذلك جلياً من خلال اجتماع مجلس الشورى العسكري في آب ١٩٩٦، توامناً مع تعالي أصوات حول تعرض نظام الحكم في تركيا للتهديد، وانتهى هذا الأمر بأن أصدر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن القومي في تركيا سلسلة قرارات بضغوط من كبار قيادة الجيش بدعوى حماية علمانية الدولة من الرجعية الدينية، ما تسبب في الإطاحة بالحكومة الإئتلافية آنذاك، حيث أعتبر التدخل العسكري آنذاك بمثابة انقلاب عسكري غير معلن، وصف لاحقاً بأنه:" وصمة عار"، في تاريخ تركيا السياسي(العربي ٢١، ٢٠١٩)، وعلى الرغم من أن أربكان كان حريصاً على عدم استفزاز الجيش، محاولاً تكريس الانطباع بأنه معلنتكرارماقامبهزعيمهم العجوز، بينما استمات الشعب التركي في الدفاع عن حزب العدالة والتنمية، ولبى نداء أردوغان جموع الشعب الغفيرة والأحزاب السياسية وحتى المعارضة منها، مما أنقذ الدولة التركية من عودة العسكر إلى حكم البلاد.

بم نظ قبجيم ج نوزبم ثخ ثبم ق لآ ت م لآ بين ثبم ثلآ بثلآ تق لآ بم ثغ لآ ثبم نشش لآ ت صم كبه لآ تب لإ لآتق

في فترة صياغة الدستور الجديد بعيد الانقلاب العسكري في ٢١ ايلول سنة ١٩٨٠ تم إدراج كل من النظام الرئاسي وشبه النظام الرئاسي على جدول الأعمال بشكل متزامن، وجرت النقاشات بشكل أكبر حول انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية ضمن هذين النظامين السياسين(غيل،١٩٨٢)، ويعود ذلك إلى أن الأزمة التي عاشها مجلس الشعب التركي الكبير بسبب عجزه عن انتخاب رئيس الجمهورية، وكذلك المآزق التي عيشت في عمليات انتخاب رؤوساء الجمهورية التي تكررت في اكثر من ١١٥ جولة في الفترة التي أدت إلى انقلاب ١٩٨٠م؛ نعم هذه الأزمات أنبأت بشكل واضح وصارخ عن ضرورة وجود نظام جديد. ولكن الإرادة التي صنعت دستور عام ١٩٨٢ قامت بتعريف منصب رئيس الجمهورية بأنه واجب يقوم في أساسه على " التطابق الأيدلوجي" ويحفظ نظام الوصاية، ولذلك قامت بالكف عن هذه المناقشات؛ لأنه في حال انتخاب الشعب لرؤساء الجمهورية لم يكن هناك احتمال لانتخاب رئيس الجمهورية ضمن الأيدلوجية التي أرادوها. وجاء الانخفاض الحاصل في عدد الأصوات الانتخابية لحزب الوطن الأم خلال الانتخابات المحلية التي جرت سنة ١٩٨٤ بمعدل خمسة بالمئة مقارنة بالانتخابات العامة التي أجريت في العام الذي سبقه؛ لتحمل طورغوت أوزال عقب الانتخابات على تقييمها على أنها مرحلة تشكل احتمال العودة مجدداً إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقب الائتلافات، فقام باستشارة الموجودين حوله في موضوع نظام رئاسي(صباح،١٩٩٩)، لكن المناقشات في هذه المسألة تأجلت إلى الاستفتاء الشعبي اتقاءً لحدوث اي نزاع بينه وبين رئيس الجمهورية كنعان أورن.

واصل طورغوت أوزال المناقشات حول ضرورة انتقال تركيا إلى نظام رئاسي بشكل مكثف من عام ١٩٨٨ وإلى وفاته(مليت،١٩٩٨)، ودافع عن النظام الرئاسي الذي نظر إليه " كمولد للتغيير"، بعد اعتقاده بأن البرلمانية النيابية على الطراز التركي قد بطأت عن عجلة الإصلاحات الواجب إجراؤها، ووصفه بأنه أفضل نموذج يلائم تركيا(أوزال،١٩٩٠،ص:١١). وقد أثبت طورغوت أوزال خلال دفاعه عن النظام الرئاسي أن حكومات الائتلاف في تركيا لم تفلح في تحقيق إدارة حكم فاعلة ومؤثرة. وأكد على أن النظام الرئاسي سيخدم تكامل الدولة مدعياً بأن الاختلافات المجتمعية والخيارات والثقافات السياسية المتشكلة تبعاً للمناطقية والعشائرية تنشط التفتت السياسي في تركيا. وحسب أوزال:" إذا كانت المجتمعات في دولة ما تعيش بشكل عرقي وإثني وسط قاعد جماهيرية أوسع، فإن نظام الرئاسة يناسب هؤلاء بشكل أفضل". وإن تم ربط الانتخابات السياسية لمجتمع متعدد الأطياف بالنظام البرلماني؛ فإن التنوعات الإثنية والاختلافات الدينية والمذهبية والعوامل التي تحتل مكاناً لها خارج إطار التنافس الخدمي متمثلة بالعشائرية والمحاباتة البلدية والمناطقية تدخل إلى البرلمان(برلاس،١٩٩٤، ص:١٤١). والبرلمان المؤسس وفق هذا النمط من الديناميكيات كان عاجزاً عن التركيز على الفعاليات التشريعية وكان التوافق والتفاهم السياسي يزداد تعقيداً بشكل تدريجي.

لم يكتف أوزال بتبرير الأسباب الكامنة وراء شعوره بضرورة النظام الرئاسي، بل قدم كذلك إطار عمل موجه نحو الماهية التي يجب ان يكون عليها شكل لرئاسة في تركيا. وحسب أوزال، كان يجب الحفاظ على الصلاحيات الموجودة في دستور عام ١٩٨٢ حين ينتخب الشعب رئيس جمهوريته، وأن يتم انتخاب رئيس الجمهورية تبعاً لنظام الأكثرية المطلق المؤلف من جولتين خلال خمس سنوات. كما كان ينبغي إجراء انتخابات الرئيس بالتزامن مع انتخابات مجلس الشعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبيروكان يجب ايضاً أن ينتخب رئيس الجمهورية كجدداً في حال اتخاذ المجلس قراراً بإجراء انتخابات مبكرة(أوزال، ١٩٩٠،ص:٩٠).

لقد كان العامل الأهم الذي تصدر دفاع أوزل عن النظام الرئاسي هو أن الحكومات الائتلافية تفتح اطريق أمام الفوضى وانعدام الاستقرار، ذلك أن النظام البرلماني في مجتمع يتمتع بالعديد من الثقافات من الإرث العثماني كان يعقد التوافق والانسجام باستمرار. وفي سياق المعنى، كان يؤمن بضرورة وجود انسجام مباشر بين النظام السياسي لدولة ما وبنية نسيجها المجتمعي(مليت، ١٩٩٢، ص:١٩). لقد كان أوزال من خلال هذا النمط من التحديدات كان يدافع عن ضرورة إدارة تركيا التي هي الإرث المتبقي من أمبراطورية عظيمة وفق نموذج رئاسة يشبه النموذج الأمريكي، رابطاً بين التجربة التاريخية للمجتمعات الأوروبية والحكومات الملكية والنظام البرلماني. وأمام الانتقادات التي تتهم النظام الرئاسي على الطراز الأمريكي سيقود "إلى الانقسام" و" الفيدرالية"؛ كان يجيب بقوله: " أنا ضد الفيدرالية".

عارض سليمان دميرال (الذي سيطالب لاحقاً بنظام رئاسي) مساعي طورغوت أوزال من أجل نظام رئاسي. وكان دميرال يرى أن رغبه أوزال في الانتقال إلى نظام رئاسي مرتبطة بانحسار دعمه المجتمعي تدريجياً. وفي هذا السياق، أدى رفض عرض الانتخابات المحلية المبكرة لعام واحد بنسبة ٦٥% في استفتاء ٢٥ أيلول سنة ١٩٨٨؛ إلى تصعيد الانتقادات التي وجهها دميرال لحزب الأم وأوزال. وكانت هذه الانتقادات تتركز عادة حول انتخابات رئاسة الجمهورية، وكانت هذة الانتقادات تتركز عاد حول انتخابات رئاسة الجمهورية، وكانت مزاعم دميرال في الأساس تدور حول خسارة حزب الوطن الأم، لقاعدته من الدعم الشعبي المشروع وقيامه بالعمل على تبكير الانتخابات سنة؛ إثر انحسار معدل الأصوات التي أدلت بالقبول" نعن". وزعم دميرال بأن انتخاب رئيس الجمهورية الجديد في هذا الوضع من قبل المجلس الذي يهيمن عليه حزب الوطن الأم لن يكون فعلاً صحيحاً، واقترح بانتخاب رئيس جديد من قبل الشعب(مليت، ١٩٨٨،ص:٨). وكانت الصيغة التي اقترحها دميرال، بالتزامن مع اعتراضه على انتخاب اوزال كرئيس للجمهورية" من قبل مجلس فقد شرعيته"؛ هي اختيار الشعب الرئيس لرئيس الجمهورية، وبينما كان دميرال يدافع من ناحية عن انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية، كان من ناحية أخرى يخط بنفسه تحت النفي مؤكداً بأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقترحه ليس نظاماً رئاسياً كما يخطط له أوزال(مليت،١٩٨٨، ص:٨). كان سليمان دميرال قد بلور مقترحاته، وبدأ منتصف عام١٩٨٩ بتحضير مقترح لتعديل الدستور بشكل يتيح انتخاب رئيس الجمهوريةعبر التصويت العام. لم يتمكن من جمع التواقيع الكافية من أجل اقتراحه الذي اقتربت منه الاحزاب الاخررى على حذر، تاركة مسافة بينها وبينه، باستثناء حزبه" الطريق القويم (DYP)"، لكنه شغل جدول الأعمال فترة طويلة خلال عمليات انتخاب رئيس الجمهورية(مليت، ١٩٨٩، ص:٩)".

وفي كانون الاول عام ١٩٩٠ كان الحزب القويم بزعامة سليمان دميرال قد أضفى مكزيداً من البلورة على مناقشات تعديل الدستور الذي احتفظ به في جدول الأعمال فترة طويلة، ونقل الموضوع إلى جدول الأعمال في مؤتمر الحزب العام. وكان قد قدم في مبادرته لتعديل الدستور الأقرب إلى نموذج حكومة نصف رئاسية، مقترح " رئاسة جمهورية معززة". وكان المقترح يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات عرض تشريعات القوانين للاستفتاء الشعبي، وحل مجلس مجلس النواب، وتحديد المبادئ الأساسية التي سيتم تطبيقها في سياسة الأمن الوطني والسياسة الخارجية. وكان يقترح كذلك تغييرات من مثل : رفع إلزامية التصويت على الثقة اثناء بدء الحكومة بمهامها، وجلب نظام الانتخابات بمرحلتين، وان يصبح المجلس بقمرتين(مليت، ١٩٩٠،ص:١٦).

لكن سليمان دميرال الذي عارض أوزال في دفاعه عن النظام الرئاسي، واتهمه بأنه يريد " سلطنة" أطلق بنفسه عام ١٩٩٧ في فترة تولية رئاسة الجمهورية مناقشات ضرورة تحول تركيا إلى النظام الرئاسي، وقال :" انا اقيم في جانقايا منذ أربع سنوات وثلاثة أشهر، قمت خلالها بالمصادقة على ست حكومات بالتمام، وهذا الوضع شئنا ام أبينا جعل من الحكومة النيابية مثاراً للجدل، تجري الانتخابات، لكن المجلس عندما يعجز عن إنتاج حكومة، تظهر الصعوبات، وهذا يقود تركيا إلى البحث عن نظام نصف رئاسي، أو رئاسي، وهذا ما أظهرته الظروف، فماذا يحصل؟ تنتقل من الحكومة التي ينتخبها المجلس إلى الحكومة التي ينتخبها الرئيس(مليت، ١٩٩٧). وبينما كان دميرال يدافع عن النظام الرئاسي كان يورد موجبات أوزال كما هي الترتيب، ويقول" إن النظام الرئاسي شرط لتوفير الاستقرار السياسي. ولا بد من الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. والنظام الرئاسي أمر ملح لا مفر منه، وإن على تركيا مناقشة هذا النظام". وفي معرض رده على الانتقادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجهة إلى النظام الرئاسي، وانه سيجلب الديكتاتورية؛ كان دميرال يجيب على النحو التالي: " إن أكثر مثال ملموس لهذا هو الحكم الاستباقي الرائج والذي يمكن إيجازه على شكل أن النظام الرئاسي يمكن أن يقود إلى الديكتاتورية، وقول هذا يحتاج إلى بيان وتحليل جيد لموجبات هذا التحديد، وهذا ما لم يتم القيام به" (دميرال، ١٩٩٧). وعند النظر إلى مناقشات تحول النظام السياسي في تركيا يُرى بوضوح تكرار "الاعتراضات المقولبة"(ميش، ٢٠١٥)من إطار معلوم في كل فترة. وعند مناقشة تحول النظام السياسي إلى نموذج الحكومة الرئاسية يتم تناول هذا الموضوع في أغلب الأحيان على أساس الهويات السياسية. وبما أن الدفاع عن النظام الرئاسي أتى عموماً من جانب الجهات الفاعلة التي تمثل الوسط السياسي؛ تشكل لدى مجموعات النخب الاستراتيجية نظرة سلبية تجاه هذا النظام. وقد انطلقت مناقشات النظام الرئاسي في الأوساط السياسية والأكاديمية في الفترات التي تناولته الأجندات بالتركيز على الجهات الفاعلة التي أطلقت عموماً هذه المناقشات، لذلك تمت في البداية شخصنة الموضوع. فانطلقت الأطراف المعارضة للنظام الرئاسي في عهد طورغوت أوزال وسليمان دميرال ورجب طيب أردوغان تتهمهم بالسعي للبقاء في سدة الحكم. فنوقش النظام الرئاسي الذي أطلقه أوزال على سبيل المثال بأنه "أهواء شخصية" أو "استعلاء أوزال الذي يمكن إيقافه". ووصف بيان دميرال بشأن تغيير النظام السياسي بأنه استراتيجية لإطالة عهده الرئاسي، والكلام ذاته ينطبق على رئيس الجمهورية أردوغان. وهكذا ابتعدت النقاشات عن تحليل ماهية المسألة وإطارها بصورة فعالة.

والاعتراض الثاني الأكثر رواجاً وقولبة وابتعاداً عن صلب الموضوع في مناقشات النظام الرئاسي هو كليشة "تغيير النظام". ويمكن تحت هذا القول رد الفعل المعتاد في سياق " بقاء النظام" الذي يذكر تاريخياً باستمرار باعتباره مؤسس المجال المجتمعي والسياسي في تركيا. وهذا النمط من البيان المستعمل في الماضي باعتباره تقنية إدارية تقوم على "تصور التهديد" ؛ يتم استعماله بصورة وظيفية في مناقشات النظام الرئاسي كما يستعمل في جميع المجالات. فمثلاً نجد الزعيم العام لحزب اليسار الديمقراطي (DSP) بولنت أجاويد يعارض المناقشات التي أطلقها دميرال عندما كان رئيس الجمهورية على النحو التالي: "أعتقد أن مقترحات تغيير النظام مقامرة خطيرة.. لم أستسغها إطلاقاً. ولكن التصميم النظامي الذي يحاول دميرال تناوله في الأجندات يقترح أقسى الأنظمة الرئاسية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم. النظام الرئاسي هو عكس الديمقراطية البرلمانية التي أسسها أتاتورك. أعتقد أنه يحمل بعض الأشياء المثيرة للاعتراض بالنسبة للنظام الديمقراطي العلماني الموجود في تركيا. فلأنَّ حاول ذاك الشخص أن يهدم الديمقراطية فمن يستطيع أن يمنعه وكيف يمنعه (قمار، ١٩٩٨) وفي عام ٢٠١٦ جاء على لسان الزعيم العام لحزب الشعب الجمهوري والذي يعد امتداد الحزب اليساري كمال قليجدار أوغلو؛ نفس الاعتراض الذي جاء على لسان زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولنت أجاويد عام ١٩٩٨ (أوغلو، ٢٠١٦).

الاعتراض الثالث هو أنه في حال الانتقال إلى نموذج النظام الرئاسي في تركيا سيتم الانتقال إلى بنية سلطوية وبالتالي إلى حكم الرجل الواحد. والحقيقة أن نشوء نظام سياسي سلطوي يعني العجز عن بناء آلية "التوازن والرقابة" بشكل فعال. والنظام بالتالي يمكن أن يكون سلطوياً أو ديمقراطياً في النظام الرئاسي والنظام البرلماني على حد سواء. والجهات التي حملت مزاعم السلطوية في الاجندات من خلال النظام الرئاسي في تركيا لا يسلطون الضوء كثيراً على ما أنتجه النظام البرلماني من انعدام الاستقرار الذي أدى بدوره إلى عدم ترسيخ الديمقراطية.

وسيكون بالتالي ثبات فترة ولاية الرئيس في الأنظمة الرئاسية، وإلزامية انتخابه بأصوات تفوق ٥٠%، وسيلة لتقريب النظام من المنطقية، وتعزيز مركز السياسية أكثر من كونه وسيلة لتحقيق سلطوية النظام.

ونقطة الاعتراض الرابعة للذين يعارضون الانتقال إلى النظام الرئاسي هو الزعم بأن النظام الرئاسي في حال تطبيقه في تركيا سوف يؤدي إلى تقسيمها. وهذا الزعم له علاقة بالمخاوف السياسية التي يتم انتاجها باعتبار أن نموذج الحكم الرئاسي يتطلب نظام الولايات. والذين يدافعون عن هذا الرأي يضعون الجدل الدائر حول المسألة الكردية في سلة اعتراضاتهم، ويستعملون الحساسية المجتمعية المتكونة حولها، ويزعمون بأن النظام الرئاسي سوف يأخذ تركيا الى هاوية الانقسام. لكن الذين يطلقون هذه المزاعم يتجاهلون تطبيقات النظام الرئاسي المختلفة حول العالم، ولا يتناولون في الأجندات إلا النظام الرئاسي الأمريكي، ويقرؤون النظام الأمريكي بصورة انتقائية.

ويتجاهلون كذلك تطبيقات النظام الرئاسي في الدول الوحدوية، أو يفترضون أنه سيتم العمل على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جعل النظام السياسي يتكيف مع بلد آخر دون تغيير الشكل الذي يتم به تطبيقه حالياً. أضف إلى ذلك، أن كون بنية الإدارة في دولة ما فيدرالية أو وحدوية ليس له علاقة مباشر بنظام الحكومة. فهناك العديد من الأنظمة البرلمانية في العالم تملك بنية فيدرالية.

والاعتراض الآخر على النظام الرئاسي اعتراض على النظام الرئاسي بذاته باعتباره نموذجاً للإدارة. وجاء هذا الاعتراض بالأكثر من الأوساط الأكاديمية والمتخصصين في هذا المجال. ففي الجدل الدائر حول التصميم الرئاسي في تركيا يتم التأكيد على حالة انعدام استقرار الحكم في البلدان التي تطبق هذا النظام وفي مقدمتها أمريكة اللاتينية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المشاكل الحاصلة في تشغيل الديمقراطية. اعتاد الأكاديميون في تركيا على إضفاء السلبيات على النظام الرئاسي بذاته مستدلين بالنصوص (لينز وآخرون، ١٩٩٤) المكتوبة حول المشاكل النابعة من تطبيق النظام الرئاسي في النصف الأول من التسعينيات. بيد أن النقطة التي ركزت عليها الأدبيات المتشكلة في تلك الفترة حول " مخاطر النظام الرئاسي"(لينز، ١٩٩٠)، و"مناقب النظام البرلماني"؛ هي المشاكل التي واجهتها بلدان أمريكة اللاتينية في الفترة الانتقالية عند جعل النظام الرئاسي يتكيف مع بلدانهم.

تقدم بعض المقاربات التي تتناول مستوى العلاقة بين التحول الديمقراطي والنظام السياسي؛ النظام البرلماني على النظام الرئاسي من حيث التحول الديمقراطي، ولكن المسافة التي قطعتها البلدان التي تتم إدارتها بالنظام الرئاسي لا تؤكد صحة هذه المقاربة. فأولى أزمات النظام التي هدمت الديمقراطية حصلت عموماً في ديمقراطيات الأنظمة البرلمانية بعد الحرب العالمية الأولى، فعملت هذه الأنظمة على ترسيخ الديمقراطية من جديد حتى الثمانينات. ولكن أزمة الديمقراطية التي بدأت في الثمانينات واستمرت حتى التسعينيات وقعت بالأكثر في بلدان أمريكة اللاتينية التي تطبق النظام الرئاسي. فكانت إشكالية النظام الرئاسي منذ التسعينات متعلقة بالسيرورة التاريخية (لينز، ١٩٩٧). ولكن بعد الحرب العالمية الأولى قطعت بلدان أمريكة اللاتينية أشواطاً كبيرة لترسيخ الاستقرار والتحول الديمقراطي في أنظمتها السياسية(بيازجي، ٠١٣).

جميع الحجج التي تقدمها الأوساط التي تم رسم إطارها هنا، والتي تقول إن النظام الرئاسي سوف يخلق نتائج سلبية من أجل تركيا توجد في واقع الأمر في الثقافة السياسية والنظام البرماني من النموذج التركي (ميش، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) إن أهم سبب لعدم توطيد الديمقراطية في تركيا هو أن التمزق السياسي الحاصل في النظام البرلماني يحافظ على ضعف بنى الحكومة.

ب) غن استمرار مشكلة العدالة في التمثيل من خلال نظام يعض حداً أدنى للدخول في البرلمان ناجم من عدم بناء نظام انتخابات ديمقراطية في هذه الثقافة السياسية رغم تغيير قانون الانتخابات مرات عديدة في النظام البرلماني.

ت) إن كانت المؤسسة السياسية غير قادرة على أداء وظيفتها بشكل فعال باستثناء عهود القيادات القوية فالسبب في ذلك يعود إلى أن هذا النظام البرلماني من النموذج التركي يفتح الطريق لإمكانية تدخل البنى الوصائية.

ث) إن تفاقم الجدل حول عدم استقلالية القضاء وعدم حياديته له صلة بكون الأنظمة القانونية في تركيا لها عادات وقوالب أيدولوجية ضمن شيفرات تاريخية. وهذا نتيجة لعجز النظام البرلماني عن بناء آلية رقابة وتوازن في الثقافة السياسية التركية.

ج) إن كان الذين يعارضون النظام الرئاسي يشيرون إلى الاستقطاب السياسي واحتمالية إضفاء الطاب الشخصي على السياسة والإدارة؛ فإن هذا كان ولا يزال موجوداً في النظام البرلماني القائم.

أنتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بعد تعديل الدستور عام ٢٠٠٧ وعملية الانتقال الى النظام الجمهوري الرئاسي:

مع بدء فترة انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب دستورياً بعد الاستفتاء الذي جرى عام ٢٠٠٧ اخذ النظام الرئاسي بعداً جديداً. فالنظام تغير دستوريات وتم الاقتراب من النظام الرئاسي. وفي هذا الوضع لا تتعدى الصلاحيات التي يمنحها دستور ١٩٨٢ لرئيس الجمهورية من قبل الشعب فقد النظام البرلماني ميزاته. ومن المحتمل أن يبرز جدل حول الصلاحيات بين الجهازين المنتخبين في نظام من هذه الشاكلة والذين يملكان " مشروعية مزدوجة" أي بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. قد تكون إدارة الأزمة ممكنة إذا كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من نفس الحزب ولكن لا مفر من تعمق الأزمة إذا كان من حزبين مختلفين (ضوران، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلاقاً من وجهة النظر هذه ، استمر حزب العدالة والتنمية في الحديث عن ضرورة انتقال تركيا الى النظام الرئاسي بعد التعديلات الدستورية التي جرت عام ٢٠٠٧. ولم يكتف بالدفاع عن تغيير النظام السياسي، بل دافع أيضاً عن ضرورة دستور جديد للبلاد. وكانت إحدى الخطوات الهامة فيما يتعلق بتغيير الدستور قد اتخذت عقب انتخابات ٢٠١١. فتم تشكيل لجنة التوافق الدستوري بحيث تضم ثلاثة ممثلين عن كل حزب تحت سقف مجلس الشعب التركي الكبير وبقيادة رئيس المجلس. إن تمثيل جميع الأحزاب في اللجنة عبر ثلاثة نواب من كل حزب، دون النظر إلى معدل التصويت أو عدد النواب، وامتلاك هذه الأحزاب سلطة متساوية في كتابة الدستور؛ كانت طريقة تم اللجوء إليها لتسهيل التوافق، لكنها أفضت الى نتيجة معاكسة تماماً على أرض الواقع(ضوران، ٢٠١٦).

في المناقشات التي دامت قرابة عامين وقف حزب العدالة والتنمية الى جانب تغيير الدستور لصالح النموذج الرئاسي، بل أعد كذلك مقترحاً دستورياً خاصاً به يتضمن النظام الرئاسي وقدمه للرأي العام. ورفض حزب الشعب الجمهوري بدوره هذا المقترح، وأعلن وقوفه إلى جانب تعزيز النظام البرلماني. فكان المقترح الدستوري الخاص بحزب الشعب الجمهوري يتضمن إطاراً يستند بالأكثر على كودات كمالية من العهد القديم، يرمي غلى الحفاظ على الوضع الراهن. أما حزب الحركة القومية فقد تحرك في اللجنة بمنعكسات قويمة قاسية، وأصر حزب السلام والديمقراطية (BDP) على وضعه الذي يستند على خطابات القومية الكردية الإثنية.

فلم تستطع لجنة التوافق الدستوري أن تتفق إلا على ٥٩ مادة فيما يتعلق بالدستور الجديد. وعرض حزب العدالة والتنمية على المجلس مناقشة هذه المواد المتفق عليها في المجلس العام، لكن عرضه هذا لم يلق دعماً من الأحزاب الأخرى.

وفي ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٣ حلت اللجنة بعد أن قدم رئيس المجلس جميل جيجك تصريحاً بأن اللجنة أتمت مهمتها، وأن التوافق غير ممكن من أجل الدستور الجديد.

وبعد انتخاب مباشر لرئيس الجمهورية من قبل الشعب عام ٢٠١٤ انتقل نظام تركيا السياسي بصورة فعلية الى ما يمكن اعتباره نظاماً نصف رئاسي (ألجي،٢٠٠١)، فتم انتخاب رجب طيب أردوغان الذي حصل على ٥١.٨% من الأصوات في الجولة الأولى رئيسا للجمهورية بعد انتخابات ٢٠١٤. وأردوغان باعتباره رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب أعلن حتى قبل انتخابه أنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يستعمل الصلاحيات الممنوحة له في الدستور ١٩٨٢ ومتحركاً بمهمة الرئيس" المؤسس"(ميش، وأصلان، ٢٠١٤)، وواعداً الشعب بأنه سيكون رئيس الجمهورية "المؤثر" و"التنفيذي" و"الموجه والمشكل"(ميش، ٢٠١٤)، فاتبع بعد انتخابه سياسة لتنفيذ وعده هذا. واصبح تغيير النظام السياسي يتم تناوله كضرورة أبعد من أن تكون مسألة اختيارية.

كان النظام الرئاسي أحد أهم عناوين البيان الانتخاب الذي أطلقه حزب العدالة والتنمية في انتخابات السابع من حزيران والأول من تشرين الثاني عام ٢٠١٥. فشرع حزب العدالة والتنمية يبين للشعب أن النظام الرئاسية هو الخطوة الأخيرة للقضاء كلياً على الكتل الوصائية وإنهاء الحكومات الائتلافية لتغدو تركيا قوية ومستقرة.

وقدمت الأحزاب الأخرى في بيانها الانتخابي وعودا بتغيير الدستور، فكان ذلك سبباً في تشكيل لجنة توافق دستوري جديدة بعد الانتخابات. لكن هذه اللجنة حلت بعد الاجتماع الثالث دون أن تبين حتى أصول عملها.

لم يجد حزب العدالة والتنمية الأكثرية اللازمة لتغيير الدستور رغم أنه تفرد من جديد بسدة الحكم بعد الانتخابات، فتولدت الحاجة إلى توافق جديد تحت سقف المجلس. لكن إعراض الأحزاب المعارضة عن مناقشة النظام الرئاسي في الإطار الدستوري جعل حزب العدالة والتنمية يؤجل الخطوات التي سيخطوها في موضوع نظام الحكومة (ألتون، ٢٠١٦)، ومن جهة أخرى بقي رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغ ورئيس الوزراء بن علي يلدرم يتحدثان عن ضرورة تغيير النظام السياسي البرلماني الذي يقوم على ازدواجية الرئاسة يقيناً منهما بأنه سوف يخلق أزمة في المستقبل. وبقي الأمر كذلك إلى أن حدثت محاولة الانقلاب الدامية التي تم تنفيذها من قبل تنظيم غولن الإرهابي في ١٥ تموز. ومحاولة الانقلاب هذه التي يتم اعتبارها " محاولة لاحتلال تركيا" أحبطت بنضال المجتمع والبيروقراطيات الأمنية التي لم يكن لها يد في الانقلاب. فكانت العملية التي سماها رئيس الجمهورية أردوغان "بحرب الاستقلال الثانية(ميش، ٢٠١٧) سبباً في تعطيل قصير المدى لجميع المسائل التي تتم مناقشتها في الأجندات السياسية، والتركيز على مكافحة تنظيم غولن الإرهابي الذي بات أمراً ملحاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد محاولة الانقلاب التي نفذها تنظيم غولن الإرهابي تولدت عملية شجعت على التوافق في السياسة، فتعززت آليات الحوار الاجتماعي والسياسي. كما أثارت هذه العملية الجرأة لدى الأحزاب السياسية على التوافق. فوجهات النظر المتقاربة التي تبناها حزب الشعب الجمهوري وحزب الحرة القومية تحديداً حول محاولة انقلاب ١٥ تموز أدت إلى ظهور ديناميكات جديدة في السياسة. وخلقت محاولة انقلاب ١٥ تموز غدراكاً ووعياً جديداً لدى المجتمع والسياسة حول بقاء تركيا، كما ظهرت الحاجة إلى إعادة هيكلة الدولة لتصفية التنظيم ذاتي الحكم الذي تموضع في آليات الدولة خلال زمن طويل (ميش، ٢٠١٦).

انطلاقاً من وجهة النظر هذه، ذهب زعيم حزب الحركة القومية بهجلي إلى نقطة أبعد من دعم حزب العدالة والتنمية في مكافحة الإرهاب، فأعلن عن دعمه لتغيير الدستور بشكل يتضمن تحول النظام السياسي في تركيا. ففي كلمته التي ألقاها في اجتماع مجموعة حزبه في المجلس في ١١ تشرين الأول صلح بهجلي بأن هناك مشاكل في نظام الحكم القائم في تركيا، وبأن هذه المشاكل ستتحول لاحقاً إلى أزمة حكم كبيرة. وأكد في هذا السياق على أن الصلاحيات التي يستعملها رئيس الجمهورية تشكل واقعاً فعلياً، وأنه يجب وضع هذا الواقع الفعلي في قالب قانوني. وكان أكثر ما يلفت الانتباه في كلمة بهجلي هو تشديده على تغير الأوضاع في تركيا بعد ١٥ تموز، واستحالة أن تعود الأوضاع الى ما كانت عليه سابقاً. وقال زعيم حزب الحركة القومية: "لو قال شعبنا في الاستفتاء عكس ما نقوله في فليس لدينا شيء نقوله"، وأفاد أن المشهد الذي ظهر في ١٥ تموز يتطلب " عقداً مجتمعياً جديداً". كما صرح بهجلي أن هذا الطلب مسؤولية يجب أداؤها من قبل جميع الأحزاب السياسية، وأنهم مستعدون للتفاوض من اجل مقترح تعديل دون المساس بالبنية المركزية والمواد الأربعة الأولى من الدستور التي تشكل بالنسبة له خطوطاً حمراء.

وفي كلمته التي نظر فيها الى تغيير الدستور نظرة إيجابية قال دولت بهجلي: "في هذه الأيام التي تناضل فيها الجمهورية التركية من أجل بقائها" فأعطى إشارات إلى السياق الذي يضع فيه موجبات التوافق (غولنر، ٢٠١٦)، وبعد أن صدرت ردود أفعال إيجابية من جناح حزب العدالة والتنمية على تصريحات بهجلي، قال هذا الأخير في ١٥ تشرين الأول: "ننتظر تقديم العرض على المجلس للتقييم". بعد هذا البيان التقى رئيس الوزراء بن علي يلدرم وبهجلي في قصر جانقايا، وتباحثا موضوع الدستور الجديد. ومع هذا اللقاء بدأ حزب العدالة والتنمية يعد مسودة التعديلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستورية ثم قدمها لحزب الحركة القومية من أجل النظر والتفاوض. وفي ١٠ كانون الأول ٢٠١٦ تم تقديم عرض التعديلات الدستورية في شكله الأخير الذي شكله الحزبان والذي يتضمن تحول الظام السياسي؛ لرئاسة مجلس الشعب التركي الكبير بعد توقيع ٣١٦ نائباً من حزب العدالة والتنمية. كان هذا العرض مكوناً من ٢١ مادةً، لكنه تعرض للتعديل بعد المفاوضات التي أجريت في اللجنة الدستورية، فتم تقديمه للمجلس العام لمجلس الشعب التركي الكبير باعتباره مكوناً من ١٨ مادة. وبعد نقاشات حادة في المجلس العام تم تمرير عرض التعديلات الدستورية من المجلس بأصوات حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية التي تجاوزت ٣٣٠ صوتاً وهو حدود الاستفتاء، وتم تقديمه لمصادقة رئيس الجمهورية ليصار إلى الاستفتاء الشعبي. وصرح زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي أن دعمهم لتغيير الدستور لن يقتصر على المجلس، بل سيتعداه الى تنظيم حملات "نعم" من اجل تمرير التغييرات من الاستفتاء.

النظام الجمهوري الرئاسي والتعديلات الدستورية:وبعد مناقشات دامت قرابة أربعين عاماص بدأت الخطوات الملموسة تتخذ في مسار تحول النظام السياسي في تركيا، وذلك بحصول توافق بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. فالقسم الأكبر من التعديلات الدستورية التي تم قبولها في مجلس الشعب التركي الكبير والتي تم تقديمها للاستفتاء يتكون من مواد تتضمن تحول نظام الحكومة. وقد جاء تصميم النظام الجديد الذي حصل بتغيير الدستور وفق النموذج الرئاسي؛ رغم تسميته" بالنظام الجمهوري الرئاسي"(جاغلر، ٢٠٠٦)، في هذا النظام الجمهوري الرئاسي الجديد الذييتم فيه انتخاب رئيس الجمهورية والجهاز التشريعي مباشرة من قبل الشعب عاد الجهاز التنفيذي بإدارة رأس واحد، واصبح رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام الشعب مباشرة، وتنظيم الانتخابات التشريعية والتنفيذية يتم بصورة متزامنة بحيث تتم مرة كل خمسة أعوام.

كما أتيحت الفرصة أمام المجلس ورئيس الجمهورية أن يقيل كل منهما الآخر في حال وصول النظام الى طريق مسدود إثر أزمة تندلع بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، ويلزم عندها تجديد انتخابات كل من الهازين بصورة متبادلة وفي وقت واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسفرت التعديلات الدستورية التي تم إعدادها حسب نظام الحكومة الرئاسي عن إعادة تنظيم صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية، والعمليات القضائية، وصلاحياتها في إصدار القرارات، وغير ذلك؛ بشكل مختلف عما هي عليه في النظام البرلماني. وفي هذا النموذج الذي تم فيه الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تم الإلزام بألا يكون الوزراء أعضاء في الجهاز التشريعي. نورد فيما يلي أبرز جوانب التعديلات الدستورية التي تم تنظيمها في ١٨ مادة:

١. أضيف مبدأ "الحيادية" إلى المادة التاسعة من الدستور تأكيداً على أنه يتضمن حيادية القضاء إلى جانب استقلاليته.
٢. تم رفع عدد النواب من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ باعتباره يتناسب مع ازدياد الكثافة السكانية.
٣. تم تخفيض سن انتخاب النائب من ٢٥ إلى ١٨ عاماً. كما تم إلغاء شرط أداء الخدمة العسكرية من بين المواصفات التي يجب توفرها ليكون الشخص نائباً.
٤. تم الإقرار على أجراء انتخابات الرئيس الذي هو رئيس الجهاز التنفيذي بالتزامن مع انتخابات مجلس الشعب التركي الكبي الذي هو الجهاز التشريعي، في نفس اليوم ، مرة كل خمسة أعوام. وفي الانتخابات الرئاسية تم اعتماد نظام الانتخابات ذي الجولتين الذي تم قبوله في استفتاء ٢٠٠٧.
٥. أعيد تنظيم المادة السابعة والثمانين من الدستور التي تتناول مهام مجلس الشعب التركي الكبير بشكل يتناسب والنظام الجمهوري الرئاسي. وتم حذف العبارة المتعلقة بمراقبة الجهاز التنفيذي من قبل الجهاز التشريعي، وإلغاء صلاحيات مجلس الشعب التركي الكبير في إصدار القرارات بحكم القانون، والموجودة في نظام الحكومة الحالية. كما تم حذف مفهوم" مشروع القانون" من الدستور على اعتبار أن السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي لن يقدم عرضاً بتغيير القانون.
٦. ومع التعديلات التي أجريت على المادة الثامنة والتسعين من الدستور تم الفحاظ على بحث المجلس واللقاءات العامة واستجواب المجلس الذي يعد من صلاحيات مجلس الشعب التركي الكبي في رقابة الجهاز التنفيذي، وتم الاتفاق على جعل آلية الرقابة "بالسؤالط كتابياً. وتم إلغاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستجواب الذي يعتبر واحداً من طرق مراقبة الجهاز التنفيذي في الأنظمة البرلمانية ليتناسب مع النظام الجمهوري الرئاسي.

٧. تم إعادة تنظيم أصول الترشيح والانتخاب الخاص برئيس الجمهورية عبر دمج المادتين ١٠١ و١٠٢ من الدستور. وتم حذف العبارة التي تنص على قطع "الشخص المنتخب رئيساً للجمهورية صلته بحزبه إن وجدت" ، فتم فتح الطريق أمام رئيس الجمهورية لأن يكون منتمياً إلى حزب، وتقرر أن يبقى رئيس الجمهورية على راس عمله على مدار خمسة أعوام. وتم الإتيان بقاعدة أن يتم انتخاب الشخص نفسه مرتين على الأكثر. وتقرر الا يكون رئيس الجمهورية عضواً في الجهاز التشريعي ورئيسا للجهاز التنفيذي في آن واحد. وتم الاتفاق على أن تتوفر الشروط التالية في المرشح لرئاسة الجمهورية: أن يكون الشخص مواطناً تركياً لا يقل عمره عن الأربعين، وتلقى تعليماً عالياً، ويملك كفاءات تؤهله لأن يكون نائباً. وتقرر أن يحق للأخزاب الترشح لرئاسة الجمهورية شرط أن تحصل على ٥% من الأصوات على الأقل في الانتخابات الأخيرة أو على توقيع مئة ألف ناخب على الأقلز وتم تنظيم الانتخابات بحيث يتم انتخاب من يحصل على أكثر من ٥٠% من الأصوات في الجولة الأولى، وفي حال فشل أي مرشح في الحصول على أكثر من ٥٠% من الأصوات تجرى يوم الأحد الثاني الذي يلي يوم الانتخابات جولة جديدة يتسابق فيها أول مرشحين حصلا على أكثرية الأصوات.

٨. ومع التغيير الذي حصل في المادة ١٠٤ من الدستور تقرر أن يكون رئيس الجمهورية رئيس الجهاز التنفيذي الى جانب كونه رئيس الدولة. ونص الدستور الجديد على تعيين نواب رئيس الجمهورية والوزراء بمرسوم رئيس الجمهورية. ويمنح رئيس الجمهورية صلاحيات في القيام بإجراءات تنظيمية متعلقة بالجهاز التنفيذي. وتم رسم إطار هذه الإجراءات التنظيمة التي عرفت بانها صلاحية رئيس الجمهورية في إصدار المراسيم والقرارات على النحو التالي: لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر مراسيم في مجال الحقوق الأساسية والحقوق الشخصية والحقوق والواجبات السياسية. ولا يمكنه تنظيم مراسيم في مجالات تم تنظيمها بوضوح في القانون. وفي حال وجود أحكام في القانون تخالف قرارات رئاسة الجمهورية يتم تطبيق أحكام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون. وعندما يصدر مجلس الشعب التركي الكبير قانوناص في الموضوع ذاته يغدو قرار رئاسة الجمهورية غير نافذ. كما تم فتح الطريق أمام رئيس الجمهورية الذي لم يعد يستطع ان يعد مشروع قانون؛ أن يعبر عن رغبته في تغيير القانون عبر الرسائل الموجهة إلى المجلس شرط ألا يكون ملزماً. وتم منح رئيس الجمهورية صلاحيات في تعيين كبار رجالات الدولة وإقالتهم بمراسيم رئاسة الجمهورية المنظمة وفق الأصول المتعلقة بذلك.

٩. مع التعديلات التي أجريت على المادة ١٠٥ من الدستور تقرر إلغاء إعفاء رئيس الجمهورية من المسؤوليات الجزمائية، وجعله مسؤولاً عن الأعمال التي تدخل أولا تدخل ضمن مجال مهامه، وتجريمه من قبل المجلس، ومحاكمته في الديوان العالي، ويتوقف فتح التحقيق بحقه على موافقة أغلبية العدد الكامل لأعضاء المجلس، ويتم فتح تحقيق بحقه بموافقة أكثرية ثلاثة أخماس الأعضاء. وأصبح " لا يمكن لرئيس الجمهورية الذي فتحت دعوى بحقه ان يقرر خوض الانتخابات"، وإقالة رئيس الجمهورية المحكوم عليه في الديوان العالي بجريمة تحول دون انتخابه.
١٠. تنص المادة ١٠٦ من الدستور على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين أكثر من نائب لهن ويحدد نائباً عنه بالوكالة. وتقرر إنهاء وكالات الوزراء ونواب رئيس الجمهورية الذين يتم تعيينهم وإقالتهم من قبل رئيس الجمهورية إن صاروا اعضاء في الجهاز التشريعيز وتقرر أن تكون مسؤولية اعضاء الجهاز التنفيذي سياسياً أمام رئيس الجمهورية، ومسؤوليتهم الجزائية امام المجلس فيتم سوقهم الى الديوان العالي باستجواب يقوم به المجلس. وتقرر ان يتم تشكيل الوزارات وإلغاؤها وتنظيم مهامها وصلاحياتها وبنية تشكيلاتها بمراسيم رئاسة الجمهورية.
١١. تقرر بالمادة ١١٦ من الدستور أن تقرر رئاسة الجمهورية وجلس الشعب التركي الكبير تجديد الانتخابات بصورة متبادلة، وأن يقرر رئيس الجمهورية تجديد الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس لوحده، أما مجلس الشعب التركي الكبير فيحق له أن يقرر تجديد الانتخابات بأغلبية ثلاثة أخماس عدد اعضائه الكامل. في هذه الحال سيتم إجراء الانتخابات مرة اخرى وبصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متزامنة إذا قرر الجهاز التشريعي أو الرئيس تجديد الانتخابات. وفي حال قرر المجلس تجديد الانتخابات خلال الولاية الثانية لرئيس الجمهورية يمكن لرئيس الجمهورية ان يكون مرشحا مرة أخرى.

١٢. مع التعديلات التي جرت في المادة ١١٩ من الدستور تم إلغاء أصول الأحكام العرفية، والتوقف عن أخذ رأي مجلس الأمن القومي في إعلان حالة الطوارئ. ومنح رئيس الجمهورية صلاحية إعلان حالة الطوارئ بسبب صلاحياته التنفيذية. كما أعطي رئيس الجمهورية صلاحية إصدار قرارات بحكم القانون خلال فترة حالة الطوارئ، وتقرر إلزامية أن يتم إقرار هذه القرارات من قبل مجلس الشعب التركي الكبير خلال ثلاثة أشهر، وإلا سيتوقف أتوماتيكياً العمل بالقرارات التي تم إصدارها في حالة الطوارئ.

١٣. مع التعديل الذي حصل في المادة ١٤٢ من الدستور تم إلغاء محاكم التأديب والمحاكم العسكرية إلا في حالات الحروب.

١٤. مع التعديل الحاصل في المادة ١٥٩ من الدستور تمت إعادة تصميم بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العاميين. ووتم حذف كلمة " الأعلى" من اسم المجلس، وتغيرت أصول انتخاب أعضائه. وتم تعيين وزير العدل رئيساً للمجلس، ومستشار وزير العدل عضواً بشكل مشابه لما كان في النظام السابق باعتباره عضواً طبيعياً في المجلس. وتم تخفيض عدد أعضاء المجلس من ٢٢ الى ١٣ عضواً. أما عدد الدوائر فقد تم تخفيضه من ثلاث دوائر الى دائرتين. وتم تنظيم انتخاب الأعضاء بحيث يختار رئيس الجمهورية ٤ أعضاء من أصل ١١ عضواً. وينتخب المجلس الأعضاء السبعة الآخرين.

١٥. تم جمع الأحكام المتعلقة بالميزانية والواردة في المواد ١٦١-١٦٤؛ في مادة واحدة بعد تبسيطها، وجعلها تنسجم مع النظام الجمهوري الرئاسي. وتقرر أن يعد رئيس الجمهورية قانون الموازنة ويقدمها للمجلس. كما تم تقرر إصدار قانون الميزانية المؤقتة في حال لم يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبول قانون الموازنة في المجلس. فإن لم يتم صدور قانون الموازنة الجديدة يتم اعتماد ميزانية العام السابق وفق معدل التقييم الجديد ريثما يتم قبول قانون الموازنة الجديدة.

١٦. بهذه المادة تقرر أن يتم تعديل الكلمات والعبارات اللازمة في مواد الدستور وإضافتها وحذفها من النص بما يتناسب مع النظام الجمهوري الرئاسي والتعديلات الأخرى، وإلغاء العمل ببعض المواد التي لا تتناسب والنظام.
١٧. مع وضع التعديلات المتلعقة بالمادة المؤقتة المضافة الى الدستور حيز التنفيذ تقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة الأولى في ٣ تشرين الثاني عام ٢٠١٩، والقيام بتعديل النظام الداخلي لمجلس الشعب التركي الكبير وبقية الترتيبات القانونية خلال ستة أشهر بموجب التعديلات التي دخلت حيز التنفيذ، وغجراء انتخابات أعضاء مجلس القضاة والمدعين العاميين خلال ثلاثين يوما أعتباراً من وضع القانون حيز التنفيذ، وإلغاء المحاكم العسكرية خلال أربعة أشهر.
١٨. بهذه المادة تبين التاريخ الذي سيدخل فيه التعديلات الدستورية المقترحة حيز التفنيذ. وتقرر أن توضع العديد من المواد حيز التنفيذ مع الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة الأولى، وإلغاء الحكم المتعلق بقطع صلة رئيس الجمهورية بحزبه، ووضع التعديلات حيز التنفيذ بمجرد قبولها.

وخلاصة القول فقد انطلقت مناقشات السعي لتغيير النظام السياسي في تركيا منذ سبعينيات القرن الماضي. وكانت مسائل مثل عدم الاستقرار السياسي في فترة الحكومات الائتلافية في النظام البرلماني، وتحول انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الى أزمة؛ أهم العوامل التي أدت الى اندلاع هذه المناقشاتز فتمزق بنية الأحزاب السياسية في النظام البرلماني، وانعدام الاستقرار السياسي الناجم عن النزاعات بين مجموعات الهوية، سهلت القيام بالانقلابات العسكرية فتم تعطيل الديمقراطية وإغلاق المؤسسات الديمقراطية. فاستحال تكوين بنى سياسية قوية، واضطرت الأحزاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية التي من واجبها حمل النظام الديمقراطي؛ إلى الاستسلام، والعجز عن إنتاج سياسة في مجال سياسي تم تعريفه.

والزعماء الذين كانوا يرون أن هذا النوع من النظام البرلماني يلحق الضرر بتركيا دافعوا عن ضرورة تحول النظام السياسي، وضرورة انتقال تركيا الى النظام الرئاسي من اجل الخروج من هذه الحلقة المفرغة. ففي السبعينيات بدأ الجدل مع نجم الدين أربكان، زعيم الأحزاب التي تنتمي لتقليد الرأي الوطني (مللي غوروش)، واستمر على يد الزعيم العام لحزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش. ودافع طورغوت أوزال عن النظام الرئاسي منذ نهاية الثمانينات ودافع عنه سليمان دميرال في النصف الثاني من التسعيناتز وفي الألفينيات دافع رجب طيب اردوغان عن النظام الرئاسي الذي ظل موضوع الحديث في الأجندات السياسية مع بدء عملية انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب عام ٢٠٠٧. ومع انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب عام ٢٠١٤ اقترب النظام البرلماني في تركيا من النظام نصف الرئاسي بصورة فعلية.

بعد محاولة الانقلاب التي نفذها تنظيم غولن الإرهابي في ١٥ تموز ٢٠١٦ حصل توافق جديد في السياسة فاستطاع حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ان يمرر من المجلس التعديلات الدستورية التي تؤمن إمكانية التحول النظام السياسي؛ ليصار إلى استفتاء شعبيز التعديلات الدستورية التي تم قبولها في المجلس إثر التوافق بين جزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية تم تنظيمها من حيث المضمون وفقاً للنظام الرئاسي وإن تم تسميته "بالنظام الجمهوري الرئاسي". يتبين من موجبات تغيير الدستور أن هناك عاملين كان لهما تأثير على التصميم الدستوري للنظام الجمهوري الرئاسيز أولهما: القيام ببعض الترتيبات الخاصة بتركيا لدى تصميم النظام السياسي للحيلولة دون وقوع الأزمات السياسية التي كانت تقع في الماضي. ثانيهما؛ تصميم النظام بالاستفادة من مقترحات التحسين لتخطي الأزمات التي تحصل في النظام في البلدان التي تطبق النظام الرئاسية.

ادى تغيير الدستور إلى التخلص من مشكلة الرئاسة المزدوجة في النظام الموجود، وأصبح رئيس الجمهورية رئيساً للجهاز التنفيذي، واصبح من صلاحياته ومسؤولياته تعيين نواب رئيس الجمهورية والوزراء وكبار رجالات الدولة، وبناء الوزارات وإلغاؤها وتحديد وظائفها وصلاحياتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإلغاء الحكم الذي ينص على أن يقطع الشخص المنتخب لرئاسة الجمورية صلته بحزبه إن وجدت ، وفتح الطريق أمام رئيس الجمهورية لأن ينتمي الى حزب.

كما تم الدخول في تعديلات متعددة فيما يخص بنية البرلمان وآلية عمله. فتم رفع عدد النواب من ٥٥٠ الى ٦٠٠، وتخفيض سن الانتخاب الى ١٨ عاماص. وتم الاتفاق على أن تجرى الانتخابات الرئاسية والنيابية بصورة متزامنية مرة كل خمسة أعوام، وإعطاء المجلس صلاحيات عرض القوانين باستثناء قانون الموازنة. ومنح للمجلس ورئيس الجمهورية الحق في تجديد انتخاباتهما بصورة متبادلة في حال ظهرو مشكلة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي من شأنها أن تكون سبباً في ظهور أزمة حكم والوصول بالنظام الى طريق مسدود. وكل جهاز يقرر إجراء الانتخابات يضع حداً لمهامه.

وأهم تنظيم متعلق بجهاز القضاء هو الذي يخص انتخابات مجلس القضاة والمدعين العامين. فوزير العدل ومستشاره عضوان طبيعيان في المجلس المكون من ١٣ عضواص. والبقية المكونة من ١١ عضواً يتم انتخابهم من قبل رئيس الجمهورية والمجلس بحيث يختار رئيس الجمهورية ٤ أعضاء وينتخب المجلس ٧ أعضاء آخرين. والتعديل الأهم الآخر المتعلق بالقضاء هو إلغاء المحاكم العسكرية. كما تم تنظيم صلاحيات رئيس الجمهورية في القيام بالإجراءات التنظيمية المعروفة بالأوامر التنفيذية والمسماة بصلاحيات إصدار القرارات والمراسيم في النظام الجمهوري الرئاسي. وقد تم رسم إطارها على النحو التالي: لا يمكن لرئاسة الجمهورية غصدار قرارات أو مراسيم في مجال الحقوق الأساسية والحقوق الشخصية والحقوق والواجبات السياسية. ولا يمكن لرئيس الجمهورية تنظيم قرارات في مجالات تم تنظيمها بوضوح في القانون. وفي حال وجود احكام في القانون تخالف قرارات رئاسة الجمهورية يتم تطبيق أحكام القانون. وعندما يصدر مجلس الشعب التركي الكبير قانوناً في الموضوع ذاته يغدو قرار رئاسة الجمهورية غير نافذ.

إن معالجة الأزمة الاقتصادية وإشكالية التفاهم مع العسكر كانتا أبرز التحديات الداخلية التي واجهت حزب العدالة والتنمية، وقد استطاع الحزب تخطي هذين التحدين بنجاح كبير، فحقق تقدماً كبيراً على الصعيد الاقتصادي، إذ تشير الإحصائيات أن النهوض الاقتصادي في حالة مستمرة، كذلك نجح في تفكيك القبضة الحديدية للعسكر الذين حكموا البلد بشكل فعلي وقادوا عدة انقلابات على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومات السابقة، حتى أن رئيس الوزراء أوردغان أعلن بشكل جلي أن لا رجعة إلى عهد الانقلابات، وأن البلد لن يحكم إلا من خلال صناديق الاقتراع.

تلك هي ابرز التغيرات التي قام بها حزب العدالة والتنمية فيما يخص المؤسسة العسكرية، وفي هذا السياق يمكن القول ان الحزب نجح في تحقيق إنجازات كبيرة في اتجاهين، الأول كان على صعيد سياسي ومعيشي حيث أوجد الارتباط بين صناعة القرار السياسي والواقع المعيشي الشعبي، وهو ما جعل إرادة الشعب سنداً ودعماً له، والثاني الكشف عن وسائل الاستبداد العلماني، حيث استطاع تحييد المؤسسة العسكرية من خلال الدستور مدعوماً بإرادة شعبية حقيقية (خماش، ٢٠١٠)

وبالتالي فإن أبرز الإنجازات التي حققها في هذا الشأن تمثلت في تحييد المؤسسسة العسكرية وتقليص نفوذ الجيش، الأمر الذي فتح المجال لإعطاء مجال واسع للحريات، وتكريس معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإلغاء حالة الطوارئ في جنوب تركيا(السعيد، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

قامت هذه الدراسة الموسومة: سوسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية على التحديث، حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية(١٩٩٦- ٢٠١٧) حالة دراسة، بدراسة الموضوع من خلال مقدمة وفصلين، تحدث الفصل الأول عن السوسيولوجيا والتحولات الفكرية، فيما تحدث الفصل الثاني عن السوسيولوجيا والتحولات الفكرية في تركيا، وذلك من خلال عدة مناهج، ونظريات، ومقاربات، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات:

وئ ٌ: ههثباحبمنيشدت:

١- تمثل التجربة التركية حالة حديثة فريدة نظراص لما قدمته من إسقاط للحالة النظرية إلى أرض الواقع مما أدى إلى صعود تركيا إلى مصاف الدول المتقدمة.

٢- تمكن العامل السوسيولوجي من التأثير على المنظومة الفكرية للنخب السياسية التركية؛ فأحدث عندها تحولاً فكرياً أسهم في صياغة ثقافة جديدة كانت سبباً من أسباب تطور التنمية نتجت أنواعها في تركيا الحديثة.

٣- ترتبط سسيولوجيا التحولات الفكرية للتيارات السياسية مع عملية التحديث ارتباطاً إيجابياً.

٤- يوجد علاقة بين التنمية في تركيا الحديثة وبين التحديث الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي.

٥- تمكن حزبي الرفاه، والعدالة والتنمية التركيان من تطوير ثقافة المجتمع التركي عن طريق الاهتمام بالتحولات الفكرية معتمدين في ذلك على الإرث العثماني، فحاولوا إعادة المجتمع الإسلامي إلى ما كان عليه في تلك الفترة دون إفال القومية التركية.

٦- حاول حزب الرفاه نقل المجتمع التركي من حكم العسكر إلى الحكم الديمقراطي، فيما تمكن حزب العدالة والتنمية من التحديث السياسي عن طريق الاهتمام بالتحولات الفكرية التي كانت سبباً في نجاح تجربته.

٧- لم يستطع حزب الرفاه الوصول إلى الحكم الديمقراطي والاستمرار في السلطة نظراً لاعتماده في سياسته الخارجية على الدول الإسلامية في حين أغفل الدور الأوربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- تعرض حزب الرفاه إلى مضايقات عديدة من حكم العسكرنظراً لأنه كان صدامياً في تعامله معهم مما أدى إلى إغلاق الأحزاب التي أنشأها عدة مرات حيث كان يقوم في كل مرة يغلق فيه حزبه بإنشاء حزب جديد.

٩- اتبع حزب العدالة والتنمية سياسة الإصلاح التدريجي عن طريق إصلاح الاقتصاد وصولاً للإصلاح السياسي والاجتماعي، كما أنه اعتمد على علاقاته مع الدول الأوربية عكس حزب الرفاه.

١٠- أحد الأسباب الهامة لنجاح حزب العدالة والتنمية اتباع نظرية تصفير المشاكل والتي كان مهندسها رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو، حيث ساهمت هذه النظرية في حل العديد من المشاكل مثل مشكلة الأرمن والأكراد.

ثانياً: التوصيات:

١- توصي هذه الدراسة أصحاب القرار في الدول العربية والدول النامية باتباع النهج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية في تحقيق تقدم بلادهم.

٢- توصي هذه الدراسة بضرورة اتباع نظرية تصفير المشاكل حيث ساهمت هذه النظرية في حل العديد من المشاكل التركية.

٣- توصي هذه الدراسة بضرورة دراسة التحولات الفكرية ومحاولة تطبيقها في الدول النامية نظراً لنجاحها في التجربة التركية.

٤- توصي هذه الدراسة بضرورة تمكين العامل السوسيولوجي من التأثير على المنظومة الفكرية للنخب السياسية في الدول النامية.

٥- توصي الدراسة بضرورة صياغة ثقافة جديدة بهدف تطور التنمية بشتى مجالاتها.

٦- توصي الدراسة بضرورة ربط التحولات الفكرية مع عملية التحديث حيث أثبتت التجربة التركية نجاحها في هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

وئ ٌبم لث ة:

غيل عثمان بالجي(١٩٨٢)، **الدستور الذي تم مناقشته في ندوتين ومقترح الإصلاحات**، اسطنبول: منشورات بريكيم.

ابن الأزرق، محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي (د/ت)، **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق: د. علي سامي النشار، بغداد: وزارة الإعلام العراقية.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (١٩٨٨)،**ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، ط٢، بيروت: دار الفكر.

أبو غنيمة، زياد (١٩٨٢) **جوانب مضيفة في تاريخ العثمانين بين الأتراك**، عمان: دار الفرقان.

أبو غنيمة، زياد (٢٠١٠) **جوانب مضيفة في تاريخ العثمانين الأتراك**، عمان: مطابع الدستور التجارية.

اوتزونا، يلماز (٢٠١٠) **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، ترجمة وتحقيق: عدنان محمود سليمان ومحمود الأنصاري، بيروت: الدار العربية للموسوعات.

أوغلو، أحمد داود (٢٠١١) **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط٢ ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطاق عبد الجليل، بيرون: الدار العربية للعلوم ناشرون.

باكير، علي حسين، وعبد الجليل، طارق، وحبيب، كمال السعيد، ونور الدين، محمد، وغانم، إبراهيم البيومي، واللباد، مصطفى، وأوزتوك، إبراهيم، وثلجي، محمد وأوغلو، أديب عساف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعناني، خليل، وأكشي، محرم، وأوغلو حقي (٢٠١٠) **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

بدوي، أحمد زكي(١٩٨٢)، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان.

برو، فيليب(١٩٩٨)، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية.

بوتومور، توم (١٩٨٦)، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: وميض نظمي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

البياتي، ياسر خضر(٢٠٠٢)، **النظرية الاجتماعية**، طرابلس (ليبيا): دار الكتب الوطنية.

الجبار، نبيل عبد الحميد(٢٠٠٨)، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

الجوهري، عبد الهادي(١٩٨٥)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

حسن، سمير ابراهيم (٢٠٠٧)، **الثقافة والمجتمع**، دمشق: دار الفكر.

الحسني، جهاد (١٩٩٣)، **الفكر السياسي العربي الإسلامي**، بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

الحمداني، قحطان أحمد سليمان(٢٠٠٣)، **النظرية السياسية المعاصرة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الحمداني، موفق وآخرون(٢٠٠٦)، **مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي**، عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخشاب، أحمد(١٩٨١)، **التغير الاجتماعي**، القاهرة: المكتبة الثقافية.

الخنساء، سلمى حمزة(١٩٨٨)، **تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى**، (دون مكان، ودون ناشر).

داود، توفيق(٢٠١٢)، **ماركس، والماركسية**، الفلسفة و علم الاجتماع و العقائد، مج ١٧، الموسوعة العربية، دمشق.

دبلة، عبد العالي(٢٠٠٤)، **الدولة رؤية سوسيولوجي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

دروزة، محمد عزة (١٩٧٨)،

دينكن، ميشيل(١٩٦٧)، **معجم علم الاجتماع**، بغداد: دار الرشيد.

زرواتي، رشيد(٢٠٠٤)، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: أسس علمية وتدريبات**، الجزائر: دار الكتاب الحديث.

سعفان، حسن شحاتة(١٩٦٦)، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، القاهرة: دار النهضة العربية.

سوار، محمد وحيد الدين، (١٩٩٣). **حق الملكية في ذاته في القانون المدني الأردني**، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

السويدي، محمد (١٩٩٨)، **علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

شحاتة، محيي(١٩٩٦)، **المشاركة السياسية، طبيعتها، ومحدداتها**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الشماس، عيسى(٢٠٠٤)، **مدخل إلى علم الإنسان الأنثروبولوجيا**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

الشنيطي، محمد(١٩٦١)، **نماذج من الفلسفة السياسية**، مكتبة القاهرة الحديثة.

صاغور، هشام (٢٠١٤)، **دور النخب اليساسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية، الواقع والرهانات**، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصالح، منال (٢٠١٢) **نجم الدين أربكان ودوره في في الساسة التركية** (١٩٦٩-١٩٩٧)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

صباريني، غازي حسن(١٩٩٧)، **الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الإنسانية**، ط٢، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ضوران، برهان الدين، وميش، بني والرنتيسي، الحمود (٢٠١٨) **النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا**، اسطنبول: مركز سقا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الطيب، مولود زايد(٢٠٠٧)، **علم الاجتماع السياسي**، الزاوية (ليبيا): جامعة السابع من أبريل.

عارف، نصر محمد(١٩٩٥)، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

العبادي، موسى(٢٠١٧)، **القانون الدولي العام، حقوق الإنسان وحرياته**، ط٢، عمان: دار العامرية للنشر والتوزيع.

عبد الجواد، أحمد رأفت(١٩٨٣)، **مبادئ علم الاجتماع**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

عبد الحكيم، منصور (٢٠١٣) **تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى أردوغان**، دمشق والقاهرة: دار الكتاب العربي.

عبد الرحمن، عبد الله محمد(١٩٩٩)، **علم الاتصال والإعلام**، الإسكندرية: دار المعارف.

عبد المعطي، عبد الباسط، والهواري، عادل مختار(٢٠٠٢)، **علم الاجتماع والتنمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عثمان، ابراهيم عيسى(٢٠٠٩)، **مقدمة في علم الاجتماع**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عدنني، إكرام(٢٠١٣)، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، بيروت: منتدى المعارف.

علوان، عبد الكريم(٢٠١٥)، **الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان**، ط٥، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلوي، محمد جمال الدين(٢٠١٢)، **منهج البحث العلمي في علم السياسية**، الموصل: الشاملة للطباعة والاستنساخ، المجموعة الثقافية.

العمر، معن خليل(١٩٩١)، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**، بغداد: دار الآفاق الجديدة.

العمر، معن خليل(٢٠٠٤)، **التغيير الاجتماعي**، عمان: دار الشروق.

العيسى، جهيبنة سلطان سيف(١٩٧٩) **التحديث في المجتمع القطري المعاصر**، قطر: شركة كاظم للنشر والتوزيع.

غانم ، محمد حسن(٢٠٠٢)، **مشكلات نفسية اجتماعية**، القاهرة: مكتبة الأزاريطة.

الفتلاوي، سهيل حسن(٢٠١٦)، **موسوعة القانون الدولي، حقوق الإنسان**، ط٥، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فروخ، عمر(١٩٥٢)، **الثقافة الغربية في رعاية الشرق الأوسط**، بيروت: دار الكشاف.

فؤاد، عاطف أحمد(١٩٩٥)، **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

قسم الدراسات والنشر (٢٠١٦) حزب العدالة والتمنية في عامه الثالث عشر، **الشخصيات والتوجهات**، اسطنبول: تركيا بوست

قسم الدراسات والنشر (٢٠١٦) **نحو قصر الرئاسة، رجيب طيب أردوغان**، اسطنبول: تركيا بوست

القصير، عبد اللطيف(١٩٩١)، **مفهوم التنمية السياسية**، جامعة بغداد: مكتب الطباعة المركزي.

لويس، برنارد (٢٠١٦)، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة: قاسم عبده قاسم وسامية محمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

محمد علي، محمد(١٩٩٧)، **أصول الاجتماع السياسي**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

المقدم، مهى سهيل(١٩٧٨)، **مقومات التنمية الاجتماعية، تطبيقات على الريف اللبناني**، بيروت: معهد الإنماء العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناوي، عدي ابراهيم محمود(٢٠١٤)، **التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام**، عمان: دار زهران للنشر والطباعة.

الهزايمة، محمد عوض، وحنون، فتحي عبد الله(١٩٩٣)، **الوجيز في الفكر العربي الإسلامي**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

هيغوت، ريتشارد(٢٠٠١)، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: د. حمدي عبد الرحمن، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

ورغي، جلال (٢٠١٠) الحركة الإسلامية التركية، **معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

جول، محمد زاهد(٢٠١٣)، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

ضوران، برهان الدين وميش، بني والرنتيسي، محمود(٢٠١٨)، **النظام الرئيسي والتحول السياسي في تركيا**، اسطنبول: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

جرادات، طه حمد محمد(٢٠١٤)، **التحولات الدولية وأثرها على الفكر السياسي الإسلامي**، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

ختاتنة، علا علي(٢٠٠٧)، **أشكال سلوك العنف الجامعي المسجل لدى طلبة جامعة مؤته وأسبابه من وجهة نظرهم**، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة مؤتة.

زيتون، منذر عرفات وآخرون(٢٠٠٥)، **الصحة والعنف**، عمان: المجلسالوطنيلشؤونالأسرة منظمةالصحةالعالمية.

عارف، نصر محمد(١٩٩٥)، **نظريات السياسة المقارنة وتطبيقها في دراسة النظم السياسية العربية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

علي، غادة عبد القادر(٢٠١١)، **التحولات الفكرية في السياسة الدولية وأثرها على تمثيل**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية.

منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٢) **التقرير العالمي حولال عنفوالصحة**،القاهرة: المكتب الإقليم منظمة الصحةالعالمية لشرق المتوسط.

ججٌ:وةتخ ج ىنيشبث ىنح ث ىذ إذنوث غلآتىهنصث ؤينك غذم:

أصلان، علي وميش، نبي وأرن، عبد الله أرن ٢٠١٣)، **التحول الديموقراطي لرئاسة الجمهورية في تركية".** تحليلات (ستا)،العدد: ١٠٣

خماش، رنا عبد العزيز(٢٠١٠)، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**،عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

جاغلر اسماعيل (٢٠٠٦) ، **اسم الرئاسة ليس مهما ونموذج الرئاسة الحزبية**، مجلة كريتر، عدد: تموز ٢٠٠٦.

أبو ركبة، طلال(٢٠٠٥)، **اليسار وسوسيولوجيا الفشل**، مجلة تسامح، السنة الثالثة، العددالعاشر، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

البرميل، حسن(٢٠٠٥)، **الفعل الاجتماعي الفلسطيني" تجليل سوسيولوجي"**، غزة: جامعة القدس المفتوحة.

الصالح، منال (٢٠٠٩) ، **نجم الدين أريكان مفكرا اقتصاديا**، مجلة كركوك للدرسات الإنسانية،

مجلة، السنة الرابعة، العدد:٢

تريمش، ماهر(٢٠١٤)، **السياسي، والسوسيولوجيا في الفضاء العربي صراع الرقابة والتحولات**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد٧، شتاء ٢٠١٤

دايش، جاسم محمد(٢٠١٨)، **الثقافة السياسية وآثرها في السلوك السياسي**، الحوار المتبدل العدد ٥٩٣٣.

رشاد، عبد الغفار(١٩٩٤)، **الثقافة السياسية العربية، دراسة في التحول الديمقراطي**، منبر الحوار، السنة التاسعة، العدد ٣٤، خريف عام ١٩٩٤.

السيد أحمد، عزت(٢٠١١)، **القيم بين التغير والتغيير، المفاهيم، والخصائص، والآليات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الأول+ الثاني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الشريفي، نداء مطشر صادق، و دلاف، مصطفى عبد الحميد(٢٠٠٢)، **التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها**، طرابلس(ليبيا)، مجلة دراسات، العدد ١١، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

عثمان، إبراهيم وآخرون(١٩٧٧)، **التنشئة الاجتماعية في ميدان الطفولة**، جامعة القدس المفتوحة.

العلمي، عبد الواحد(٢٠٠٨)، **مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر**، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عُمان، العدد ٢٣، صيف ٢٠٠٨.

نصيب، نعيمة(٢٠٠٦)، **نظرية التحديث السياسي والتحول الديمقراطي للمجتمعات التامية**، مجلة أمل المغربية، العدد ٣١-٣٢.

ورغي، جلال (٢٠١٠)، **الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

نور الدين، محمد(٢٠١٦)، **انقلاب ١٥ تموز/يوليو العسكري في تركيا، دوافعه، وتدتعباته الداخلية، والخارجية**، مجلة شؤون عربية، العدد: ١٦٧.

غولز، سردار(٢٠١٣)، **الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا**، مجلة رؤية تركية، ملد: ٦، العدد:٢.

زهران، إيمان(٢٠١٧)، **التغيير في الاستراتيجيات الدولية، وسياسات تركيا الإقليمية**، مجلة السياسة الدولية، مجلد: ٥٣، العدد:٢٠٩.

صوباجي، محمد زاهد و أوغلو، عزيز كوسا وميش، بني(٢٠١٨)، **النظام الجمهوري الرئاسي وإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي في تركيا**، سلسلة رؤية تركية، مجلد: ٧، العدد:٣.

غولنر سردار (٢٠١٦)، **التوافق الذي يجعل النظام الجمهوري الرئاسي حقيقة**، ستار، الرأي المفتوح، ٤ كانون الأول ٢٠١٦.

بيقغبٌ : ضخ ق ىنح ث ىنظقىغبث:

- الحجاب في جانقايا، القصر الرئاسي، يدخل تركية في أزمة"، راديكال، ١٣ حزيران ٢٠٠٥
- علي إحسان قره جان، نقطة الدستور الأهم في انتخابات الرئاسة" دنيا، ١ كانون الأول ٢٠٠٦.
- صبيح كنط أوغلو "عدد نواب العدالة والتنمية لا يكفي للرئاسة" جمهوريت، ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد القادر سلوي، "بقيت الرسالة في الوسط" يني شفق، ١٢،٢٠٠٦ كانون الأول ٢٠٠٦.
- دعم من الضباط المتقاعدين لتجمع ١٤ نيسان "حريت ٩ نيسان ٢٠٠٦.
- أوزدمير إنجه، "بيان مرسين يورت داش: سيبقى جانقايا منيرة، حريت، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦.
- بينما تتحاسب تركية مع الانقلابات ؛ يحب على حزب الشعب الجمهوري أن يحاسب ماضيه" مليت، ١٨ شباط ٢٠١١.
- "بيان قاس من قيادة الأركان" صباح ٢٩ نيسان ٢٠٠٧.
- علي أصلان ونبي ميش وعبدالله أرن، "التحول الديمقراطي لرئاسة الجمهورية في تركيا" تحليلات (ستا)، العدد ١٠٣ ، ص ١٥ -٢٣ (أغسطس / آب ٢٠١٣).
- نبي ميش "خارطة طريق حزب العدالة والتنمية في الدستور الجديد والنظام الرئاسي" مجلة كريتر، تشرين الثاني ٢٠١٦.
- عثمان بالجي غيل، الدستور الذي تم مناقشته في ندوتين ومقترح الإصلاحات، (منشورات بريكيم، إسطنبول ١٩٨٢).
- خليل شيوغين، الخروج من الأزمة واعادة الهيكلة والنظام الرئاسي هو الأمل بالنسبة التركية،منشورات وقف تطوير الديمقراطية في العالم التركي، أنقرة ١٩٩٧.
- صيغة حزب الوطن الأم من أجل الانتخابات المحلية والتعديلات الدستورية، صندوق مزدوج في اكتوبر/ تشرين الأول" مليت ٨ شباط ١٩٩٨.
- أوزال ووجهات نظره المختلفة"، مليت ١٧ تموز ١٩٩٠.
- محمد برلاس، ذكريات طولاغوت أوزال، كتب الصباح، إسطنبول ١٩٩٤.
- أوزال يقترح تركية جديدة"، مليت، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠." ثلاثة احزاب وثلاثة دساتير" مليت، ١١ تشرين الثاني ١٩٩٠.
- النظام الرئاسي يوحد لا يفرق" مليت، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٢.
- صيغة دميرال: أن يكون رئيس الجمهورية بين صلاحيات التدخل والتصديق"، مليت ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٨.
- حزب الطريق القويم عازم، ويقول: لنر ماذا يفعل حزب الوطن الأم"، مليت، ٧ نيسان ١٩٨٩.
- حزب الطريق القويم يقدم المجتمع دستوراً جديداً"، مليت، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٠.
- تركية يجب ان تدار بالنظام الرئاسي"، مليت، ١٩ أيلول ١٩٩٧.
- نبي ميش " النظام الرئاسي والاعتراضات المقولبة"، ستار / الرأي المفتوح، ٢٢ شباط ٢٠١٥.
- قمار تغيير النظام" مليت، ٢٨ نيسان ١٩٩٨.
- قلجدار أوغلو: تغيير النظام مطلوب " NTV، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جون، ج. لينز وأوترو فالنزولا، فشل الديمقراطية الرئاسية: منظورات مقارنة، مطبوعات جامعة جونز هوبكينز، بالتيمور، لندن ١٩٩٤.
- جون، ج. لينز، "مخاطر النظام الرئاسي"، مجلة الديمقراطية، ١، العدد ١، (١٩٩٠).
- جون لينز، النظام الرئاسي والديمقراطية: تقييم نقدي"، السياسات المقارنة، ج٢٩، العدد ٤، (تموز ١٩٩٧).
- سرا بيازجي، الأنظمة الرئاسية والنصف رئاسية: تقييم من أجل تركية، (منشورات جامعة بلغي، ط٣. إسطنبول ٢٠١٣).
- نبي ميش، "النظام الرئاسي والثقافة السياسية" صباح، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٦.
- برهان الدين ضوران، البحث عن النظام الرئاسي باعتباره مرحلة ، صباح، ٢٦، أيار ٢٠١٦.
- جم ضوران أوزان، "الحدث التركي الذي لا يتقادم، الدستور الجديد: أين كنا توقفنا؟" ستار الرأي المفتوح، ٣ كانون الثاني ٢٠١٦.
- روبرت ألجي، النظام النصف الرئاسي: النماذج الفرعية والأداء الديمقراطي، (مطبوعات جامعة أوكسفورد، أوكسفورد – نيويورك ٢٠٠١).
- نبي ميش وعلي أصلان، " سياسة أوردغان ومهمة الرئاسة المؤسسة"، تحليلات (ستا)، العدد: ١٠٩، (أيلول ٢٠١٤). برهان الدين ضوران، المهمة التأسيسية للنظام الجمهوري الرئاسي، صباح، ٢ كانون الأول ٢٠١٦.
- نبي ميش، "رئيس الجمهورية أردوغان والسياسة المؤسسة"، ستار / الرأي المفتوح، ١٧ آب ٢٠١٤.
- ١ فخر الدين ألتون، "الآن وقت النظام الرئاسي"، مجلة كريتر، حزيران ٢٠١٦.
- نبي ميش، سردار غولنلر وآخرون، مراقبة الديمقراطية: الإدراك الاجتماعي لمحاولة انقلاب ١٥ تموز، منشورات ستا، إسطنبول ٢٠١٧.
- نبي ميش، مجلة كريتر، أيلول ٢٠١٨، علي أصلان، ١٥ تموز وأهمية النظام الرئاسي، صباح، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيم نوح عب لإحملآ ت:

CH. dodd، «Ideology and political development» in Robert benewick & others، knowledge and belief in politics، the problem of idéologie (London: George allen & unwin L.T.D، ١٩٧٣).

Epstein، G.، ٢٠٠٥. Financialization and the World Economy. Edgar Elgar، Cheltenham، UK.

Fligstein، Neil، Dioun، Cyrus، ٢٠١٥،Economic Sociology، revision of the previous edition article by V.A. Zelizer، volume ٦، pp. ٤١٢٨–٤١٣٢، ٢٠٠١، Elsevier Ltd.

Herngren، per، ٢٠٠٤، Path of Resistance، The Practice of CIVIL Disobedience، Revised edition.

Metin Heper(٢٠٠٠)،The Ottoman Legacy and Turkish Politics، Journal of International Affairs، Vol. ٥٤، No. ١، Turkey: A Struggle between Nation and State (Fall ٢٠٠٠)، pp. ٦٣-٨٢

Nazim İrem(٢٠٠٢)، Turkish Conservative Modernism: Birth of A Nationalist Quest For Cultural Renewal، International Journal of Middle East Studies، Volume ٣٤، Issue ١ February ٢٠٠٢ ، pp. ٨٧-١١٢

Rush، Michael & Althoff، Philip، (١٩٧١)،*An introduction to political sociology*،London.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علي، أحمد حسن(٢٠١٦)، **تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ونتائجه**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، http://www.bayancenter.org/٢٠١٦/٠٨/٢٣٦٤/ تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢.

نخال، هناء(٢٠١٨)، **ليلة الانقلاب الفاشل في تركيا: تفاصيل الساعات الخمس**، العربي الجديد، العدد الصادر بتاريخ ١٥-٠٧-٢٠١٨.

العربي ٢١(٢٠١٩)، **في الذكرى ٢٢ للإطاحة بأربكان.. كيف برر عسكر تركيا الانقلاب؟** متوفر على الرابط: https://m.arabi٢١.com/story/١١٦٣٣٥٩ تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢.

الحمداوي، جميل(٢٠١٥)، **سوسيولوجيا النخبة، النخبة المغربية أنموذجاً**، الناشر: شبكة الألوكة http://www.alukah.net/ .

الحمداوي، جميل(٢٠١٥)، **مبادئ علم الاجتماع الاقتصادي**، الناشر: شبكة الألوكة http://www.alukah.net/ .

الموافي، ندى محمد ابراهيم ، ونورهان أحمد محمد قطامش، ودينا عماد محمد كمال، ورواندا رزق حسين رزق، رواندا مسعد محمد علي سلطان (٢٠١٨)، **دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٦**، بحث منشور على موقع مركز مؤشر الاستطلاع والتحليل، مرصد بحث واستطلاع تابع للمركز الديمقراطي العربي في ألمانيا متوفر على الرابط: http://indexpolls.de/ تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢.

دايش، جاسم محمد(٢٠١٨)، **التحديث السياسي مفهومه وتوجهاته**، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=٥٩٦٣١٥&r=٠ تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٠.

عبد العظيم، حسني ابراهيم(٢٠١٦)، **الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية(¼)**، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط: تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

=http://m.ahewar.org/s.asp?aid=٥٠١٨٦٣&r=٠&cid=٠&u=&i=٣٨٨٦&q

النواب، إيهاب علي(٢٠١٨)، **كيف ينجح التنظيم الاقتصادي في الدول النامية**، شبكة النبأ المعلوماتية، متوفر على الرابط https://annabaa.org/arabic/economicarticles/١٤٤٥١ تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥.

الطويسي، باسم(٢٠١٨)، **الإصلاح ومنهج التغيير**، صحيفة الغد الالكترونية، مقال متوفر على الرابط: http://www.alghad.com/articles/٢٠٨٣٤٠٢تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥.

عزم، أحمد جميل(٢٠١٧)، **أكذوبة نظرية التغيير الثوري**، صحيفة الغد الالكترونية، مقال متوفر على الرابط: http://www.alghad.com/articles/١٥٠٩٥٥٢تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥.

حمدي، سمير(٢٠١٨)، **قراءة في منطق الانقلابات العسكرية**، موقع ميم، متوفر على الرابط:

https://meemmagazine.net/٢٠١٨/٠٣/٢١ تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com